جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
MIDDLE EAST UNIVERSITY FOR GRADUATE STUDIES

العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الامريكي للعراق (2003-2011)

Iranian Relations with the States of the Gulf Cooperation Council in the Light of American Occupation of Iraq (2003-2011)

اعداد الطالب

"محمد أمين" أحمد هليل

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

1432هـ / 2011م

التفويض

أنا الطالب "محمد أمين" أحمد محمد هليل أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: "محمد أمين" أحمد محمد هليل.

التاريخ: ٥ / ٧ / ٢٠١١م.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة : " العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣ – ٢٠١١) ".

وأجيزت بتاريخ : ٣٠ / ٧ / ٢٠١١

أعضاء لجنة المناقشة :

١- الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة — رئيساً ومشرفاً

٢- الدكتور/ سعد فيصل السعد — ممتحناً داخلياً

٣- الأستاذ الدكتور/ مازن أحمد العقيلي — ممتحناً خارجياً – جامعة مؤته

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية مستقبلين مرحلةً جديدةً من الحيـــاة، من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنـــا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي، أُقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقـــدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل...

وأخص بالشكر والتقدير:

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه خلال إعداد هذه الرسالة...

ولا يسعني إلا أن أقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

كما أنني أتوجه بخاص الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور سعد فيصل السعد الذي نهلت من معين علمه وأدبه، والشكر موصول إلى الدكتور مازن أحمد العقيلي على وقته الثمين الـــذي أفرغه لنا لقراءة ومناقشة الرسالة وإعطائه الملاحظات لتخرج الرسالة بأبهى صورة...

ولا يسعني وقد أتممت هذه الرسالة إلا أن أردد قوله تعالى: " رب أوزعني أن أشكر نعمتـــك التي أنعمت عليَّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلنـــي برحمتـــك فـــي عبـــادك الصالحين" (النمل: 19)

الباحث

الإهداء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار.. إلى والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود.. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب..إلى أمي الحبيبة

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة.. إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة.. إلى أختي الغالية

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته ..إلى الوجه المفعم بالبراءة.. إلى أخي معتز

الباحث

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل التمهيدي	
– التفويض	ب
– قرار لجنة المناقشة	ج
– شكر وتقدير	د
– الإهداء	هـ
– الفهرس	و
– الملخص باللغة العربية	ط
– الملخص باللغة الانجليزية	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
– المقدمة	**1**
– مشكلة الدراسة وأسئلتها	**2**
– أهداف الدراسة	**3**
– أهمية الدراسة	**3**
– فرضية الدراسة	**4**
– حدود الدراسة	**4**
– مصطلحات الدراسة	**5**
– الإطار النظري	**7**
– الدراسات السابقة	**10**
– منهج الدراسة	**16**
الفصل الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية عبر مسيرة التاريخ 1900-2003	**17**
المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية الخليجية من 1900 – 1970	**18**
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية من 1900 - 1950	**19**
أولاً: تأصيل العلاقات وجذورها القديمة	**19**
ثانياً: علاقات التغريب وأحكام السيطرة	**21**
المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية من 1951 - 1970	**23**
أولاً: العلاقات الإيرانية الخليجية 1951 - 1960	**24**
ثانياً: العلاقات الإيرانية الخليجية 1961 – 1970	**24**
المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية من 1971 – 2003	**28**
المطلب الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية 1971 - 1990	**29**
أولاً: علاقات الإستحواذ والسيطرة 1971 - 1979	**29**

ثانياً: العلاقات الثورية 1980- 1990 31
المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية 1991 - 2003 40
أولاً: علاقات التحالف على العراق 1990 – 1991 40
ثانياً: علاقات الانفتاح المضطربة 1992 - 2003 44
الفصل الثالث: الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على العلاقات الإيرانية الخليجية 50
المبحث الأول: أمريكا ومنطقة الخليج 52
المطلب الأول: الخليج والمصالح الأمريكية 54
أولاً: الخليج في الاستراتيجية القومية الأمريكية 54
ثانياً: مسوغات تنفيذ الاستراتيجية 57
المطلب الثاني: الأطراف الخليجية واحتلال العراق 62
أولاً: إيران والاحتلال 62
ثانياً: دول مجلس التعاون والاحتلال 64
المبحث الثاني: تداعيات احتلال العراق على منطقة الخليج 69
المطلب الأول: تداعيات الاحتلال على الجانب الإيراني 70
أولاً: الخشية من الاحتواء الأمريكي 70
ثانياً: رفض الوجود الأجنبي 72
المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال على جانب مجلس التعاون 75
أولاً: الخشية من الهيمنة الأمريكية 75
ثانياً: قبول الوجود الأجنبي بشروط 77
الفصل الرابع: معوقات العلاقات الإيرانية – الخليجية 80
المبحث الأول: الأطماع والتطلعات العسكرية الإيرانية 81
المطلب الأول: الأطماع الإيرانية في الأرض الخليجية 82
أولا: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث 82
ثانياً: الرفض الخليجي لاحتلال الجزر وتأكيد السيادة 84
المطلب الثاني: التطلعات العسكرية الإيرانية 88
أولا: تطلعات تطوير البرنامج النووي 89
ثانياً: المدركات الخليجية لآثار التطوير النووي 94
المبحث الثاني: الأيديولوجيا الإيرانية والوجود الأجنبي في الخليج 100
المطلب الأول: الأيديولوجيا الإيرانية الدينية 101
أولاً: تصدير الثورة الاسلامية 101
ثانياً: تنامي مطالب الشيعة بعد عام 2003 104
المطلب الثاني: الوجود الأجنبي في الخليج 111
أولاً: حقيقة الوجود الأجنبي 111
ثانياً: أهداف الوجود الأجنبي 113
الفصل الخامس: مستقبل العلاقات و السيناريوهات الراسمة لها 116
المبحث الأول: عوامل التقارب والتباعد في العلاقات 117
المطلب الأول: عوامل ومظاهر التقارب في العلاقات 118
أولاً: مبادرات التقارب الإيرانية 118
ثانياً: مظاهر التقارب في العلاقات البينية 124
المطلب الثاني: عوامل التباعد في العلاقات 126

أولاً: المخاوف الخليجية نم تطوير البرامج النووية 126
ثانياً: السياسات العدائية الإيرانية 129
المبحث الثاني: السيناريوهات الراسمة لمستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية 132
المطلب الأول: سيناريو تصاعد الخلافات للأسوء 133
المطلب الثاني: سيناريو تحسن العلاقات للأفضل 137
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن 139
الفصل السادس: الخاتمة 141
أولاً: تأكيد صحة الفرضيتين 142
ثانياً: الاستنتاجات 143
ثالثاً: التوصيات 145
المصادر و المراجع 147

العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال

الأمريكي للعراق (2003 - 2011)

الباحث : "محمد أمين" أحمد هليل

إشراف الأستاذ الدكتور : محمد عوض الهزايمة

الملخص

استهدفت هذه الدراسة بيان العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق وللفترة الواقعة بين أعوام (2003 - 2011).

وقد قامت الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما: أن علاقة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي يشوبها الحذر، وتميل إلى التوتر في معظم الأحيان، لأن الايدولوجيا الثورية التي تتبناها الدولة الإيرانية ذات الصبغة الدينية التي تستند إلى "ولاية الفقيه" تختلف كلياً وتتصادم مع الأيديولوجيا التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي والقائمة على رفض هذه الايديولوجيا، هو السبب في وصف هذه العلاقات بالحذر الشديد، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى الميل نحو التوتر في العلاقات، وأما الثانية؛ فإن احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 عمل على توتر العلاقات بين الطرفين ليبقى الجو سانحاً لها لقطف ثمار إحتلالها من المنطقة.

لقد توصلنا في نهاية البحث إلى صحة الفرضية, كما توصلنا إلى عدة استنتاجات أهمها: أن العلاقات الإيرانية الخليجية علاقات يشوبها الحذر والتحسس من قبل الأطراف الخليجية, وإن أمريكا بإحتلالها العراق دفعت إيران إلى زيادة فاعليتها وتواجدها في دول مجلس التعاون الخليجي وإن العلاقات الإيرانية – الخليجية أخذت تتباعد بسبب قيام إيران بتطوير برنامجها النووي, وإن كثير من المعوقات مثل الاحتلال الإيراني للجزر الامارتية تحول بين إيران ودول مجلس التعاون إن هناك عوامل للتقارب تبدو أحياناً وتختفي أخرى تنبأ بعلاقات إيرانية خليجية حسنة, في حين نجد عوامل أخرى تبعث إلى عدم ارتياح دول من السلوك الإيراني فهي تنبأ بدورها إلى التباعد في العلاقات الخارجية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ترجيح كفة دول مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى جميع أوجه التوازن مع دولة إيران, عدم الكف عن المطالبة بإعادة الأرض العربية المغتصبة من إيران وفي مقدمتها الجزر الثلاث, اللجوء إلى كل الوسائل السياسية لإرغام إيران للتخلي عن الجزر العربية المغتصبة, عدم الاعتماد على الولايات المحتلة للعراق في وعودها لدول مجلس التعاون على اعتبارها أداة حماية لدول مجلس التعاون الخليجي, الحذر من وضع الولايات المتحدة لدول مجلس التعاون على اعتبار تطوير البرنامج النووي الإيراني القضية الأساسية لهذه الدول, استغلال دول مجلس التعاون الخليجي لمردود ثرواتها في استقطاب الدول العربية لجانبها, كونها في محصلة الأمر دول مشاركة للهم الخليجي.

The Iranian –GCC relations in the light of US Occupation of Iraq (2003-2011)

Researcher : " Mohammed Amin " Ahmed Helayel
Under supervision of " Dr. Mohammed Awad AL Hazaymeh

Abstract

This study aimed to define the Iranian relations with the countries of the Gulf Cooperation Council on the light of the U.S. occupation of Iraq in the period of 2003-2011.
The study is based on the assumption that Iran's relationship with the Gulf Cooperation Council (GCC), is characterized of suspicion and tend to tension in most cases leading to the deterioration of relations between the two parties . we adopt the historical method and the methodology of content analysis to identify the validity of the assumption .
At the end of the research , we concluded the validity of the assumption and the following conclusions : i- the Iranian -GCC relations is characterized of suspicion and sensitivity by the GCC parties, and the U.S. occupation of Iraq prompted Iran to increase its role and presence in the Gulf Cooperation Council (GCC) ii- the Iranian Gulf relations began to diverge because Iran started early to developing its nuclear program and that many of constraints such as the Iranian occupation of the Emirates Islands deepen this bad relations . there are certain factors that affect positively or adversely these relations .

The study concluded some recommendations the most important of which is the tendency of the Gulf Cooperation Council countries to reach all aspects of balance with the state of Iran and non-stop re-claim of the occupied Arab lands , from Iran, particularly the three islands and to adopt all means to force political Iran to quit these islands and not to rely on the US occupation of Iraq as a protection tool to the GCC countries .and not to focus on the Nuclear Iranian program by the GCC countries and to emphasize the utilization of their resources to attract the Arab countries to its side since they are ultimately sharing these countries same concerns and aspirations .

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

غدت العلاقات الخليجية الإيرانية محط اهتمام عالمي متزايد نظـــراً لتنـــامي الأهميـــة الإستراتيجية لهذه الدول خلال العقود الماضية، فهي تملك أكبر مخزون احتياطي للنفط والغاز في العالم، مما يجعل مستقبل إمدادات الطاقة مرهوناً بضمان أمن هذه الدول واستقرارها، وقد مرت العلاقات الخليجية الإيرانية فيما مضى بتوترات مختلفة تردت فيها العلاقات وساءت , فقد شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية توتراً دبلوماسياً بين إيران ودول الخليـــــج بشكل عام , لا سيما في قضية الجزر الإماراتـــية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التي تعدها الإمارات جزءاً من أرضها وشدد مجلس التعاون الخليجي على ذلك.

أما في حرب الخليج الأولى، فقد دعمت دول الخليج العراق، الأمر الذي دفـــع إيـــران لمهاجمة ناقلات النفط الخليجية وتهديد المصالح النفطية، كذلك أدى تطوير البرنامج النـــووي الإيراني إلى خشية دول الخليج من أن يكون هذا التطوير تهديداً لأمن المنطقة العربية والشرق الأوسط و استقرارها، وعلى الرغم من هذا فإن العلاقات الخليجية الإيرانية مـــرت بمراحـــل متعددة تقاربت فيها العلاقات بأشكال وصور غير مسبوقة انعكست على التفاعلات الخليجيـــة التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين ضفتي الخليج، فقد تحسنت علاقات إيران بـــدول الخليج نسبياً وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية 1991, كما كان لمحاولات التقريـــب بـــين المذاهب الإسلامية دور واضح في تحسين العلاقات، ويظهر ذلك من خلال الجهود الإسلامية المبذولة في هذا الصدد والتي من شأنها التقريب بين المذاهب، وهناك من الأسباب التي تدعو الأطراف الخليجية والإيرانية للتقارب في العلاقات والتوجهات السياسية من بينها : أن منطقة الخليج منطقة إذا ما اشتعلت فيها النيران فإن آثاراً سلبية وبصورة واضحة ستـــصب علـــى المنطقة برمتها، وإن التدخل الغربي في المنطقة من شأنه إفساد العلاقات بـــين إيـــران ودول الخليج، لأن ذلك يكتب له البقاء طويلاً ويعيش دائماً على التناقضات, أضف إلى أن هناك مـــا يشكل عاملاً مشتركاً يقتضي التقارب وهو العدو الصهيوني الذي ينظر إلى الـــدول العربيـــة

بعامة وبما فيها دول مجلس التعاون وإيران على اعتبارهما عدواً لهذا الكيان، وكثيراً ما تحمل وكالات الأنباء مثل هذه التوجهات العدائية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بعد قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق والقيام بوضع دستور له وانتخابات تحت ظل الاحتلال، كانت الدول الخليجية أثناء ذلك تقف موقفاً محايداُ لا مع ولا ضد الولايات المتحدة في حين كانت إيران تحقق أهدافها في العراق، في الوقت الذي لم تستطع تحقيقها زمن الحرب مع العراق, الأمر الذي أدى إلى وجود أجواء سياسية جديدة أثناء وبعد الحرب بين إيران من جهة، ودول مجلس التعاون من جهة أخرى .

إن إصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، وتأجيج الصراعات الأمنية القائمة على ولاية الفقيه وغيرها، جعلت العلاقات الإيرانية – الخليجية يشوبها بعض التوتر من وقت إلى آخر, لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في مدى ما ارتسمته العلاقات السائدة التي أعقبت احتلال العراق من علاقات بين إيران ودول مجلس التعاون, وهذه استوجبت عدة أسئلة هي :

1 – ما العلاقات التي سادت بين إيران – ودول مجلس التعاون (الدول الخليجية) عبر مسيرة التاريخ؟

2 – ما تأثير الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 على العلاقات الإيرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي الدول العربية)؟

3 – ما تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 على العلاقات الإيرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي).

4 – ما معوقات العلاقات الإيرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون)؟

5 – ما مستقبل العلاقات الإيرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون)؟

6 – ما السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقات الايرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1 – التعرف على مسيرة العلاقات الإيرانية – الخليجية عبر مسيرة التاريخ مع التركيز على فترة ما بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003.

2 – بيان أثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 على العلاقات الإيرانية الخليجية.

3 – إبراز تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 على العلاقات الإيرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون).

4 – توضيح المعوقات التي تعترض سبيل قيام علاقات حسنة بين إيـــران – ودول مجلـــس التعاون الخليجي.

5 – بيان مستقبل العلاقات الإيرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون).

6 – التعرف على السيناريوهات المتوقعة الراسمة للعلاقات الإيرانية – الخليجية (دول مجلس التعاون).

أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة كونها من الدراسات الضرورية، لان انظار العالم باتت تتجه إلـــى منطقة الخليج العربي بعد أن أخذت أزمة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل وتطويرها تطفو على السطح بين إيران والغرب، أضف إلى ذلك أن مثل هذه الدراسات تشكل منبع معلومـــات لصناع القرار والمعنيين من رواد المعرفة وطلابها، فهي لصناع القرار تؤدي إلـــى صـــياغة البدائل التي يحتاجونها عند اتخاذ قراراتهم، وللمعنيين ورواد المعرفة تمثل حصيلة معلومـــات تساعد في تزويدهم بالمعلومة الصحيحة، كون تلك المعلومة جاءت من خلال بحـــث علمـــي محكم.

تبرز أهمية الدراسة من خلال تناولها ومحاولتها فهم طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية، إذ تعد هذه الدول عاملاً من عوامل استقرار المنطقة أو عدمه لما يتمتع به الطرفان من ثقـــل

سياسي, في حين لا تخفى أهمية هذه البقاع الغنية بالثروات النفطية وما تلعبه من دور رائد في هذا المجال الذي يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد العالمي.

كما ترتبط أهمية الدراسة بأهمية المرحلة التي تشهد فيها منطقة الشرق الأوسط العديد من النزاعات والصراعات والأزمات , منها ما زالت ترتسم على معالمها حلول سلمية عبر الدبلوماسية ومنها ما انتقل إلى صراع دموي تستخدم فيه القوة وفي كثير من الأحيان الإرهاب المعنوي والتطبيقي على أرض الميدان.

كما تنبع أهمية الدراسة من كون الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مرتبطاً بصورة مباشرة بطبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية واستقرارها.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما: أن علاقة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي يشوبها الحذر، وتميل إلى التوتر في معظم الأحيان، لأن الايدولوجيا الثورية التي تتبناها الدولة الإيرانية ذات الصبغة الدينية التي تستند إلى "ولاية الفقيه" تختلف كلياً وتتصادم مع الأيديولوجيا التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي والقائمة على رفض هذه الايديولوجيا، هو السبب في وصف هذه العلاقات بالحذر الشديد، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى الميل نحو التوتر في العلاقات، وأما الثانية؛ فإن احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 عمل على توتر العلاقات بين الطرفين ليبقى الجو سانحاً لها لقطف ثمار إحتلالها من المنطقة.

حدود الدراسة : سنتناول في هذه الدراسة دول مجلس التعاون الخليجي بدوله الست: السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين.

وتتمثل حدود الدراسة بـ :

الحدود الزمنية : تتحدد هذه الدراسة للفترة ما بين الأعوام (2003م – 2011م) وللأسباب التالية :

1 – تعد هذه الفترة ابتداء من عام (2003م) فترة تحول كبير في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق, وسقوط نظام صدام حسين وبعد حرب أفغانستان على خلفية أحداث

الحادي عشر من أيلول عام (2001م) الذي يعد حلقة أولى من مسلسل تغيير الأنظمة الدكتاتورية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية, وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الكبير مع تثبيت دولة إسرائيل.

2 – خلال هذه الفترة وبالتحديد عام 2006 حدثت حرب تموز بين حزب الله وإسرائيل، حيث إن إيران تتوافق ايديولوجيتها مع ايديولوجية حزب الله، في حين أن السعودية وقفت وهي قائدة الركب السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي ضد الحرب التي نشبت في تموز عام 2006، وهذا ما جعل العلاقات الإيرانية مع دول المجلس إلى حدٍ ما في حالة توتر.

3 – على الرغم من أن الفترة الزمنية للدراسة وهي التي تمتد بين(2003م – 2011م) فإن ذلك لا يمنع من الرجوع إلى سنوات سابقة، وهذا على اعتبار أن العلاقات القائمة بين الدول لها جذور تاريخية لا يمكن إغفالها.

الحدود المكانية : يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة، ليشمل أراضي كل من دول مجلس التعاون الخليجي – وإيران، لأنهما طرفا الدراسة الحالية, ولكن هذا لا يمنع من التوسع في مجال الدراسة, لتشمل دولاً أخرى ذات علاقة لا سيما في المنطقة العربية.

الحدود البشرية : تتمثل هذه الحدود البشرية بشعبي دول أطراف الدراسة (إيران و دول مجلس التعاون الخليجي).

مصطلحات الدراسة : تتضمن هذه الدراسة المصطلحات التالية:

العلاقات الدولية : ويعرفها "مارسيل ميرل" بأنها: " كل التدفقات التي تعبر الحدود ، أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشتمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول، والعلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشتمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات مثل: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب...إلخ، كما تشتمل في الوقت نفسه على تدفقات مختلفة من العلاقات: الأقتصادية، والأيديولوجية، والسكانية، والرياضية، والثقافية، والسياحية.. إلخ".(الشبكة العنكبوتية ، Google:2011).

كما عرف ج, بنتهام (J . Bentham) العلاقات الدولية بأنها: كل ما كان بين الدول من أنشطة في البيئة الدولية (كولار،1980:7– 8)، وعرفها (دويتش) بأنها: أعمال البشر من الرسميين في دولة ما الموجه اتجاه الدول الأخرى، والتي تأخذ في العادة الطابع الرسمي (دويتش ، 1980 : 5).

ويرى الباحث بالعلاقات الدولية بأنها: "ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود، لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول فقط، وإنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية، فهي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية، ويكون لهذه العلاقات تأثيرات مختلفة".

مجلس التعاون الخليجي : هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين)، وتأسس المجلس في 25مايو/أيار 1981 بالاجتماع المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة) (تيم، 28:1994)

وعرفها قاموس أكسفورد السياسي بأنها هيئة شكلت عام 1981 من قبل ست دول على الجانب الغربي من الخليج وهي: (دولة الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر، والكويت) للحفاظ على أمنهم الجماعي بعد الإطاحة بشاه إيران وقيام جمهورية إيران الإسلامية ، والغزو السوفياتي لأفغانستان ، وبدء الحرب بين العراق وإيران.(الشبكة العنكبوتية،Google:2011)

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف مجلس التعاون الخليجي بأنه: منظمة إقليمية مصلحية ذات أهداف عدة، أهمّها الحفاظ على أمن الدول التابعة لها، وتتكون من ست دول هي: (السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين)، دخلت اتفاقية التأسيس في 25/أيار/1981.

وإننا إذ ننوه أننا قد نستخدم مصطلح (إيران والدول الخليجية) أحياناً بدل من مصطلح (دول مجلس التعاون) و ذلك للإختصار على اعتبار أن الدول الخليجية في أكثريتها دول مجلس التعاون.

الإطار النظري:

اهتمت المدرسة الواقعية التي هي من أكثر المدارس قوة في العلاقات الدولية على متغير رئيسي وهو القوة، وحاولت وضع نظام للعلاقات الدولية. فيرى الواقعيون أن الدول – في الغالب – تتضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب, والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً مهماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين, شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الاطلاع على الجانب العسكري, فالقوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية, ولدى الواقعيين نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة القومية للدولة, والقوة إلى جانب البعد العسكري تشمل على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والأيديولوجية (دورتي وبالتسغراف،59:1985).

فإذا نظرنا لأهمية منطقة الخليج من الناحية الاقتصادية فانها تمثل الثروة النفطية في الخليج بشقيها المنتج والمخزون الاحتياطي القوة الاقتصادية المهمة لمنطقة الخليج , وقد جاء اكتشاف النفط في المنطقة ليضاعف من أهميتها الإستراتجية , بل ويجعلها بؤرة السياسة العالمية حتى إن الكثير من الباحثين أجمعوا على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط , وهو القول الذي تعزز مع تنامي الاكتشافات النفطية التي أكدت أن دول الخليج العربية تمتلك أكبر احتياط نفطي في العالم (البستكي ، 2003 :32 –33).

ومن أكثر منظري الواقعية وضوحاً وصراحة (هانز مورغانثو),إذ عدَّ القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة, والتاريخ يثبت صحة ذلك, وهذا المفهوم – وهو نقطة مركزية في واقعية مورغانشو – يعطي استمرارية وانسجاماً لما يبدو من سياسات خارجية مختلفة, كما أن مفهوم – المصلحة هي القوة – يمكّن من تقييم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ, ولو أردنا أن نضع وصفاً للإطار الذي يتصوره (مورغانثو). ولكن بلغة عصرية_ يمكن القول: إنه نموذج للتفاعل داخل النظام الدولي.

ومن وجهة نظره فإن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة.ويوضح فكرته بالقول "إن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب نتيجة لسعي كل الدولة لتحقيق مصالحها، بل العكس إنها تفترض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.

يوافق (مورغانثو) على أن معنى – القوة هي المصلحة – هو معنى غير ثابت, وعلى أية حال ففي عالم تسعى فيه دول ذات سيادة لامتلاك القوة, فإن السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها, وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الآخرين – وهكذا تصبح المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية وثقافتها, وطالما أن العالم مقسّم إلى وحدات قومية فإن المصلحة القومية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة، والمصلحة هي جوهر السياسة (دورتي وبالتسغراف،59:1985).

و مما لا شك فيه أن دول مجلس التعاون الخليجي كافة تتطلع إلى إقامة علاقات سلمية مع جيرانها وفي مقدمتهم إيران، فإيران ليست الجارة المسلمة عبر الشاطئ الآخر للخليج العربي وحسب ، ولكنها بفضل تعداد سكانها وموقعها الجغرافي وأهميتها الإستراتيجية تمثل الطرف الثاني في المعادلة الإستراتيجية الخليجية . وفي معرض الحديث عن العلاقات الإيرانية – الخليجية تأتي العلاقات السعودية – الإيرانية كأحد أبرز هذه العلاقات ، التي شهدت حالات من المد والجزر خلال السنوات الماضية , فمع انتصار الثورة في إيران عام 1979 وتأسيس الجمهورية الإسلامية شهدت العلاقات بين الرياض وطهران تحولاً جذرياً، إذ استهدفت الثورة حماية الأقليات الشيعية في المنطقة، في حين سعت الرياض للحفاظ على الاستقرار في المنطقة (باديب، 1994 :40).

بعد انتهاء العقد الثامن من القرن العشرين بكل ما حمل في رياحه من أزمات وحوادث وتوترات وحرب مدمرة ، انعكست بآثارها على كافة دول المنطقة الخليجية ومجمل الشرق الأوسط، وبعد أن تنفست العديد من الأنظمة العربية في الخليج – على رأسها السعودية – الصعداء بانتهاء حرب العراق وإيران ، ومضت قدماً نحو بناء نظام أمن خليجي جديد يقوم

على الحوار والدبلوماسية بدل النزاع والصراع ، جاء عقد التسعينات ليحمل في طياته رياحاً للتغيير أيضاً , فكان المشهد الخليجي (العربي) – الإيراني على النحو التالي :

– أصيب العمق الإيراني في صميمه ، إذ لأول مرة تخضع المسألة الدينية في إيران إلى إعادة النظر بل والتجرؤ على الإسلاميين المحافظين من حملة النظام الخميني منذ العام 1979م ، ووسمهم بالجمود والتردي على كافة الصعد.

ولما كان العالم من حول إيران يتغير , كانت إيران نفسها تتغير بعدما تبادلت نخبتها مواقعها القيادية , فصعد خامنئي من رئاسة الدولة إلى الإرشاد ، وانتقل رفسنجاني من رئاسة الشورى إلى رئاسة الدولة ، الأمر الذي انعكست دلالاته على علاقات إيران الخارجية في إطار خطتها لإعادة بناء اقتصادها الذي تمزق بسبب حربها مع العراق ، فضلا عن الدعوة لإجراء إصلاحات سياسة بنيوية داخلية تصب في صميم إشراك الأمة الإيرانية في سياسة الحوار والشورى، بكلمات أخرى بدأت إيران تتلمس حاجتها للتعامل مع الواقع بكل موضوعية بعيداً عن الأيديولوجيا والشعارات الأيديولوجية سعياً نحو التغيير الداخلي والخارجي (عبد المنعم ، 2001: 226).

– إقليمياً تفكك التحالف الذي جمع بين العراق ودول الخليج العربي الأخرى لا سيما الكويت والإمارات ، بفعل الاختلاف حول جملة قضايا أساسية ، أهمها : رفض ضم العراق إلى عضوية المجلس الخليجي ، واتهام العراق لكل من الكويت والإمارات بإغراق السوق النفطية ، والتسبب في تدهور الأسعار ، فضلاً عن اتهام الكويت بسحب كميات من النفط من حقل الرميله الحدودي ، إضافة إلى عدم استعداد دول الخليج العربي لمعاقبة سوريا على دعمها لإيران بتقليص نفوذها في لبنان (معوض، 2000: 565).

مجمل تلك الأوضاع والتغيرات الإستراتيجية والخطيرة على منطقة الخليج والنظام العربي والشرق الأوسط عموماً ، انعكست بإفرازاتها على العلاقات الخليجية الايرانية ، وبالتحديد على السعودية فاندلعت أزمة الخليج الثانية نتيجة المتغيرات المذكورة آنفاً، واندلعت معها أزمة النفط ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، كما تفاقمت أزمة الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها إيران ، كذلك شهدت فترة التسعينات عودة إيران إلى حضن منظمة المؤتمر الإسلامي بعد عزلة

استمرت أكثر من عقد من الزمان ، ثم بدأ الحديث عن توازنات استراتيجية جديدة بين القوى في منطقة الخليج ، على ضوء غياب العراق كقوة إقليمية من المنطقة وبروز ثنائية القطبية الإقليمية ، السعودية وإيران ، مع هيمنة القطب الدولي الأوحد ، الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات الخليج وثرواته وحتى التأثير على صناعة القرار الإقليمي بالخليج حسبما تهوى وتشتهي(الزايد ،2003: 108).

إن منطقة الخليج العربي تعج اليوم بالأحداث الداخلية في كل بلدٍ من بلدان منطقة الخليج سواء على ضفته الشرقية أو الغربية، كما تعج بالأحداث الدولية، وذلك بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003 ، ووجود القوات الأمريكية هناك وبأعداد كبيرة، مما جعل دول الخليج العربي ودولة إيران في علاقات بين شد وجدب، الأمر الذي يجعل لهذه المنطقة والعلاقات القائمة فيها أهمية كبيرة للدراسة والبحث.

الدراسات السابقة :

دراسة جرين،(1996)، والموسومة بـ: "**إيران وأمن الخليج**". استهدفت هذه الدراسة مدى مساهمة إيران في تعزيز أمن منطقة الخليج، أو زعزعته أو كلا الأمرين معاً، كما تهدف إلى تحليل دور إيران في المنطقة على طرفي نقيض في معظم الأحوال مع دول الخليج العربي، إذ يعتقد بعضهم أن إيران تشكل أكبر تهديد لاستقرار المنطقة،بينما يعتقد الآخرون أن دور إيران في المنطقة قد أُسيء فهمه إلى حد كبير، وأن المساعي الدبلوماسية الفعالة كفيلة بأن تدفع طهران إلى المساهمة بدور مسؤول في سياسات المنطقة. وعمدت هذه الدراسة إلى تجنب هذه الآراء المتطرفة، وحاولت فهم السياسة الخارجية الإيرانية مع إبداء اهتمام خاص بالعوامل الاقتصادية والسياسية الإيرانية الداخلية، والمفهوم العام لدور إيران الإقليمي ليس في منطقة الخليج فحسب، بل في أماكن أخرى ، كما بحثت في تأثير البعد الأيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية، إلى جانب الاتجاه العام المحتمل لعلاقات إيران في المنطقة على المدى القريب. هذا وقد استخدم الباحث بدراسته المنهج التاريخي والتحليلي لتحقيق أهداف دراسته، وخلصت الدراسة إلى استحالة وصم إيران بأنها دولة معادية بشكل مطلق ، أو بأنها مجرد ضحية لقوى خارجية تعارض قيام الثورة الإسلامية، كما أوصت الدراسة بضرورة التقرب من إيران وعدم إظهار أي نوع من التوجهات العدائية نحوها.

دراسة بهجت، جوهر (1996) ، والموسومة بـــ: "**عوامل الـــسلام والاســـتقرار فـــي منطقة الخليج في التسعينات إرهاصات الداخل وضغوط الخارج**". استهدفت هـــذه الدراســـة إبراز التحديات والمشاكل التي تواجهها منطقة الخلـــيج، ولا ســـيما دول مجلـــس التعـــاون الخليجي، على المستويين المحلي والخارجي خلال عقد التسعينات, وتنطلـــق أهميـــة هـــذه الدراسة المسحية من الحقيقة الكامنة وراء تنامي المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في هذه المنطقة مع مرور الزمن، ومواكبة ذلك جملة من المشاكل الداخلية والخارجية التي تعيـــشها المنطقة في أعقاب سنوات طويلة من الحرب ، إضافة إلى التزاحم الملحوظ لمصالح الـــدول الكبرى وأولوياتها فيها، وتناولت هذه الدراسة مجموعة من المحاور الاقتصادية والـــسياسية والأمنية الناجمة عن مخلفات الحرب العراقية – الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، وإرهاصات مستطيل التوتر الذي يشمل العلاقات المتضاربة بين كل من الولايـــات المتحـــدة الامريكيـــة وإيران والعراق ومنظومة مجلس التعاون الخليجي.

هذا وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليلي للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، كما خلصت الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية في المنطقة هي أحد الأسباب التي لا تجعـــل العلاقات بين دول المنطقة تسير وفق آلية حسن الجوار, كما أن الوجود العسكري الغربي في المنطقة يلعب دوراً هو الآخر في العبث في العلاقات الخليجية, وأوصت الدراسة بـــضرورة العودة إلى وضع اتفاقيات حسن الجوار تتلاءم والمعطيات الدولية في المنطقة.

دراسة السويدي، (1996)، والموسومة بـــ: "**إيران والخليج : البحث عن الاستقرار**". استهدفت هذه الدراسة توضيح بعض الغموض في السياسة الإيرانية التي يتداخل في توجيهها خليط من العوامل المحيّرة، وتحديد وضعها الاقتصادي الـــداخلي ، وتعاملهـــا مـــع العـــالم الخارجي.

كما استهدفت تناول العوامل الدينامية الداخلية والخارجية الفاعلة في إيران، كما تنتقـــل الدراسة لمناقشة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، في محاولـــة لتـــسليط الضوء على المحددات الرئيسية التي تؤثر في سياسة طهران، بما في ذلك المحـــددات التـــي تفرضها الاعتبارات المحلية، وتلك التي تظهر رداً على المؤتمرات الإقليميـــة أو العالميـــة. وهذا يشمل دراسة الروابط الناشئة بين جمهورية إيران الإسلامية ودول آسيا الوسطى التـــي

استقلت حديثاً، بالإضافة إلى تقديم تحليل تجريبي يدرس العلاقة بين الثورة الإيرانية وأكثر المسائل إثارة للجدل عند الحديث عن إيران. فتناولت الدراسة بالتفصيل البرامج والقدرات العسكرية الإيرانية، مع التركيز على المشكلات الملحة التي تعيق الاقتصاد الإيراني، كمحاولة تحليلية موضوعية للتحديات التي تواجه القيادة السياسية عند صياغة أولويات السياسة الوطنية، وانعكاسات كل ذلك على العلاقات الإيرانية – الخليجية وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي في الدراسة، هذا وقد توصلت الدارسة إلى أهم الاستنتاجات التالية:

أنه كان لضعف علاقات إيران مع دول الخليج العربية دور بارز في زيادة المخاوف حول استقرار المنطقة , وطرح تساؤل حول ماهية الإجراءات – الاقتصادية والسياسية والاجتماعية – التي يحتمل أن تساهم في استمرار السلام والرفاه في الخليج.

كما أوصت الدراسة بضرورات انفتاح دول الخليج العربي وعلى ضفتيه (إيران ودول مجلس التعاون) أكثر وذلك من خلال مؤتمرات ولقاءات هادفة لإيجاد علاقات قائمة على الاحترام بين هذه الدول.

دراسة مسعد، (2002)، والموسومة بـ: "**صنع القرار في إيران**". استهدفت هذه الدراسة بيئة صنع القرار في إيران بشقيها البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، هذا وقد استخدم الباحث منهج (ديفيد إستون) في صناعة القرار، كما تطرقت الدراسة للإطار الأيدلوجي والدستوري لعملية صنع القرار من خلال النظر في فكر الخميني والدستور الإيراني، والذي يعدّ مجيء الخميني نقطة تحول في العلاقات الإيرانية – الخليجية، وذلك نتيجة ايدولوجية النظام الجديد الذي ترأسه، وألقت الدراسة الضوء على القوى والمؤسسات التي تصنع القرار في إيران بصورة مباشرة وغير مباشرة.

والمتأثرة بفكرة أسلمة الدولة الإيرانية على الخط الشيعي , هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن العلاقات الإيرانية – الخليجية أخذت بُعداً آخر في التعامل يجنح إلى التوجس من السلوك السياسي الإيراني, وإن الأقليات الشيعية في الدول العربية الخليجية زاد تعاطفها مع التوجه الإيراني الرسمي القائم على تصدير الثورة، وأما توصيات الدراسة

فكان أهمها : مع استشارة الأقلية الشيعية في دول مجلس التعاون وذلك بالبعد عن كل ما يثير الحساسية بين السكان، أضف إلى عدم إظهار إيران أنها دولة أصبحت في حكم الدول المعادية لدول الخليج .

دراسة سفاف، (2005)، والموسومة بـ: "**دور إيران الإقليمي في المشرق العربي**".استهدفت هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية الإيرانية، والوقوف على محدداتها ومعرفة نماذج صنعها وآليات اتخاذ القرار السياسي، مع بيان المحددات الداخلية والإقليمية والدولية لدور إيران الإقليمي في المشرق العربي، كما بحثت هذه الدراسة عوامل وإمكانيات التعاون والصراع بين إيران ودول المشرق العربي، وإظهار أهمية دور إيران الإقليمي في المنطقة، واعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل النظم بشكل رئيسي، لأنها تسعى للتحليل والتغير والتنبئو بالسلوك السياسي، مع اعتماد الباحث كذلك على عدد من المناهج المكملة والفرعية المساعدة.

وتوصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن إيران ودول المشرق العربي يحكمها نوع من الترابط الاستراتيجي والمصلحي، مما يفرض على إيران جهداً دبلوماسياً منظماً، لأجل ممارسة دور إقليمي أكثر فاعلية، وما يدفعها نحو ممارسة مثل هذا الدور طموحها بأن تكون دولة كبيرة على المستوى الإقليمي الذي يتقاطع مع إرثها التاريخي ومجد الأمة الفارسية ، واعتقاد صانع السياسية الخارجية الإيرانية بأن إيران كلما بقيت داخل حدودها وانطوت على نفسها، زادت الضغوط والأخطار المحدقة بها، والقادمة من المحيط الإقليمي والدولي، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن إيران لاعب قوي في منطقة الخليج خاصة ونطاقها الإقليمي عامة, كما أن إيران لا يمكن إغفال دورها في أمن واستقرار منطقة الخليج, بالإضافة إلى أن الدراسة أوصلت إلى عدة استنتاجات أهمها : اشتراك إيران في أي ترتيبات أمنية لمنطقة الخليج وعدم تجاهل دورها في مثل هذه الترتيبات.

دراسة الخالدي، (2007)، والموسومة بـ: " **التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربي (1991 – 2006)**". استهدفت هذه الدراسة خطورة امتلاك إيران للسلاح النووي الذي سيجعل منها دولة لا يمكن مواجهتها من قبل دول الخليج العربي، مما سيفتح لها المجال لممارسة الدور الذي ترغب به في المنطقة والذي يتناسب بالضرورة مع

مصالحها الإستراتيجية، ويتحقق على حساب مصالح دول الخليج العربي إضـــافة لتوضـــيح سياسة إيران في التعامل مع الملف النووي وتطوراته والمواقف الإقليميـــة والدوليـــة منـــه، واستعان الباحث بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاســـتقرائي لتحقيـــق أهـــداف الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج؛ أهمها: أنَ إيران تسعى للوصـــول بقـــدراتها العسكرية الى مرحلة متقدمة، وأن دول الخليج عدّت الخلاف على تطور الـــسلاح النـــووي الإيراني ، قضية خلاف بين إيران والقوى الكبرى، واعتمدت على إدراك هذه القوى الكبرى لمصالحها الإستراتيجية في الخليج وأنها ستقوم بالتصدي لأطماع إيران النووية، وخلـــصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة إبقاء أمر امتلاك إيران للسلاح النـــووي قـــضية للدول الكبرى وعدم الانغماس في هذا الأمر.

دراسة مبيضين، (2008)، والموسومة بـــ: " **العلاقات الخليجية الايرانيـــة 1997- 2006 (السعودية حالة دراسة)**". استهدفت هذه الدراسة عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجيـــة الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسية منذ حكم الـــرئيس خـــاتمي (1997 – 2006)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفـــصلية فـــي عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت علـــى عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وإيران؛ مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانية الـــداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بـــين الطرفين. وكانت طبيعة التقارب تتم بمبادرة إيرانية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى التطورات الدولية. أما بالنسبة لعناصر الاختلاف، فكان على رأسها النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المحتلة، والاختلاف الطائفي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أديا إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب، وأوصت الدراسة إلى ضرورة مراجعـــة

الحسابات الإيرانية – الخليجية والقفز فوق كل المعوقات التي تعرقل قيام علاقات حسنة لأن أمـــن الخليج فوق كل اعتبار.

دراسة غريب ، (2010) ، والموسومة بـــ: " **(العلاقات العربية – الإيرانية) الحل بخـــروج نظام «ولاية الفقيه» من النزعة الإمبراطورية والدخول في مفاهيم الدولـــة القوميـــة الحديثـــة** ". استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على تناقض الإيديولوجيا الدينية التي يؤمن بها نظام ولاية الفقيه فـــي إيران، مع الإيديولوجيا القومية أو القطرية التي تؤمن بها معظم التيارات العربية ذات التأثير، باستثناء التيارات الدينية السياسية المنبثقة عن حركة الإخوان المسلمين، يجعل من احتمالات بناء علاقـــات سليمة بين العرب والإيرانيين أمراً بعيداً في هذه المرحلة كون ولاية الفقيه تؤمن بالتوسع على حساب الآخر, والأيدلوجية القومية تؤمن بالحقوق وتقرير المصير للآخر وبين ولاية الفقيه والأيديولوجيـــة القومية، مسافة من التناقض فستبقى عوامل التنافر أقوى من عوامل التلاقي سائدة، وبالتالي ستكون العلاقات العربية الإيرانية على حدود التوجس وهذا يخلق التوتر في العلاقات، هذا وقـــد اســـتخدم الباحث المنهج الأيدلوجي في الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن العلاقـــات الإيرانية الخليجية ستبقى على حال من التوجس والتوتر ما دامت أيديولوجية القضية تحكم إيـــران، وأهم توجيات الدراسة هو : الابتعاد عن كل عوامل إثارة الخلاف مع الدبلوماسية لاستحداث ما يظهر منها.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تتناول العلاقـــات الإيرانيـــة – ودول مجلس التعاون الخليجي بصورة مباشرة وصفاً لما عليه الآن وخلال مرحلة الدراسة، وما ستكون عليه فيما بعد من خلال سيناريوهات احتمالية للعلاقات الإيرانية – ودول مجلس التعاون الخليجي صعوداً أو هبوطاً، سواء نحو الأفضل أو إلى عكس ذلك، وهذا ما لم يكن في الدراسات السابقة إذ لم تتناولها كدراسة مستقلة بل جاء بعض منها في جزئيات لم تشبع البحث في الدراسات السابقة.

منهج الدراسة:

انطلقت منهجية هذه الدراسة بالاعتماد على أكثر من منهج من أجل تحقيق مبدأ التكامل المنهجي الذي يوصف عادة بالشمول, على الرغم من هذا اعتمدنا وبصورة رئيسية على منهجين أساسيين هما :

المنهج التاريخي : تم استخدامه في مواضع محددة, انطلاقاً من أن الظاهرة السياسية لا يمكـــن فهمها دون الإطار التاريخي لها, وهذا المنهج له من الضرورة، لأن الظاهرة السياسية لها امتدادات في ما مضى من الزمان حتى يتسنى لنا فهمها لا بد للعودة للتاريخ.

ومنهج تحليل المحتوى أو المضمون : إذ تم من خلاله وصف مشكلة الدراسة لأغراض تحليلها إذ يُعدّ هذا المنهج من المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية، فهو يقوم على مبدأ الارتبـــاط والتكامل بين جملة العوامل المؤثرة في المناخ الدولي, وفي دوافع الدول, واتجاهات صانعي القـــرار فيها.

الفصل الثاني:

العلاقات الإيرانية الخليجية عبر مسيرة التاريخ 1900-2003

إن العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي قديمة ممتدة في عمر الزمان, وهذه العلاقات تتسم بالتعقد والتشابك إلى حد التناقض, وهي لا تبقى على حال والسبب في ذلك تغير الظروف المحلية في الدول المطلة على الخليج سواء الدول العربية أو دولة إيران, ولأسباب إقليمية أخرى كون هذه الأسباب تعمل كمحرك للعلاقات بين هذه الدول صعوداً أو هبوطاً, بالإضافة إلى أسباب دولية وهي صاحبة التأثير الأقوى والأكبر منذ أن تم اكتشاف الذهب الأسود في منطقة الخليج العربي واكتساب مياه الخليج ومضيق هرمز أهمية استراتيجة عالية بسبب الملاحة التي تجري في ذلك الشريان المائي المعروف بالخليج العربي.

إن المراقب للأحداث التي تجري على ضفتي الخليج يرصد حقيقة ثابتة ومؤثرة في نفس الوقت تتجلى في اتسام العلاقات بين دول الخليج العربي تتسم بالحساسية المفرطة الأمر الذي جعلها تمر في تطورات عميقة وبشكل تصاعدي ومدروس وبوتيرة متسارعة باتجاه اتخاذ دور ريادي في المنطقة, واكتساب دور مميز في الفاعلية وخصوصاً في الجانب الإيراني الذي كثيراً ما يتسم بالقوة في سبيل بسط نفوذه واكتساب ذلك الدور الذي يجعل منها قوة إقليمية في المنطقة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها المتنوعة والمختلفة والتي منها الهيمنة وجعل منطقة الخليج العربي منطقة مصالح إيرانية على الرغم من تبني إيران سياسات تظهر الرغبة فيها على تطوير العلاقات مع دول الخليج العربي, وتبني سياسة الاحترام المتبادل القائمة على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج واحترام السيادة الإقليمية والحدود القائمة والمعترف بها، ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناول العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر مسيرة التاريخ عبر المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية الخليجية من 1900 – 1970

المبحث الثاني : العلاقات الإيرانية الخليجية من 1971 – 2003

المبحث الأول :

الجذور التاريخية للعلاقات الإيرانية الخليجية من 1900 – 1970

تحظى إيران بموقع جغرافي استراتيجي، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية، وقد ساعد ذلك في إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول كطريق حيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام (1869)، مما دفع بالخليج العربي الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوماً بعد يوم في خريطة الاهتمامات الدولية.

ارتبط تاريخ إيران السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي وتبلغ مساحتها (1648000)كم2 (هوليداي: 1986، 22). وتأتي أهمية الموقع من إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) التي تقع على بوابة مضيق هرمز الذي يعد من أهم المعابر المائية عالمياً بسب تحكمه بحركة الملاحة لتصدير النفط من منطقة الخليج العربي التي تعد أكبر احتياطي للنفط في العالم وذلك مما زاد من أهمية إيران الإستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم بوسائل النقل البحري الداخلة والخارجة من الخليج العربي (علي: 1986، 13).

ولما كان الأمر كذلك فإن العلاقات الإيرانية الخليجية لا بد منها في ظل التجاور في الموقع, وبروز مصالح لكل دولة وخاصة إيران في منطقة الخليج, هذه العلاقات قائمة لا نستطيع تحديد بداية لها لان الموقع الجغرافي قديم قبل أن توجد دولة إيران أو دول مجلس التعاون الخليجي بالصورة السياسية الحالية، ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين اثنين هما :

المطلب الأول : العلاقات الإيرانية الخليجية من 1900 ــ 1950

المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية الخليجية من 1951 ــ 1970

المطلب الأول :

العلاقات الإيرانية الخليجية من 1900 ــ 1950

إن العلاقات ما بين دول الجوار هي علاقات حتمية تفرضها بداية الجغرافيا ومن ثم الديمغرافيا (السكان), لان الإنسان لا يستغني بأي حال من الأحوال عن جيرانه فمن خلالهم يتحقق ما يريد, ومن خلالهم يمتد إلى ما يريد خارج مناطق سكناهم, وكذلك الدول شأنها في ذلك شأن الشعوب, إذا ما أرادت الاتجار تتوجه إلى الدول المجاورة, وإذا أرادت أن تتجاور مع الدول الأخرى, فمن خلال أراضي دولة الجوار يتم استيراد وتصدير مواد الاتجار, وهذا لا بد له من علاقات أطرافها الدول, وأداة الفعل الشعوب, والعلاقات الإيرانية الخليجية لا تخرج عن ذلك ولبلوغ غايات هذا المطلب فإننا سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : تأصيل العلاقات وجذورها القديمة.

ثانياً : علاقات التغريب وأحكام السيطرة.

أولاً: تأصيل العلاقات وجذورها القديمة: تشير نيفين مسعد إلى أن إيران تشتبك ديمغرافياً مع الوطن العربي على ثلاثة محاور أساسية هي : محور العرب, ومحور الأكراد, ومحور الشيعة, مع إمكانية التداخل بين أكثر من محور, كأن تجمع إحدى الجماعات مثلاً بين التشيع والعروبة. ويقطن العرب جنوب غرب إيران ويتركزون في محافظة خوزستان (عربستان), وهم كثيرو النزوح من موطنهم إلى أماكن أخرى سواء داخل إيران (لا سيما عند انتهاء موسم صيد الأسماك حيث يشتغلون بالصيد) أو خارجها, وبالذات إلى السواحل العربية للخليج (بحثاً عن فرصة عمل أو تهرباً من أداء الخدمة العسكرية) . الأمر الذي يضفي صعوبة إضافية على تحديد عددهم بدقة طالما يصعب تحديد حجم التغيرات التي تطرأ على التركيبة السكانية الجنوبية بفعل هذه الهجرات. وهناك قائمة طويلة من الأسباب تفسر الحساسية الشديدة للحكومات الإيرانية المتعاقبة تجاه الأقلية العربية. ففي خوزستان (عربستان) أكبر حقوق النفط الإيرانية, وأضخم مصافي تكرير نفطها, وأوسع موانئها (خورامشهر), وبعض أهم مدنها (مثل عبدان, والأهواز, وبندر شهبور), وأكبر نسبة من العاملين في مجال

النفط, وأهم من كل ذلك تواصل الأقلية العربية مع دول الجوار الخليجيـــة (مـــسعد، 2001: 22).

وبعد الحرب العالمية الأولى التي كانت إيران مسرحاً للعديد من معاركها والتي انتهـــت بسيطرة بريطانيا على إيران, سارعت بريطانيا إلى إبرام معاهدة مع إيـــران فـــي أغـــسطس 1919, تعترف فيها باستقلالها, وسيادتها على أراضيها. ثم قيدتها في باقي المواد, لتجعل من نفسها مراقباً على الأحوال المالية, والإدارة الحكومية, والنواحي العسكرية, والمرافـــق. ثـــم احتكت بالقوات السوفيتية, واشتبكت معها. وحاول كل طرف إقصاء الآخر عن إيران, عندما قاد رضا خان بهلوي, الضابط في فرقة القوزاق الإيرانية, انقلاباً عسكرياً, محـــتلاً العاصـــمة طهران, فعجلت بريطانيا بسحب قواتها إلى العراق, الذي أصبحت أكثر أهميـــة لـــديها. وأدى رفض المجلس النيابي الجديد, في إيران, للمعاهدة السوفيتية, المعلنة منذ عـــام 1919, إلـــى سحب السوفيت لقواتهم كذلك, بعد أن اطمأنوا بخروج الانجليز منها أيضاً. وتمكـــن الجـــيش الإيراني الجديد من دحر ثورة للشيوعيين المحليين, في شمال البلاد وطرد آخـــر شـــاه مـــن القاجار. وألغى رضا خان الملكية, وأعلن الجمهورية (1923). وتولى رئاســـتها, ثـــم أعـــاد الملكية, على أن يكون هو الملك, بعد استشارة زعماء الشيعة في قم. وأعلن نفسه شاهنشاه, في نهاية عام 1925, وقضى على نفوذ شيخ المحمرة العربي (عربستان), وعلى النفوذ الإنجليزي في الجنوب, وفرض للمرة الأولى منذ زمن بعيد سيطرة على كل البلاد الإيرانيـــة (النجـــار، 1953: 481-496).

وما بين الأعوام 1890 – 1925, تمتعت خوزستان (عربستان) بحكم ذاتي تحت حكم شيوخها القبليين, الذي عملوا على الحفاظ على علاقات وثيقة مع كل من طهران وبريطانيـــا, وقد برزت مسألة السيادة على خوزستان لأول مرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية, وعندما اصطدمت كل من العراق وإيران حول تحديد وتعيين الحدود بينهما, وحول وضـــع الفئـــات الإيرانية التي كانت تعيش حينذاك في العراق. وفي عام 1925, قام الشاه رضا بهلوي, بقمع حركة تطالب بالحكم الذاتي في خوزستان, ومن ثم استولى على الإقليم وبدأ بتغييـــر ســـكان المنطقة من العرب إلى الإيرانيين وذلك لجعل العرب أقلية بدلاً من الأغلبية(أبي عاد، 1999: 126).

وعمل الشاه رضا خان بهلوي على إفراغ الساحل الشرقي للخليج من الوجود السياسي والبشري العربي منذ عام 1925 حتى وفاته, ففي وصيته لأبنه حدد المهام المستقبلية للنظام الفارسي : "لقد حررت الشاطئ الشرقي للخليج الفارسي من العرب وعليك أن تحرر الشاطئ الغربي" (التدمري، 1999: 206).

ثانياً: علاقات التغريب وأحكام السيطرة: وبعد أن استقرت سياسية الشاه في عربستان, عمل على إلغاء تداول اللغة العربية في المعاملات الرسمية, كما حرم الغناء العربي في المقاهي, واستبدل أسماء المحلات العربية بأخرى فارسية, حتى الأزياء العربية تم إبدالها بالملابس الفارسية, حتى لا ينفصل الشكل العام للمواطنين العرب في عربستان عن الفرس في باقي أنحاء إيران, ثم جرد القبائل العربية من السلاح خشية أن تثور ضده, خاصة بعد تمرد قبائل بني طرف عام 1936 الذي نجحت قوات رضا بهلوي في إخماده والتنكيل بزعمائه(السبكي، 1999: 88).

ومنذ مطلع الثلاثينات وبسبب بداية الاكتشافات البترولية, بدأت القوى الكبرى تتطلع إلى إحكام سيطرتها على منطقة الخليج, وكذلك بدأت الإدعاءات الإيرانية في الخليج تأخذ طابعاً ملحاً خاصة فيما يتعلق بالبحرين, وكانت إيران تنظر إلى الخليج كأنه بحيرة إيرانية, ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة الاطماع الإيرانية في الخليج تمثل العقبة الدائمة في العلاقات العربية الإيرانية.

أدى صراع البترول في الخليج العربي إلى حصول خلافات ومنازعات بين إيران ودول الخليج العربية المجاورة بشأن حدود المياه الإقليمية والامتداد القاري لكل منها. ومن جهة أخرى فقد عمدت إيران إلى فرض نفسها في المنطقة, وغمرتها بالمهاجرين الإيرانيين "بالتواطؤ" مع بريطانيا وشركات البترول أملا في أن تكون إيران الوارث الأخير لبريطانيا من جهة, ومحاولة للاحتفاظ بالوجود الاستعماري عن طريق إشعار هذه الإمارات بحاجتها إلى بريطانيا لحماية ما يسمى بالاستقلال من جهة ثانية, وللاحتفاظ بإيران ورقة عدوانية يلعب بها الاستعمار البريطاني عند الاقتضاء من جهة ثالثة . وقد استفحلت الهجرة الإيرانية في المنطقة, وتوسع الإيرانيون في النشاط التجاري وعملوا على نشر اللغة الفارسية بين السكان العرب وقد

ساعد على هذه الهجرة عوامل الجوار ووجود المنطقة على طريق السفن القادمة من البلاد الأسيوية وخاصة إيران والهند وباكستان(رجب، 1989: 14).

في عام 1934 حاولت إيران فرض الجنسية الإيرانية على البحرين, وتطورت المسألة إلى الحد الذي جعل البحرين تقوم بإصدار قوانين الجنسية والملكية في مايو 1973, والذي نص على إلغاء الجنسية البحرينية عن الأشخاص الذي يحصلون على جنسيات أخرى, والمقصود بذلك الجنسية الإيرانية, كما حرم القانون على الأجانب ملكية العقارات في البحرين(الطحاوي، 2004: 31).

فرضت مرحلة حكم الشاه, محمد رضا بهلوي, خصوصية على علاقاته مع السياسة الأمريكية, والتحالفات السياسية والأمنية التي أدخل إيران فيها, وتفاعلات سياساته مع إسرائيل وتعاونه النووي معها, والأهم, إمعانه في أداء دور الشرطي في منطقة الخليج, واستعراضات القوة, والتهديد بها, فرضت حالة من الصراع الإيراني – الخليجي, دون أن يصل الأمر إلى مرحلة الحرب المسلحة, نظراً لخلل موازين القوى العسكرية لغير صالح دول الخليج.

المطلب الثاني :

العلاقات الإيرانية الخليجية من 1951 ــ 1970

بدأت الخلافات الإيرانية– العربية الحديثة، مع نهاية الصراع الصفوي–العثماني، ثم القاجاري– العثماني. ورغم أن المعركة العسكرية حُسمت لصالح العثمانيين بعد أن خسرت إيران المعركة في "جالديران" عام 1514، فإن الصراع الثقافي الإيراني– التركي، والتنافس المذهبي السني– الشيعي، استمرا في العراق بالذات حتى زوال الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى. ورغم كل التهم الموجهة للدولة العثمانية والأتراك، فإن العثمانيين كانوا في الواقع يحاربون على الجبهة الشيعية والسنية معاً، وبخاصة في القرن التاسع عشر، عندما قاموا بتصفية الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى، كان العراق على الدوام بؤرة الصراع الرئيسية لأسباب مختلفة، وقد أدى اعتماد العثمانيين بسبب صراعهم مع إيران الشيعية، إلى زيادة الاعتماد على السُنة في العراق، وتحاشي تجنيد الشيعة، أو إشراكهم في

شؤون الحكم. فكانت هذه السياسة من أسباب الانقسامات الطائفية، وتكريس الخلاف (حيـــدر، 2009).

إن دول الخليج العربي لم تكن بمنأى عن التطورات التي جرت فـــي العـــراق لان مـــا يجري في بلد من بلدان الخليج تتأثر بها الدول الأخرى, وبالتالي سنتناول ما كان يجري على أرض دول مجلس التعاون الخليجي التي انتظمت مؤخراً في هذا النظام التعاهـــدي التعاقـــدي بينها وذلك من خلال الفقرتين التاليتين وهما :

أولاً : العلاقات الإيرانية الخليجية 1951 ــ 1960

ثانياً : العلاقات الإيراينة الخليجية 1961 ــ 1970

أولاً : العلاقات الإيرانية الخليجية 1951 ــ 1960: وفي الفترة التي أعقبت الحـــرب العالمية الثانية, جدد السكان العرب لخوزستان مطالبتهم من أجل الحصول على الحكم الذاتي. وقدموا طلباً ومناشدة إلى كل من العراق والجامعة العربية لمنحهم الجنسية (العربية), بيـــد أن تك الحركة قمعت ثانية من قبل الحكومة الإيرانية خلال بضعة أشهر(أبي عاد، 1999: 126)

وتشير آمال السبكي إلى أن تنوع اللغات لدى الأعراق المختلفة في إيران قد ساهم فـــي الإنغلاق على الذات فيما بين أصحاب اللغة الواحدة والعرق الواحد. وســـاعدهم علـــى ذلـــك اختيار الأقاليم الخاصة بسكناهم داخل الدولة الإيرانية واصبحوا أشبه بدويلات داخـــل دولـــة واحدة أو جيتو لكل جنسية تعيش في إيران. وقد عاش الفرس وقبائل بختيـــار والقـــشقائيين, والعرب واللر في الهضبة المركزية. وتوزعت مجموعات من البلوش والأفشار والعرب فـــي الصحاري الجنوبية الشرقية, وعاشت في المناطق الشمالية الغربية قبائل الشهسوان والأكـــراد ومعهم الأرمن والأشوريون المبعثرون في قـــرى صـــغيرة, وانتـــشر التركمـــان والأكـــراد والتيموريون والبلوش والطاجيك والجمشيديون في المناطق الشمالية(السبكي، 1999: 10).

ثانياً : العلاقات الإيرانية الخليجية 1961 – 1970: إن الخط السياسي العام للـــسياسة الإيرانية عبر مسيرة التاريخ يمكن فهمه من خطاب رئيس الوزراء الإيراني (حلنجي ميرزا) لوزير خارجية بريطانيا آنذاك (لابردين) عندما اعترضت إيران رسمياً عام 1822 على عقد بريطانيا سلسلة من الاتفاقيات مع حاكم البحرين آنذاك الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بحكم

أن البحرين تابعة لإيران فرد وزير الخارجية البريطانية بنفي أي أحقية إيرانية على البحرين, فأجاب رئيس وزراء إيران بمذكرة تعد مفتاح السياسة الإيرانية على المنطقة بالقول : (إن الشعور السائد لدى كل الحكومات الفارسية المتعاقبة, أن الخليج الفارسي من بداية شط العرب حتى مسقط بجميع جزره وموانئه بدون استثناء ينتهي إلى فارس بدليل أنه خليج فارسي وليس عربي) (الزهراني, 2009 : 1)

فالناظر لمنطقة الخليج العربي يلمس أن هناك ثلاث قوى محورية تلعب دوراً كبيراً على ساحة هذه المنطقة وهذه القوى هي : إيران والعراق والمملكة العربية السعودية.

فإيران تعمل على إيجاد موضع قدم لها في منطقة الخليج العربي وخاصة في دول مجلس التعاون فيما بعد وهي عُمان والبحرين وقطر والكويت, لقد جنحت إيران جنوحاً حاداً في مسار السياسة الإيرانية لتعديل ميزان القوى في النظام المحلي الخليجي على اعتبار السعودية والعراق يرتبطان برابط عروبي قومي ربما يكون موجه يوماً ما اتجاه إيران التي تختلف قومياً عنها, لقد أدخل الشاه محمد رضا بهلوي مشروع الهيمنة الإيرانية على الخليج فبدأ بالتوسع الفارسي جنوباً في مراحل القوة وخصوصاً أن المواصلات الداخلية في إيران نحو الخليج كانت على ما يبدو وما زالت غير متناسبة مع طموحات التوسع المنشود حيث أكد الشاه نفسه هذه الطموحات الواسعة بالقول : (إن السيطرة الإيرانية على الخليج الفارسي أمر طبيعي, فإعادة إحياء لا لواقع تاريخي بقدر ما هو لمشروع على أي حال, سوف لن يتأخر بالتعبير علناً بالتعبير عن أحد شروط نجاح هذا المشروع الأساسية, ينبغي علينا الإسراع بتعزيز البحرية) (سلامه, 1981 : 77)

ركزت إيران تدريجياً أنظارها على الخليج العربي فتم تطوير منشأتها المرفئية (خرج, بندر عباس, بوشهر, خورمشهر) خلال الستينات, كما أقرت ميزانية خاصة في خريف 1965 للمشروع الخليجي بأكمله هذا وتكون المواقع الجغرافية لدول مجلس التعاون فيما بعد ضمن هذا المشروع, وقد استفادت إيران في إكساب مشروعها الزخم الملائم للتمثيل عدة عوامل أهمها (سلامة, 1981 : 77)

أ- أزمة التيار القومي العربي في الستينات من الانفصال لدى هزيمة 1967

ب-الانسحاب البريطاني بدءاً من عام 1962 والذي تخلت بريطانيا عن كل قواعـــدها فـــي العالم باستثناء عدن وسنغافورة ونشير بذلك إلى القرار البريطاني بالانسحاب من الخليج قبل نهاية 1971.

جـــ- الرضا الأمريكي المتزايد عن النفوذ الإيراني في المنطقة بالإضافة إلى أن موسكو لـــم تكن تعارض بحزم ذلك النفوذ الإيراني.

إن مواجهة هذا النفوذ الإيراني لم يكن سهلاً وأحد الأسباب أنه كان هنالك منافسة شديدة بين السعودية والعراق الأمر الذي جعل التحالف في منطقة الخليج غير قابل لتحالف عربـــي يوحد المواقف العربية بمواجهة تلك المشاريع, إذ تصادمت المعايير القومية التي كان يتبناهـــا العراق مع المعايير الأيدلوجية الدينية التي كانت تتبناها السعودية, من هنا فقد استحوذ علـــى الخليج العربي باستثناء عمان على الأرجح تخوفات من تعديل عميـــق فـــي ميـــزان القـــوى لمصلحة إيران, وخصوصاً أن النظام الدولي يوم ذاك لم يكن فيه ما يردع فعلياً الطموحـــات التي اتصفت بطابع الهيمنة الإيرانية, فالإدارة الأمريكية (1969 - 1976) كانت قليلة الانتقاد لطموحات الشاه والصين كانت تدعمه بحرارة بينما الاتحاد السوفيتي متلكئاً باســـتمرار فـــي معاداته (سلامة, 1981 : 78)

ومما يجدر ذكره أن إيران كانت مصدر تهديد وتوتر للدول الخليجية حتى قبـــل نـــشأة مجلس التعاون الخليجي العربي وخصوصاً بعد استشعارها بالقوة مقابل ضعف دول الخلـــيج, ولكن ذلك بداية لم يكن قد أوصل التهديد إلى المرحلة العسكرية حيث أن مـــصر قبـــل عـــام 1967 كانت الرادع الأساسي لإيران في المنطقة العربية, لكنها أي إيران أقدمت على عـــدة خطوات كان من شأنها إحداث المزيد من التوتر بينها وبين الدول الخليجية, حيـــث طـــورت علاقاتها مع إسرائيل وعملت على محاصرة المد القومي العربي من الوصول إلى هذه الدول, وشاركت في تحجيم النفوذ السوفيتي من خلال مشاركتها في حلف بغداد من جانب آخر, ممـــا أدى إلى نتائج عكسية تمثلت في استمرار المد القومي العربي بعد عام 1956 وقيام الوحـــدة المصرية السورية عام 1958, والثورة العراقية وسقوط حلف بغداد, أدت هذه الأحداث إلـــى دفع إيران إلى التنسيق الإيراني التركي والإيراني الأمريكي والإيراني الإسرائيلي فـــي عـــام 1962 بفتح مكتب اتصال إسرائيلي على مستوى السفارة في طهران وهو ما أدى إلى انزعاج

الدول العربية وخاصة دول الخليج على اعتبار أن إيران دولة تدين بالإسلام أولاً ووجود سفارة لإسرائيل في إيران يعني تقرب الإسرائيلي من منطقة الخليج وخصوصاً أن العيون الإسرائيلية ستتفتح أكثر على المنطقة (الشبكة العنكبوتية, 2004 : google)

إن إيران أخذت بسياسة التقرب من الدول الخليجية الصغيرة لعلها تجد سبيلاً لاختراق المنطقة التي تتحكم فيها دولتين على قدر من القوة وهما السعودية والعراق إلا أن الدول الصغيرة تلك لم تخرج عن نطاق سياسة السعودية التي قادت فيما بعد سياسة دول مجلس التعاون الخليجي, وخصوصاً أن إيران أيام السلالة البهلوية طالبت أكثر من مرة بالجزر التي احتلتها عام 1971 ومطالبتها بجزر البحرين, ومعارضتها قيام اتحاد فدرالي بين الإمارات وذلك في عز توجهها في الهيمنة على النظام المحلي في منطقة الخليج.

المبحث الثاني :

العلاقات الإيرانية الخليجية من 1971 – 2003

شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية في هذه الحقبة الزمنية مزيداً من التفاعلات الصراعية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، فقد نشبت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979على يد الخميني، الذي يعتبر مؤسس "الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، وحاول العمل على مد الثورة أو ما سُمي تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة. وفي عام 1981 تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وقد نظرت حكومة طهران إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظرة عداء لأنها اعتبرت قيام هذا المجلس حجر عثرة في طريق فرض هيمنتها على المنطقة العربية بأكملها، وسدا منيعاً أمام محاولات ثورة وسياسية الخميني في تصدير الثورة إلى أقطار المجلس والدول العربية.

إن دول مجلس التعاون الخليج العربية تولدت لديه الخشية من النظام الإيراني الجديد, لكون الشعارات الثورية غير المنضبطة التي نادى بها زعماء الثورة ممن هم في دائرة الخميني, أخذت تكرس في أذهان الشعب الإيراني مفاهيم عدائية تستهدف دول الجوار وتكرس مفهوم الزعامة الإيرانية في منطقة الخليج على جانبه الغربي حيث دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن خلال هذا المبحث فإننا سنتناول العلاقات الإيرانية الخليجية في مطلبـــين اثنـــي هما:

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية 1971 ــ 1990

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية 1991 ــ 2003

المطلب الأول:

العلاقات الإيرانية الخليجية 1971 ــ 1990

إن العلاقات الإيرانية – الخليجية كما بدت زمن العقد الثامن من القرن الماضي, كانت علاقات غير متكافئة فمجلس التعاون الخليجي لم يكن قد تشكل بعد, لهذا كانت هذه العلاقات عبارة عن علاقات دولة منظمة مثل إيران مع دول لا زالت في طور النمو والانشاء, وكانت العلاقات يومها بين الطرفين تمر من خلال طرف ثالث ألا وهو بريطانيا التي كانت آخذة بناصية منطقة الخليج, لهذا كانت الصبغة الأساسية لهذه العلاقات تتسم بالاستحواذ والسيطرة وقائمة على الثورة بعد مجيء الخميني واسقاطه نظام الشاه.

ونحن نسعى إلى تحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله في الفقرتين الرئيستين التاليتين:

أولاً : علاقات الاستحواذ والسيطرة (1971 – 1979)

ثانياً : العلاقات المستمدة من الثورة (1980 – 1990)

أولاً: علاقات الإستحواذ والسيطرة 1971 ــ 1979: بدأت إيران مرحلة جديدة من العلاقات مع دول الخليج بخاصة والدول العربية بعامة, وهذه المرحلة تمتاز برغبة شديدة بالاستحواذ والهيمنة شجعت على ذلك الظروف التي اجتاحت المنطقة العربية برمتها وخاصة بعد هزيمة العرب في حربهم مع إسرائيل عام 1967، حيث شكلت هذه الحرب وبلا شك حداً فاصلاً في تاريخ المنطقة، فالظروف التي برزت غداة حرب 1967 لم تكن الأفضل لمنطقة الخليج التي كانت تعاني من الضعف النسبي قياساً بالقوة الإيرانية على الجانب الأخر من الخليج، وهذا له أسباب منها: (سلامة, 1981 : 81)

أ– إن النظام الإقليمي العربي أخذ يتجه بعد الحرب إلى مزيد من التفكك من جهة وإلى تكوين نظم فرعية ومجلس التعاون الخليجي واحد منها.

ب– إن هزيمة مصر في حرب 1967 والتي كانت بمثابة القائد للنظام الإقليمي العربي أدى إلى مزيد من الضغوطات الإيرانية على دول منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي التي استشعرت فيما بعد ثقل هذه الضغوطات.

جـــ- إن دول منطقة الخليج العربي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الذي شكل فيما بعد وجدت نفسها عام 1971 في وضع إقليمي صعب نسبياً لدول صغيرة, ويعود ذلك إلى كونها أصبحت في موقع معادٍ للقوتين الإقليميتين الصاعدتين إيران وإسرائيل.

وبالإضافة إلى أسباب الاستقواء الإيراني, فالدعم الأمريكي لا يشكك فيه أحد لهذه الدولة التي أصبحت دولة يشار إلى دورها الفاعل في منطقة الخليج العربي الأمر الذي دفعها علـــى الإقدام لاتخاذ خطوة أصبحت عاملاً أساسياً من عوامل تعكيـــر صـــفو العلاقـــات الإيرانيـــة الخليجية, بل هي من العوامل التي تعتبرها الدول العربية بعامة ويشاطرها في ذلك دول أجنبية ودول مجلس التعاون الذي شكل فيما بعد بخاصة والموصوفة بالأعمال العدائية حيث أقـــدمت إيران على احتلال الجزر الامارتية الثلاث وهي : (أبو موسى وطنب الصغر وطنب الكبرى) وذلك في 17 شباط من عام 1971 بعد جلاء الاحتلال البريطاني عن دولة الإمارات العربية خلافاً لمذكرة التفاهم بين إمارة الشارقة وإيران برعاية بريطانية التي كانت تتضمن الآتـــي : (بأن إيران والشارقة ستتخلى عن المطالبة بجزيرة أبي موسى, ولن تعترف أياً منهما بمطالب الطرف الآخر) (الطنيجي, 2010 : 94)

إن احتلال الجزر الثلاثة كانت بمثابة ضربة للعلاقات الإيرانية الخليجية تبقى تتـــصدر عنوان أي تقارب أو تصادم بين إيران ودول الخليج والتي تفسر من قبل الدول الخليجية دائماً وباستمرار على أن لإيران أطماع في منطقة الخليج وإن تسلحت بتعاملها بطابع الود والرغبة في تعاون مشترك بين الدول على جانبي الخليج وما هذا التعامل الودي إلا أسلوب ينبع مـــن (عقيدة التقيا) التي هي صلب التدين الإيراني.

إن إيران بهذا العمل العدائي ونتيجة فقدان التوازن العسكري أخطرت دولـــة الإمـــارات العربية إلى قبول هذا الوضع على مضض دون أن تسلم بسيادة إيران أو حقها فـــي الجـــزر, معتبرة أن احتلالها ناجم عن ظروف تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلاً وفرضت في ظـــروف التهديد باستعمال القوة والإكراه, وخاصة حتى لا يغيب عن البال أن الاحتلال كان قبل يـــوم واحد من استقلال دولة الإمارات عن بريطانيا وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع كانون الأول عام 1971 (الطنيجي, 2010 : 61)

ونخلص إلى القول أن العلاقات الإيرانية الخليجية امتازت في هـذه المرحلـة بطـابع العدائية وأصبح التوجس عنوان أي علاقة تربط إيران بدول الخليج بعامة ودولـة الإمـارات العربية بخاصة لأنها أصبحت بعد الاستقلال وريث كل الاتفاقيات التي عقدت زمن انضوائها تحت التاج البريطاني, وبالإضافة أن الجزر العربية تعـود ملكيتهـا وفـق سـياق التـاريخ والجغرافيا لدولة الإمارات التي غدت فيما بعد أحد دول التعاون الخليجي, والـشيخ زايـد آل نهيان الذي غدا رئيساً لهذه الدولة قام بجهود حقيقية أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: العلاقات المستمدة من الثورة (1980-1990):

الثورة الاسلامية قامت عام 1979، وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، واصبحت البلاد جمهورية واتخذت اسماً لها الجمهورية الاسلامية عن طريـق الاستفتاء آية الله أو الامام كما هو معروف في إيران, الخميني يعتبـر مؤسـس الجمهوريـة الاسلامية الايرانية, وحاول العمل على مد الثورة أو تصدير الثورة إلى المنـاطق المجـاورة ويرى البعض أن قيام الحرب العراقية الإيرانية كان من نتائج تلك السياسة, وكـذلك الحـرب الأهلية الأفغانية وقد كانت أسباب هذه الثورة متعددة منها : (مسعد, 2002 : 52 - 53)

1 – سياسة التغريب القوية التي انتهجها الشاه على الرغم من تعارضها مع الثقافة الـشيعية, وعلاقة إيران الشاه مع إسرائيل واعتماها على القوى الغربية الولايات المتحدة.

2 – انتهاك الدستور الإيراني الذي وضع عام 1906، بما في ذلك قمع المعارضة من خلال جهاز (السفاك) .

3 – البرنامج الاقتصادي الطموح عام 1974، لم يواكب الطموحات التي أثارتهـا عائـدات النفط, إضافة إلى تكريس سياسة الحزب الواحد, وتزايد حجم التـضخم وانتـشار الأسـواق السوداء.

4 – سوء تقدير قوة المعارضة.

5 – انتشار الفساد بكل أنواعه.

ظهرت شخصية زعيم الثورة الخميني منذ أوائل عام 1963 عندما تـزعم المعارضـة وتحرك ضد برنامج الاصلاحات الذي أعلنه الشاه والمعروف باسم الثـورة البيـضاء التـي أعطت حق الاقتراع والتصويت للنساء وتعديل قانون الأحوال الشخصية الذي أعطى النـساء المساواة القانونية في الزواج وتوزيع بعض ممتلكات رجال الدين الشيعة, فقامت أحداث شغب فتم اعتقال الخميني على إثر تصريح له مفاده (أن الشاه رجل بائس يائس سيء) ثم أخرج منه وتمت إعادته إلى السجن مرة أخرى هذا وقد تم نفيه 14 عام حتى قيام الثورة, لقد تعاضـمت الثورة يوماً بعد يوم حتى تم إسقاط الشاه وعودة الخميني في 1 شباط 1979 إلـى طهـران محاط بحماس وتحية الملايين (المدني, 1993 : 122)، أزعجت الثورة الايرانية كل زعماء العراق والكويت والسعودية ودولة الامارات العربية والبحرين وقطر وعُمان, حيث أنها دعت إلى إسقاط الانظمة الملكية واستبدالها بجمهوريات إسلامية كل ذلك كان أشبه بالكابوس بالنسبة للعرب السنة بجانب الجوار الشيعي ناهيك عن وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربـي, وخصوصاً أن الخميني أعطى للقدس حظاً في ثورته وأعلن يوماً للقدس وكان قد عـدى فـي ذلك اليوم شعاره المعروف تصدي المستضعفين للمستكبرين وتبني القضية الفلسطينية.

وما عكسته التوجهات القائمة على تصدير الثورة الاسلامية الايرانية حيث مثلـت هـذه الخلفية مصدر إلهام للإعلام الايراني الذي نظم حملة عنيفة على رمز مجلس التعاون الخليجي وقائدة النظام ألا وهي المملكة العربية السعودية, حيث أن رموز النظام الايراني كانوا علـى يقين أنهم إذا نالوا من هيبة السعودية فإن ذلك يعني رسالة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي مفادها عدم مقاومة التوجهات الايرانية على اعتبار أن الدولة المتزعمة للمجلس لـم تـستطع حولاً ولا قوة من مواجهة تلك التوجهات.

انطلاقاً مما سبق فقد قامت إيران بحملة إعلامية عنيفة على دولة السعودية فـي عـام 1979 وبعد نجاح الثورة مباشرة قوامها نزع إشراف هذا النظام على الاماكن المقدسة, بـل شبهت إيران علاقة النظام السعودي بتلك الاماكن بعلاقة اليهود بفلسطين (عبدالمؤمن, 1981 : 114), كما أن إيران وضعت أعمال الحج لصالح أهدافها فأخذت أفواج الحجيج الايـرانيين تشيع الفوضى في صفوف الحجاج وتنتقد الأنظمة العربية بشكل عام والأنظمة الخليجية بشكل خاص وتركز على علاقة هذه الدول حيث وصفتها بالعمالة مع الولايات المتحدة وإسـرائيل,

الأمر الذي دعا الملك خالد لبعث رسالة للخميني يخبره فيها بضرورة التزام الحجاج الايرانيين بتقاليد الحج ووفق الخطط السعودية المرسومة إلا أن الخميني رد عليه بأن مواسم الحج ما هي إلا أوقات لتداول شؤون المسلمين ورسم خطط الفتح, وما تقوم به السعودية ما هو إلا تحويل غايات هذه المواسم عن وجهتها الصحيحة وهذا انحراف عن الدور الأصيل الذي تلعبه هذه المواسم. وإزاء ما قامت به أفواج الحجاج الايرانيين بإشاعة الفوضى أدى ذلك إلى مواجهة عام 1987 بين هذه الأفواج وبين قوات الأمن السعودية مما أدى إلى قتل وجرح 400 حاج إيراني, كان هذا الحدث جدير بقطع العلاقات بين البلدين (العوامله, 1992 : 372 – 374), وأثارت إيران فكرة تدويل إدارة الاماكن المقدسة خلال مؤتمر (الوحدة الاسلامية) الذي عقد في 7 تشرين الثاني 1987 وحضره ممثلون عن معظم الحركات الاسلامية في الوطن العربي وخارج الوطن العربي وإيران (مسعد, 2002 : 58), هذا وفي خطوة غير مسبوقة قام الخميني بتعطيل شعيرة الحج للإيرانيين ومتخذ ذريعة مفادها أن السعودية قد خفضت الأعداد المسموح بها من إيران لتأدية شعائر الحج من مائة وخمسون ألف حاجة إلى أربعون ألف وبرر ذلك أن تلك سلطة لا تملكها رئاسة دينية سنية مهما بلغت درجة علمها وفقهها وتقوم على إدارة الاماكن المقدسة في أرض الجزيرة (مسعد, 2002 : 58)

إن اللافت للنظر أن العلاقة الايرانية مع قائدة مجلس التعاون الخليجي علاقة توتر وتأخذ طابع العدائية مما أدى إلى انسحاب هذه العلاقة على بقية دول مجلس التعاون الخليجي لان هذه الدول تدرك تماماً مدى خطورة أنحناء الرياض أمام التوجهات الايرانية, مما ينسحب على السعودية بعد هذا الانحناء إن تم ينسحب على بقية دول مجلس التعاون الخليجي وبسهولة، وكان من نتائج الثورة الإيرانية ما يلي:

أ – الحرب العراقية – الإيرانية :

حرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية الإيرانية، أطلق عليها من قبل الحكومة العراقية اسم قادسية صدام بينما عرفت في إيران باسم الدفاع المقدس، هي حرب نشبت بين العراق وإيران من سبتمبر 1980 حتى أغسطس 1988، خلفت الحرب نحو مليون قتيل وخسائر مالية بلغت 400 مليار دولار أمريكي، دامت الحرب ثماني سنوات لتكون بذلك أطول نزاع عسكري في القرن العشرين و واحده من أكثر الصراعات العسكرية دموية، أثرت الحرب

على المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكان لنتائجها بالغ الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة.

في عام 1979 شهدت الأحداث السياسية في كل من العراق وإيران تطورات بارزة حيث أعلن في إبريل عن قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ليتولى بعدها الخميني منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وهو المنصب الأعلى في النظام السياسي الإيراني في حين أصبح صدام حسين رئيسا للجمهورية العراقية في يوليو 1979 خلفا للرئيس أحمد حسن البكر الذي أعلن أنه استقال من منصبه لأسباب صحية، كذلك تم الاعلان عن اكتشاف مؤامرة في بغداد اتهم بتدبيرها مجموعة من الاعضاء القياديين في حزب البعث الحاكم ومجلس قيادة الثورة العراقية، اعدم على إثر ذلك مجموعة من أعضاء المجلس وقيادات حزب البعث (الشبكة العنكبوتية، 2010: bbc).

ترجع أصول الخلافات العراقية – الإيرانية إلى التجاذبات السياسية بين العراق وإيران حول ترسيم الحدود بين البلدين وقد بقيت هذه الخلافات مشكلة عالقة في العلاقات الإيرانية العراقية لا سيما حول السيادة الكاملة على شط العرب، في سنة 1969 ألغى شاه إيران محمد رضا بهلوي من جانب واحد اتفاقية الحدود المبرمة بين إيران والعراق سنة 1937 وطالب بأن يكون خط منتصف النهر هو الحد ما بين البلدين، وفي عام 1971 احتلت البحرية الإيرانية الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وقطعت العراق علاقاتها بإيران في ديسمبر 1971، وشملت الخلافات أيضا أحتلال إيران المناطق الحدودية وهي زين القوس وبير علي والشكره، في 1972 بدأ الصدام العسكري بين إيران والعراق وازدادت الأشتباكات على الحدود وزاد نشاط الحركات الكردية المسلحة في الشمال، بعد وساطات عربية وقعت العراق وإيران اتفاق الجزائر سنة 1975 واعتبر على اساسه منتصف النهر في شط العرب هو خط الحدود بين إيران والعراق' تضمن الاتفاق كذلك وقف دعم الشاه للحركات الكردية المسلحة في شمال العراق(أبو غزالة، 1993: 58).

شهد العام 1979 تدهوراً في العلاقات بين العراق وإيران إثر قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 فاتهم العراق الإيرانيين بقصف البلدات الحدودية العراقية في 4 سبتمبر/ أيلول 1980 واعتبر العراق ذلك بداية للحرب فقام الرئيس العراقي صدام حسين بالغاء اتفاقية

عام 1975 مع إيران في 17 سبتمبر/ أيلول 1980 واعتبار مياه شط العرب كاملة جزءاً من المياه الإقليمية العراقية، وفي 22 سبتمبر 1980 هاجم العراق اهدافا في العمق الإيراني، وبدأت إيران بقصف أهداف عسكرية واقتصادية عراقية، كما وأعلن الرئيس العراقي صدام حسين أن مطالب العراق من حربه مع إيران هي: الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية، وإنهاء الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي عند مدخل مضيق هرمز، وكف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وبعد حرب دامت ثماني سنوات تكبدت خلالها العراق وإيران الأضرار الفادحة وافق البلدان على وقف إطلاق النار في 20أغسطس لتبدأ بعدها المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران في جنيف 25أغسطس – 7 سبتمبر 1988 وكان على المتفاوضين بحث قرار مجلس الأمن رقم 598 والذي يتضمن 5 نقاط هي(الحمداني، 1994: 43):

- وقف إطلاق النار
- الانسحاب إلى الحدود الدولية
- تبادل الاسرى
- عقد مفاوضات السلام
- إعمار البلدين بمساعدة دولية

فشلت الجولة الأولى وتوقفت عند المطلب الأولى (وقف إطلاق النار) بسبب الاختلاف على تطبيقه بحرا حيث أصرت إيران على تفتيش السفن العابرة لمضيق هرمز وهو ما رفضة العراق، الجولة الثانية انعقدت في نيويورك أكتوبر 1988 على هامش انعقاد الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العمومية للأمم المتحدة حاول خلالها الأمين العام للأمم المتحدة التقريب بين وجهات النظر للطرفين، في 20 أكتوبر قدم العراق طلبا لتبادل الأسرى إلا أن إيران رفضته فبادر العراق إلى الأفراج عن الأسرى الإيرانيين المرضى لديه (465 أسيراً)، مما دفع إيران لاتخاذ إجراء مماثل، في 31 أكتوبر بدأت جولة جديدة في جنيف بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة إلا أنه لم تكن بأفضل حالا من الجولات التي سبقتها مما أجبر الأمانة

العامة إلى التنقل بين بغداد وطهران لتقريب وجهات النظر بين البلدين، في أغسطس 1990 انسحبت القوات العراقية فجأة من الأراضي الإيرانية (2,500 كم مربع) وسلمت جميع الأسرى الإيرانيين المسجلين عندها، لتغزو القوات العراقية الكويت في 2 أغسطس 1990.

في 5 يوليو 1988 أعلن آية الله الخميني مرشد الثورة الإيرانية عن قبول إيران وقف إطلاق النار والتي وصفها "كأس السم" حسب تعبيره (السويدان، 1993: 45)

كان لهذه الحرب دوراً مباشراً في التأثير على العلاقات الإيرانية الخليجية، حيث ظهرت إيران من خلال هذه الحرب بطابع الدولة العسكرية الأمر الذي أثار مخاوف دول مجلس التعاون مما أدى إلى حدوث تأثيرات في طبيعة بناء الدولة الخليجية حيث عمدت كل دولة إلى تطوير قدراتها العسكرية تحسبا لامتداد القتال إلى اراضيها.

ب- قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي : لقد شهدت أحداث هذه الفترة قيام الوحدة بين معظم الدول المطلة على الخليج العربي عرفت باسم مجلس التعاون الخليجي, وكان من موجبات قيام هذا الملجس الجوار الإيراني حيث أن إيران تعتبر نفسها دولة ثورية مع مجيء الإمام الخميني ونموذجاً يمكن تطبيقه على نطاق واسع في المنطقة وربما ما وراء ذلك أيضاً وترى أن ثورتها تجسد قيمها الدينية واستقلاليتها واعتمادها وزعامتها, وأن هذه الثورة مهددة من مؤامرات خارجية, مما يجعل الأمر محتماً على إيران القيام بناء القوة وخلق دولة الأمة المسلمة (الخالدي, 2007 : 63)

إزاء هذا التصور الإيراني سعت دول الخليج إلى إقامة نوعاً من الوحدة فيما بينها عرف فيما بعد باسم مجلس التعاون الخليجي, وذلك لبناء مزيداً من القوة إزاء القوة الإيرانية المتعاظمة وللحيلولة دون تحقيق أهدافها في منطقة الخليج العربية الذي يعتبر محط أنظارها من قبل.

إن إنشاء مجلس التعاون الخليجي كان بسبب وجود منطقة الخليج في قلب الظروف التي تقصف في منطقة الخليج برمتها حيث جاء إنشاء المجلس لمواجهة مجموعة من التحديات الامنية بالأساس بعضها إقليمي كالثورة الإيرانية التي بدلت نظام الحكم الشاهنشاي عام 1979 والحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت عام 1980 واستمرت قرابة عقد من الزمان, هذه

الحرب ألقت بتأثيراتها السلبية على منطقة الخليج العربي وأمنه واستقراره, والبعض الآخر إرتبط بالصراع الدولي وخاصة بعد تزايد نفوذ الاتحاد السوفياتي (سابقاً) في بعض المناطق القريبة من منطقة الخليج مثل أفغانستان بعد غزوها عام 1979 والقرن الإفريقي والمحيط الهندي, وهو الأمر الذي أوجد لدى دول المنطقة مخاوف من امتداد النفوذ السوفياتي إليها, وقد ارتبط بالاوضاع الداخلية الخاصة بدول الخليج العربي, وفي مقدمتها : صغر حجم وتعداد السكان في بعض هذه الدول مثل : دولة قطر ومملكة البحرين اللتين يزيد تعداد سكانهما بقليل عن نصف مليون نسمة مقارنة بدول إقليمية أخرى مثل العراق وإيران وضعف القدرات العسكرية لهذه الدول وحاجتها الشديدة للتعاون معاً لمواجهة التهديدات الخارجية (العيساوي, 2006 : 32)

لقد تحددت على ضوء الظروف التي نشأ فيها مجلس التعاون الخليجي عدة أهداف جميعها لا تخرج عن كونها تسعى لتحقيق الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي والذي أصبح يضم عدة دول هي : السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وعُمان والكويت وقطر والبحرين ويمكننا إبراز هذه المبادىء بما يلي (الأسطل, 1999 : 48 – 53) :

1 – النظر إلى الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عُمان على أنها بحيرات عربية.

2 – ضرورة التساند والتكافل بين دول مجلس التعاون.

3 – عدم المساس بالحدود وبالسيادة الإقليمية لدول مجلس التعاون.

4 – عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون.

5 – نبذ استخدام القوة في العلاقات بين الدول.

6 – اعتبار الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

إن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية أخذت منحى جديداً حيث أن أي نهج سياسي معادٍ لأية دولة من الدول الاعضاء في المجلس يؤدي سلبياً إلى علاقات معادية ومماثلة من تلك الدول المنطوية تحت راية المجلس, كما أن الدول الأعضاء عليها الالتزام بميثاق المجلس وترسم سياستها الخارجية بصورة توافقية مع بقية السياسات

الخارجية لباقي الدول الأعضاء, ومن أجل القيام بدور ولو دفاعي في المنطقة لجأت دول مجلس التعاون إلى إنشاء قوات عسكرية برية وجوية رمزية عرفت باسم درع الجزيرة وصقر الجزيرة في خطوة نحو توحيد القوات الدفاعية (قاسم, 1997 : 13)

لذا يمكننا القول أن الظروف هي التي دعت إلى قيام المجلس, وهذا أعطى الدول المنطوية تحت رايته بعداً وحدوياً أدى إلى توحيد السلوك السياسي الخارجي لتلك الدول, بالاضافة إلى إعطاء الدول قوة وإن لم تكن بالمستوى المطلوب إلا أن ذلك أفضل من لا شيء, والقوة التي نقصدها هي قوة عسكرية وقوة في السياسة الخارجية والتي من خلالها تمكن أي دولة من تمثيل غيرها من دول المجلس في المحافل الدولية.

جـ – استغلال المواسم الدينية : وعلى صعيد آخر, أصبح موسى الحج منذ عام 1979 مناسبة سنوية لانتقاد النظم العربية (وبالذات الخليجية منها), وبخاصة من زاوية علاقتها بالولايات المتحدة وإسرائيل. وعندما بعث الملك خالد برسالة إلى الخميني في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1981 يحتج فيها على خروج حجاج إيران على تقاليد الحج, رد الخميني بأن الحرمين الشريفين كانا دوماً مركزين لتداول شؤون المسلمين ورسم خطط الفتح, وما تحويلهما عن وجهتهما السياسية إلا انحراف بهما عن دورهما الأصيل. وبالتالي تكررت المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية, وبلغت هذه المواجهات ذروتها في عام 1987 بسقوط 400 حاج إيراني ما بين قتيل وجريح, فاضطربت علاقات الدولتين بشدة ثم قطعت في العام نفسه (العواملة، 1992: 372–374) . أكثر من ذلك مضت إيران خطوة أبعد بطرح فكرة تدويل إدارة الأماكن المقدسة للنقاش الموسع من خلال "مؤتمر الوحدة الإسلامية" الذي انعقد في جامعة طهران في 1987/11/7 وحضره ممثلوا بعض الحركات الإسلامية في الوطن العربي (أمثال سعيد شعبان زعيم حركة التوحيد الإسلامي في لبنان, والسيد محمد حسين فضل الله, المرجع الشيعي اللبناني الشهير, ومحمد المهدي الطيب من إسلاميي السودان), بخلاف بعض الاسلاميين من خارج الوطن العربي, وعدد معتبر من رموز النظام الإيراني الحالي (منهم علي خامنئي وهاشمي رافسنجاني ومحمد خاتمي الذين كانوا يشغلون على التوالي المناصب التالية : رئاسة الجمهورية, ورئاسة مجلس الشورى, ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي, فضلاً عن مهدي كروبي ممثل الخميني في الحج في

حينه). وقد انبثقت عن هذا المؤتمر أربع لجان : إحداها تختص بالحفاظ على قدسية الحرم المكي وأمنه, والأخرى تختص بالأبعاد العبادية والسياسية للحج, والثالثة تحلل تطور الصدام بين القوات السعودية والحجاج الإيرانيين وصولاً إلى أحداث عام 1987, والرابعة تعمل على تمكين "العلماء والممثلين الحقيقيين للمسلمين" من إدارة الحرم ، وفي خطوة غير مسبوقة, وتجسد حدود سلطات المرشد في المذهبية الشيعية, قام الخميني في العام التالي أي في عام 1988 بتعطيل شعيرة الحج ومنع الإيرانيين من أداء مناسكها, احتجاجاً على خفض السلطات السعودية عدد الحجاج الإيرانيين من 150,000 حاج إلى 40,000 حاج, وتلك سلطة لا تملكها رئاسة دينية سنية, مهما بلغت درجتها في العلم والتفقه (محمد السعيد، 1989: 90-99).

إن الأحداث الجسيمة التي خلفتها الثورة الإيرانية كانت بمثابة مقدمة إلى تطور جذري في المنطقة من ناحية العلاقات بين دول منطقة الخليج, ومن ناحية أخرى التغيير في العلاقات مع الدول صاحبة المصالح في المنطقة ونشير بذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية, الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة آخذةً بالاعتبار التطورات التي حصلت بإيران بعد رحيل الشاه.

المطلب الثاني:

العلاقات الإيرانية الخليجية 1991 ــ 2003

إن خوف دول مجلس التعاون الخليجي من التطلع الإقليمي للنظام الإيراني، يرجع إلى الاختلاف المذهبي بين هذه الدول وإيران، ويرجع إلى الإرث السياسي الإيراني الذي عُرِفَ عنه عبر التاريخ رغبته في التمدد الإقليمي داخل الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، ورغبت هذا النظام في تصدير الفكر الثوري المناهض لأنظمة الحكم لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد تباينت وجهات النظر تجاه الثوره في الجمهورية الإسلامية في إيران 1979 ويظهر ذلك جلياً في حرب الخليج الأولى وموقف دول مجلس التعاون الخليجي من إيران إبان الحرب العراقية الإيرانية. وبالإضافة إلى هذا العامل التاريخي، فإن ما يثير خشية دول مجلس التعاون هو الاقتصاد الإيراني المدعوم بثروات كبيرة وصناعة متنامية والمستثمَر

من قبل الدولة الإيرانية في بناء قدرة عسكرية استراتيجية، سواء في ميدان التصنيع العسكري التقليدي، أو في ميدان التطلع إلى إنتاج أسلحة استرايجية.

ولتحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله من خلال فقرتين هما:

أولاً: حرب التحالف على العراق 1991 – 1992

ثانياً: علاقات الانفتاح المضطربة 1993 – 2003

أولاً: حرب التحالف على العراق 1991 – 1992: هي حرب الخليج الثانية، تسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء (من 2 أغسطس 1990 إلى 28فبراير 1991)، وهي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة. ففي عام 1990 اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة، وعندما اجتاحت العراق الكويت فُرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط.

استعدت بعدها الولايات المتحدة وبريطانيا للحرب، وبدأت عملية تحرير الكويت من القوات العراقية في 17يناير سنة 1991 حيث حققت العمليات نصرا هاماً مهد لقوات التحالف للدخول داخل أجزاء من العراق، وتركز الهجوم البري والجوي على الكويت والعراق وأجزاء من المناطق الحدودية مع السعودية، وقامت القوات العراقية بالرد عن طريق إطلاق عدد من صواريخ سكودعلى إسرائيل والعاصمة السعودية الرياض (الشبكة العنكبوتية، CNN :2001).

سميت الحرب بين إيران والعراق باسم حرب الخليج الأولى، وقد أطلق على هذه الحرب اسم حرب الخليج الثانية، ولكن يُطلق عليها في بعض الأحيان اسم حرب الخليج أو حرب الخليج الأولى للتفريق بينها وبين غزو العراق عام 2003.

بعد احتلال العراق للكويت بفترة قصيرة، بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بإرسال القوات الأمريكية إلى السعودية، وقد سميت هذه العملية باسم درع الصحراء، وفي نفس الوقت حاول اقناع عدد من الدول الأخرى بأن ترسل قواتها إلى مسرح الأحداث.

فأرسلت ثماني دول قوّات أرضيّة لتنضم إلى القوات الخليجية المكونة من البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وألوية الولايات المتحدة الثقيلة، البالغ عددها 17 لواءً، والخفيفة البالغ عددها 6 ألوية، بالإضافة إلى تسعة أفواج بحرية أمريكية. وكانت أربع دول قد أرسلت وحدات من طيرانها الحربي، لينضم إلى سلاح الجو السعودي، القطري، والكويتي، بالإضافة إلى الأمريكي، البحرية الأمريكية، وسلاح طيران البحرية الأخيرة، مما جعل عدد المقاتلات الجويّة ثابتة الجناح يصل إلى 2,430.

امتلك العراق في المقابل بضعة زوارق مدفعية وزوارق حاملة للصواريخ، ولكنه عوّض عن هذا النقص في عدد القوات الأرضيّة الهائل، والبالغ 1.2 مليون جندي، 5,800 دبابة، 5,100مدرعةأخرى، و 3,850 قطعة مدفعية، مما زاد من القدرة القتالية للقوات الأرضية العراقية. امتلك العراق أيضا 750 طائرة مقاتلة وقاذفة قنابل، 200 قطعة جويّة أخرى، ودفاعات صاروخية ورشاشة دقيقة (فايد وحسين، 1994 : 10).

وخلال الحرب العراقية-الأيرانية دعمت الكويت والسعودية العراق اقتصاديا ووصلت حجم المساعدات الكويتية للعراق أثناء الحرب العراقية-الأيرانية إلى ما يقارب 14 مليار دولار، كان العراق يأمل بدفع هذه الديون عن طريق رفع أسعار النفط بواسطة تقليل نسبة إنتاج منظمة أوبك للنفط. واتهم العراق كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة برفع نسبة إنتاجهما من النفط بدلا من خفضه وذلك للتعويض عن الخسائر الناتجة من انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض النفط إلى مستوى يتراوح بين 10 و 12 $ بدلاً من 18$ للبرميل. ولكن إحصائيات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تشير إلى أن 10 دول من ضمنهم العراق لم تكن ملتزمة بحصص الإنتاج .و بدأت الأحداث تأخذ منحنى تصعيدياً من قبل النظام العراقي حيث بدأ العراق بتوجيه اتهامات للكويت مفادها أن الكويت قام بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من حقل الرميلة النفطي ويطلق عليه في الكويت حقل الرتقة وهو حقل مشترك بين الكويت والعراق، وصرح الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين أن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت 8 سنوات كانت بمثابة دفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي حسب تعبيره وأن على الكويت والسعودية التفاوض على الديون أو إلغاء جميع ديونها على العراق، ويُقدر صندوق النقد الدولي حجم الديون العراقية

للكويت بستين مليار دولار . وتعدت مطالبه إلى طلبه من دول الخليج 10 مليارات دولار كمنحة للعراق وطلب تأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين. ولم تثمر الجهود الدبلوماسية في تخفيف حدة التوتر. ففي آخر يوليو من عام 1990 عُقد اجتماع في مدينة جدة بين وفد كويتي يرأسه الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي العهد الكويتي، ووفد عراقي برئاسةعزة الدوري .ونتج عن هذا الاجتماع الموافقة على تقديم الكويت منحة 9 مليارات دولار وتبرع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بعشرة مليارات دولار بشرط أن يتم ترسيم الحدود بين الكويت والعراق دولياً قبل دفع أي مبلغ. وقد جاء طلب الكويت هذا إثر قيام العراق بترسيم الحدود وعقد المعاهدات والتسويات مع كل من المملكة العربية السعودية والأردن وأجل عقد معاهدات مماثلة مع الكويت كي يتم استخدام هذه القضايا كوسيلة ضغط على الأخيرة (المشاط، 2008 :78)

وكان من عواقب الحرب على الصعيد الاقتصادي (الكندري،1992 :55) :

أ – إشعال وتدمير أكثر من 727 بئر نفطي من أصل 1080 بئراً كويتياً. وقدر قيمة المفقود من النفط والغاز الطبيعي من تلك الآبار بحوالي 120 مليون دولار يومياً. وأدى ذلك إلى فقد قيمة النفط المحروق كما فقد قيمة غير محققة ناتجة عن وقف الإنتاج. كما أن تكاليف إعادة إعمار القطاع النفطي قد تصل إلى 80 مليار دولار حسب تقديرات وزارة المالية الكويتية.

ب – تدمير مؤسسات ومنشآت حكومية نجم عنها خسائر بمليارات الدولارات.

جـ – قدر الكونغرس الأمريكي كلفة حرب تحرير الكويت بحوالي 61.1 مليار دولار، قامت الكويت والمملكة العربية السعودية واليابان وألمانيا بتحملها .

أما النتائج السياسية لهذه الحرب فهي (البرجس، 1993: 74):

أ – انقسام الصف العربي الذي تعرض لشرخ كبير أثر هذا الغزو، حيث شاركت كثير من الدول العربية، مثل مصر وسوريا والمغرب ولبنان والسعودية ودول الخليج الأخرى، في مساندة قوى التحالف ضد العراق لإخراج قواته من الكويت، فيما عارض ذلك البعض الاخر،

مثل الأردن واليمن، في حين تحفظت دول أخرى على ذلك، كما فعلت الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا والسودان.

ب – وجود دائم لقوات أجنبية في جميع دول الخليج العربي حيث تركز وجودها في الكويت والسعودية وقطر والبحرين.

جـ – كما نتج عن حرب الخليج الثانية تدمير بنية العراق التحتية وجيشه وحرسه الجمهوري الذي كان يعد من أقوى جيوش المنطقة، وتم فرض عزله شديدة على تلك البلاد إثر قرار هيئة الأمم المتحدة فرض عقوبات اقتصادية خانقة عليها استمرت ثلاثة عشر عاماً عانى منها البلد بشدة. فالأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للعراق من مصافي النفط ومولدات الطاقة الكهربائية ومحطات تصفية المياه أدت إلى تدني هائل في جميع المرافق الأقتصادية والصحية والاجتماعية في العراق. نتج عن الحرب الجوية تدمير 96% من مولدات الطاقة الكهربائية لتعيد مستويات إنتاج الكهرباء في العراق لما قبل عام 1920. وتعرضت بعض البنى التحتية لقصف متكرر كمحطة كهرباء الحارثة قرب البصرة ومحطة تكرير النفط في بيجي .ويرى بعض الخبراء أنه لا يوجد مبرر واضح لهذا القصف المتكرر وخاصة أن البنى التحتية التي قصفت من الصعب أن يتم إصلاحها خلال الحرب. كما أقامت الولايات المتحدة، منطقة حظر الطيران لحماية المدنيين العراقيين في منطقة الشمال والجنوب وهذه المنطقة كانت العامل الرئيسي في اقامة اقليم كردستان في شمال العراق لاحقا. وكان للحصار تأثير كبير شمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فقد أدى الحصار إلى ارتفاع نسبة التضخم ليصل إلى 2400% في عام 1994 .كما أدى الحصار إلى هجرة أكثر من 23 ألف باحث وطبيب ومهندس عراقي إثر انخفاض معدلات أجر الفرد إلى أكثر من النصف. وقد صاحب الحصار ارتفاع معدلات وفيات الأطفال وسوء التغذية وانخفاض معدلات التحصيل العلمي. فقد تعرض أكثر من 4,500 طفل شهرياً للوفاة نتيجة سوء التغذية والأمراض حسب تقديرات اليونسيف (الشبكة العنكبوتية، 2004: aljazeera).

كما ألزم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العراق بتخصيص 5% من عائدات بيع النفط لتعويض الكويت عن الأضرار التي خلفها الجيش العراقي. وقد جمعت اللجنة التابعة

للأمم المتحدة ما قيمته 386 مليار دولار حصلت الكويت منها على 39 مليـــار دولار فقـــط (الشبكة العنكبوتية، 2009: aljazeera)

فكان من أهم نتائج هذه الحرب التقاء الرغبة والفكر الإيراني والخليجي من خلال تأيدهم للحرب وعدائهم للعراق، الأمر الذي ساعد على تقريب العلاقات الإيرانية الخليجية، فحـــرب الخليج الثانية التي شاركت فيها دول الخليج ضد دولة العراق والتي أصبح العراق فيها القاسم المشترك فهو العدو اللدود لإيران من قبل، وبعد قيامه بالاعتداء على العراق أخذ موقف العداء من دول الخليج.

ثانياً: علاقات الانفتاح المضطربة 1993 – 2003: تمخضت سياسة "الانفتاح" التـــي انتهجها الرئيس رفسنجاني ثم مخرجات حرب الخليج الثانية، وتدمير قوات التحالف الـــدولي للقدرات العكسرية العراقية، وتهميش دوره في أمن الخليج، ومسألة الوجود العسكري الغربي، خاصة الأمريكي، عبر معاهدات واتفاقات أمنية مع دول خليجية، في تنشيط حركة التفاعلات الخليجية ــ الإيرانية، خاصة بعد انتهاء عملية تحرير الكويت، وفي هـــذا الـــسياق، شـــهدت العاصمة الإيرانية عدة زيارات لوزراء خارجية الكويت والبحرين والإمارات العربية مهـــدت لتحرك إيراني جسدته زيارة وزير خارجيتها للسعودية فـــي أبريـــل 1991، عنوانـــه أن أي تحسين للعلاقات بين إيران ودول الخليج ينبغي أن يسبقه تطبيـــع للعلاقـــات بـــين طهـــران والرياض وتنقية رواسبها، خاصة ما يتعلق بأزمات الحج والحملات الإعلامية، بعد أن أبـــدت السعودية استعدادها لاستقبال الحجاج الإيرانيين وفق النسب المتاحة، مع الالتزام التام بـــآداب الحج، كما فرضها الله. وجسدت هذه الزيارة حقبة جديدة في علاقـــات البلـــدين، وتنـــشيطها وتدارس إمكانات التعاون الإقليمي (الموسوي، 2005: 17)

ومن شأن هذا المناخ الجديد، إحداث تحرك سعودي مماثل، تم في يونيو 1991، حيث أجرى وزير الخارجية السعودي مباحثات مع مسئولين إيرانيين في طهران، اتسمت بالإيجابية، وامتنان طهران لما تبذله السعودية من جهود لتيسير أمور الحجاج الإيرانيين والتعاون والتنسيق في الشئون الإسلامية، وبرزت القناعة السعودية بأن إيران شريك أساسي لدول مجلس التعاون الخليجي في أمن مياه الخليج، ولا يمكن تأمين ذلك من دون التفاهم مع إيران، ساعد على ذلك تأكيد الرئيس رفسنجاني، في فبراير 1992، بأنه ليس لبلاده أي أطماع حيال

جيرانها في الخليج، وأن السياسة التسليحية الإيرانية تهدف فقط إلى تأمين احتياجات بلاده الدفاعية، وتبرز دلالة مبادرة العاهل السعودي بتهنئة الرئيس الإيراني بمناسبة العيد الوطني لبلاده ودعوته القيادة الإيرانية لمزيد من التعاون بين البلدين، خصوصًا على الصعيد النفطي داخل الأوبك، كما أكدت إيران أن أمن منطقة الخليج هو مسئولية دولها، وأنها ليست ضد أية علاقات تقيمها دول الخليج فيما بينها. ومن شأن هذه الأجواء تحريك المياه الراكدة في العلاقات الإيرانية ــ الخليجية، حيث تبرز أهمية زيارة وزير الدفاع الإيراني لقطر، في أول زيارة لمسئول إيراني للدوحة، في ديسمبر 1991. ومن ناحية، زار وزير الخارجية الإيراني دولة الكويت في أبريل 1992 توجت بحدث غير مسبوق, تمثل في تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي، كما أن زيارة النائب الأول للرئيس الإيراني لقطر في مايو 1992 تدل على تمتين وتعميق ورسوخ العلاقات الثنائية، عطفًا على إعادة تأكيد أهمية سيادة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، لما فيه مصالح دوله وشعوبه وسائر الأسرة الدولية، بالنظر لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع استراتيجي فريد وثروات تخدم اقتصاد العالم ورفاهيته، وهو ما يتطلب احترام سيادة كل دولة، ووحدة وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شئونها الداخلية، بل ذهبت إيران إلى مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي رسميًا بتنشيط التعاون الاقتصادي، مقترحة تمويل مشروع لإقامة خط سكك حديد جديد يربطها بجهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، والتي تشكل سوقًا كبيرة وضخمة وواعدة مقابل تسهيل دخول السلع والبضائع الخليجية عبر إيران (عثمان، 2002: 4).

وفي الاتجاه المعاكس، تتبدى سلوكيات إيران حيال مسألة الجزر الإماراتية الثلاث؛ حيث عمدت، في 18 أبريل 1992، إلى طرد السكان العرب من جزيرة أبو موسى، وبدد رفسنجاني نفسه الأمل بجولته في إقليم هرمز خان الإيراني الذي تقول طهران أنه يشمل جزيرة أبو موسى. ومن المعروف أن المرافق الحكومية التابعة لدولة الإمارات استمرت في تقديم الخدمات للمواطنين العرب المقيمين في الجزيرة، بيد أن السلطات العسكرية الإيرانية شرعت بالتضييق على القائمين بهذه الخدمات، ومنعهم من ممارسة عملهم بهدف حمل السكان العرب على ترك الجزيرة (عثمان،2002: 5).

وفي سياق عملية التهجير القسري، منعت إيران إقامة أي مدرسة جديدة هناك، وظل التعليم، خلافًا للتقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية، مختلطًا؛ لأن إيران رفضت السماح بإنشاء مدرسة خاصة للطالبات، بل رفضت إنشاء روضة جديدة، وعيادات طبية، عدا المركز الطبي الوحيد الموجود منذ سنوات عديدة، وحظرت إقامة أي مبان جديدة للمواطنين، أو توسعات أو

إضافات في تلك المباني، والأهم، وفي سياق فرض الهيمنة الكاملة على الجزيرة، تمادت في التضييق على سكانها في ممارسة عملهم الرئيسي وهو صيد الأسماك؛ حيث لم تعد تسمح للصيادين المحليين بحرية الصيد، وفرضت الحصول على تصريح مسبق بهذا الشأن تحت طائلة غرامات باهظة، تزيد على خمسة آلاف درهم لكل مخالفة. ومنعت الصيادين من بيع منتجات صيدهم في إمارة الشارقة، وألزمتهم بالبيع للسلطات الإيرانية في الجزيرة، وبعملة إيرانية غير مجزية، وأغلقت المحلات التجارية التي كانت موجودة وقصرتها على جميعة استهلاكية واحدة لا تتوافر فيها كافة الاحتياجات، ومنعت السكان من جلب أي مواد استهلاكية، أو أدوات معمرة، إلا بعد الحصول على تصريح من القائد العسكري الإيراني، وتماديًا في هذا الخط منعت إيران، في أغسطس 1992، سفينة تابعة لدولة الإمارات تقل أكثر من مائة مدرس ومدرسة، تابعين لوزارة التربية والتعليم الإماراتية، وأفراد عائلاتهم العائدين لاستئناف عملهم مع بدء العام الدراسي، من الرسو في الجزيرة، وتتوافق هذه الإجراءات مع مسعى تمرير الاحتلال التدريجي للجزيرة، وتغيير التركيبة السكانية والوضع القانوني لها، خاصة بعد أن طلبت إيران من المقيمين العرب والآسيويين الحصول على تأشيرات إقامة إيرانية، إذا هم رغبوا في البقاء، وعرضت على المواطنين العرب الجنسية الإيرانية. بيد أن هؤلاء رفضوا استلام بطاقات إقامة كانت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة قد أعدتها لهم لكي يدخلوا بموجبها الجزيرة مرة أخرى (الموسوي،2005: 28-29).

وفرضت هذه التداعيات نفسها على مجلس التعاون الخليجي الذي أكد وقوفه الكامل إلى جانب دولة الإمارات في التمسك بسيادتها التامة على جزيرة أبو موسى، وتأييده المطلق لكل الإجراءات التي تتخذها لتأكيد سيادتهاعلى الجزيرة، ونتيجة وساطة سورية، عبرت إيران عن رغبتها في مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات؛ حيث عقدت في أبو ظبي جولة جديدة من المحادثات، وذهب وزير الخارجية الإيراني إلى إشارات متضاربة، ففي الوقت الذي حرص على عدم وقوع نزاع مسلح بين البلدين، والسعي إلى حل سلمي، إلا أنه أعاد ترديد أن بلاده لن تغير موقفها من سيادتها الكاملة على جزيرة أبو موسى ومن ثم كان الفشل مصير هذه المفاوضات، حيث تبين أن الجانب الإيراني، وتحت تأثير الضغط والتأييد الخليجي والعربي والدولي للإمارات, وتعمد إشاعة أجواء متفائلة بإمكان التوصل إلى حل سلمي يتوافق مع اعتبارات الأخوة الإسلامية وحسن الحوار, ووضع حد للتدخلات الأجنبية في المنطقة، إلا أن الجانب الإيراني كان يراهن على التوصل إلى تسوية للمسألة فقط على جزيرة أبو موسى تلبي شروط طهران، وتغفل إغفالاً تامًا قضيتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وفي الاتجاه المعاكس، استمرت إيران في طرد عدد من العمال العرب في جزيرة أبو موسى والذين

يديرون عددًا من مراكز الخدمات فيها، ووصل التصعيد الإيراني مرحلة متقدمة في ضوء تهديدات الرئيس رفسنجاني وتلويحه بالقوة والاستعداد للدفاع عسكريًا عن الجزر، وخوض "بحر من الدماء" وتهديد كل "طامع بأصغر جزء من أراضينا" وذلك في ديسمبر 1992، وهو ما أكده بيان المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. وبات جليًا أن الخطاب السياسي الإيراني لم يستطع تجاوز رواسب الماضي, والكف عن العودة إلى محاولات فرض الهيمنة وسياسة استعراض القوة, كما أن مسألة الجزر تشكل حجر عثرة في تعويق مسيرة التطبيع في العلاقات الخليجية –والعربية– الإيرانية. ومع ذلك، وبحكم طبيعة المصالح وعدم رغبة دول الخليج في مزيد من التصعيد وتوظيف هذه المصالح المتبادلة باتجاه "تليين" الموقف الإيراني، عادت الاتصالات والزيارات، لا سيما التي تزامنت مع احتفالات الذكرى الرابعة عشرة للثورة الإسلامية الإيرانية، حيث استقبلت طهران، في فبراير 1993، وزير المعارف السعودية، ثم وزير خارجية الكويت، وأبدت إيران رغبتها في تطوير علاقاتها مع السعودية؛ حيث قام وزير خارجيتها بزيارة للرياض، في مايو التالي، ودعا إلى تحسين العلاقات مع كافة الدول الخليجية وفتح صفحة جديدة مع جيرانها والتنسيق على صعيد السياسية النفطية، وكان التطور الأبرز زيارة وزير الخارجية الإيراني للإمارات، حيث أعرب البلدان عن رغبتهما في مواصلة "الاتصالات" الثنائية (عثمان، 2002: 6-7).

ورغبة في التهدئة، أعربت إيران في سبتمبر من العام نفسه عن استعدادها لاستقبال مسئول إماراتي رفيع المستوى لمواصلة البحث في شأن مسألة الجزر. بيد أن الإمارات أكدت أن مثل هذه الزيارة لن تتم طالما أن إيران لا تقبل بإصدار بيان واضح يشير إلى أن البحث في الخلاف على الجزر يتطلب نفي تبعية هذه الجزر لإيران، أي عدم وضع شروط تعجيزية مسبقة تؤثر على جدوى المفاوضات.

وعلى الرغم من تعثر المفاوضات، ونتيجة وجود علاقات تجارية وسياسية وثقافية, واستمرار وجود سفارتي البلدين في عاصمتيهما، شارك وفد تجاري إيراني بفعالية في معرضين تجاري وصناعي بعد غياب استمر ثلاث سنوات عن المعارض المقامة في دبي. في نوفمبر 1993، وبمشاركة أكثر من 120 شركة إيرانية بما يعكس الاهتمام الإيراني بتطور العلاقات التجارية مع دبي. وضمن هذه الفعاليات اقترح ممثل الوفد الإيراني –رفيع المستوى– على المسئولين التجاريين في دبي العمل سويًا لإنشاء سوق مشتركة لتغطية احتياجات جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية المستقلة من مختلفة السلع الاستهلاكية والضرورية عبر توفير خطوط ائتمان طويلة الأجل من أجل تنمية تجارة إعادة الصادرات

إليها، في مقابل حصول تجار دبي على علاقات متنامية وجيدة مع تلك الجمهوريات، وفي ديسمبر من العام نفسه عادت إيران إلى الدعوة لإجراء "مفاوضات" مباشرة مع دولة الإمارات، لإنهاء أي "سوء تفاهم", وإعلان استعدادها استقبال وزير الخارجية الإماراتي من دون أي شرط مسبق. بيد أن إيران استبقت ذلك بمعاودة تأكيد "سيادتها" على الجزر الاستراتيجية التي تقع عند مدخل الخليج. ومع ذلك، بادرت وزارة الداخلية الإيرانية بتعيين حاكم على جزيرة أبو موسى التابعة "إداريًا" لمحافظة هرمزان، جنوب إيران. على صعيد آخر، تجددت الاتصالات الإيرانية ــ العمانية، لتنشيط العلاقات المتميزة بحكم الجوار الجغرافي والتحكم المشترك بمضيق هرمز الاستراتيجي، والاتفاقية الثنائية في مجال التعاون العسكري وتبادل الخبرات؛ حيث استقبل الرئيس الإيراني رفسنجاني، قائد البحرية العمانية ضمن التعاون المشترك لتأمين أمن منطقة الخليج، في ديسمبر 1993 (الموسوي،2005: 33).

وفي الحقيقة عمدت إيران إلى إحداث "اختراق" مع دول الخليج، وصياغة هذه العلاقات، والتي اتسمت بالتفاوت الواضح، بحكم طبيعة المصالح القائمة، وعليه، برزت أهمية العلاقات الإيرانية ــ السعودية، التي اعتبرتها إيران عنصرًا رئيسيًا لإيجاد تعاون إقليمي طالما تنشده دول الخليج، فهما دولتان هامتان، وإمكانيات بين البلدين واسعة للغاية في كل المجالات، وتتوافر فضاءات رحبة وطاقات متعددة يمكن الاستفادة منها، الأهم، توافر إرادة سياسية مشتركة لتفعيل العلاقات إضافة لتنشيط الدبلوماسية الإيرانية تجاه قطر التي زارها نائب وزير الخارجية الإيراني في ديسمبر 1996، ومباحثاته مع وزير الخارجية القطري حول العلاقات الثنائية، وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبالمثل، تنقية أجواء العلاقات مع الكويت، حيث عكف وزير النفط الإيراني، خلال زيارته لها، في فبراير 1997 على دراسة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ومجالات التعاون في الصناعة البتروكيماوية، ومكافحة تهريب المخدرات وتأجلت المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية إلى أن تتواصل الكويت والسعودية إلى اتفاق نهائي على ترسيم الحدود البحرية بينهما. وفي الفترة الأخيرة من حكم رفسنجاني، أعاد التأكيد على أن التعاون مع الدول الخليجية يحتل أولوية خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية التي تقوم على مبدأ حسن الجوار، وضرورة معالجة القضايا العالقة، وإبداء الترحيب بما تعرب عنه الدول الخليجية من استعداد للتجاوب مع "الرغبة" الإيرانية في تحسين وتوثيق العلاقات، والعمل الجاد من أجل بناء الثقة. بهذا الخصوص، تتبدى "رمزية" وصول طائرة إماراتية تحمل مساعدات لإيران بعد الزلزال الذي ضرب منطقة أردبيل الشمالية، ومدى التعاون والتنسيق السعودي ــ الإيراني إبان تفاعلات قضية البوسنة، وزيارة ولي العهد

السعودي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الأمير عبد الله لإيران، في مارس 1997 ومحادثاته مع الرئيس رفسنجاني، وتنشيط العلاقات التجارية مع قطر بإقامة مركزين تجاريين، في الدوحة وبوشهر، والأهم، في يونيو 1997، حيث تسلم وزير خارجية البحرين رسالة خطية من نظيره الإيراني تتعلق بسبل تعزيز العلاقات الثنائية ورغبة القيادة الإيرانية في تطويرها لمصلحة شعبي البلدين، والاستقرار في منطقة الخليج، وأسفر ذلك لاحقًا عن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى درجة سفير (عثمان، 2002: 9).

الفصل الثالث:

الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على العلاقات الإيرانية الخليجية

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 استمرت العلاقات المتوترة بين العراق من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة من جهة أخرى وبدأ الائتلاف القوي الذي اخرج الجيش العراقي من الكويت بالتصدع ولم يكن من السهولة إصدار قرارات ضد العراق في مجلس الأمن بالأجماع كما كان الحال في عام 1991. أثناء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون استمرت الطائرات الأمريكية في مراقبتها لمنطقة حظر الطيران واصدرت الإدارة الأمريكية في أكتوبر" 1998 قانون تحرير العراق" الذي كان عبارة عن منح 97 مليون دولار لقوى "المعارضة الديمقراطية العراقية" وكان بيل كلينتون متفقا مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير بان أي عملية عسكرية واسعة النطاق سوف تكون غير مبررة في تلك الظروف وعند مجيئ الحزب الجمهوري الأمريكي للبيت

الأبيض قامت وزارة الدفاع ووكالة المخابرات الأمريكية بدعم احمد الجلبي وحزبه المـــؤتمر الوطني العراقي.

وبعد أحداث سبتمبر وادراج اسم العراق في "محور الشر" بدأت الجهـــود الدبلوماســـية الأمريكية بالتحرك للاطاحة بحكومة صدام حسين.

اعتبرت الولايات المتحدة عودة المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل شيئا لابد من بعد احداث 11 سبتمبر. في نوفمبر 2002 مرر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقـــم 1441 الذي دعى إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق وفي حالة رفض العراق التعـــاون مع هذه اللجان فانها ستتحمل "عواقب وخيمة". لم يذكر كلمة استعمال القوة في القـــرار رقـــم 1441 وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تـــصور الـــدول المـــصوتة ان العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية ومن الجدير بالذكر ان السكرتير العام للامم المتحدة كوفي عنان صرح بعد سقوط بغداد ان الغـــزو كان منافيا لدستور الأمم المتحدة.

ومن خلال هذه الحرب وما تلاها من تغيرات محورية في المنطقـــة، وعلاقـــة الـــدول بعضها ببعض، فإننا سنتناول هذا الفصل عبر المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الأول:

الاحتلال الأمريكي للعراق

ان الولايات المتحدة التي انفردت بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعـــسكر الشرقي وجدت الفرصة سانحة كي ترسم خرائط العالم على هواها ووفـــق مـــصالحها لـــذلك تسعى وبشكل حثيث لترتيب الوضع الدولي وفي مقدمته وضع المنطقة العربية التي تعتبر من اولويات السياسة الامريكية.

لقد اعلنت ذلك صراحة عبر تنظيرات مفكيريها وقادتها من خلال مـــا اســـمته نظريـــة النظام الدولي الجديد. وقد جاءت احداث 11 أيلول مبررا لها كي تسارع في تنفيذ استراتيجيتها وذلك بتصفية ما تبقى من البؤر المقاومة لسياساتها على الـــساحة الدوليـــة وكـــان العـــرب والمسلمون في مقدمة المستهدفين في ذلك الهجوم وبتلك السياسات.

لقد التقت المصالح الامريكية والصهيونية ضد البلدان العربية والاسلامية فـــي العـــراق وايران وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين معلنة مشروعها وبرنامجها المسمى بالشرق الاوسط الكبير ورغم المعارضة الدولية لمشروعها بالحرب على العراق سواءً عبر الامم المتحـــدة او عبر الدول الاوربية او الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الا انها اســـتمرت بالتوجـــه للحرب. وبعدما عجزت عن تطويع المنظمة الدولية لتغطية سياساتها بدأت بمهاجمة المنظمـــة الدولية معتبرة اياها منظمة من توازن الماضي ولا تلبي التطورات العالمية الجديدة. عليه لابد من اعادة النظر بها وسارت نحو الحرب دون الحاجة للشرعية الدولية ولا الى تحالف عـــام 1991 مكتفية بتحالف شكلي من دول في غالبها تسير وفق مقتضيات السياسة الامريكية فكان اكثر من 90% من القوات التي دخلت الحرب هي قوات الولايات المتحدة ولم تحصل علـــى التأييد العلني من النظام الرسمي العربي فقد رفض العرب نظرياً الحرب وفعلياً قـــدموا كـــل التسهيلات التي طلبتها الولايات المتحدة من حرية استخدام الاراضي والمطارات والممـــرات الدولية الى التغطية السياسية للحرب بالمبادرات المشبوهة الى مؤتمرات دول الجوار ولم تكن الولايات المتحدة تحتاج الى اكثر من ذلك.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين اثنين هما :

المطلب الأول: الخليج والمصالح الأمريكية

المطلب الثاني: الأطراف الخليجية واحتلال العراق

المطلب الأول:

الخليج والمصالح الأمريكية

مما لا شك فيه أن منطقة الخليج تتجه إليها أنظار الأمم والشعوب لكونها منطقة تعج بالخيرات وفي مقدمتها المواد الأولية التي هي مادة المصانع وفيها المحرك لدواليبها, فالولايات المتحدة الأمريكية رأت بمنطقة الخليج منطقة مصالح لها, فهي بناظرها ترقب كل الأحداث التي تجري على أرضها وتعمل على إبعاد القوى الأخرى عنها ولو استدعى ذلك استخدام القوة, على اعتبارها الدم الذي يجري في شريان اقتصادها, لقد لجأت الولايات المتحدة في ماضٍ من الزمن الاعتماد على وكيل لها في المنطقة وكان إيران الشاه الذي دعيت إيران في عهده شرطي الخليج, ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي أخذ نظام الشاه يبدأ بالضعف, فأخذت الولايات المتحدة وضع إستراتيجية تستوعب الأحداث فيما إذا رحل نظام الشاه, وهذه الإستراتيجية هي محط تناولنا لها في هذا المطلب وسنتناولها في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : الخليج في الإستراتيجية القومية الأمريكية.

ثانيا : مسوغات تنفيذ الإستراتيجية

أولاً: الخليج في الاستراتيجية القومية الأمريكية: لقد استثمرت أمريكا الحرب العربية – اليهودية سياسياً عام 1973م, فبعد قرار الملك فيصل بمنع تصدير النفط للدول التي تدعم دولة الكيان الصهيوني في فلسطين, أصدر بعدها الرئيس جيمي كارتر الأمر الرئاسي رقم (10) والمتضمن "الإستراتيجية القومية للولايات المتحدة الأمريكية" وفيها تفصيلات للأسس السياسية والعسكرية لمذهب كارتر, والذي يتضمن :

(ضرورة الإعداد لحروب صغيرة, وإنشاء قوات للانتشار السريع تستطيع توجيه ضربات إلى مناطق الشرق الأدنى, والشرق الأوسط, وإيران, وباكستان, والخليج العربي, وقد اعتبر منطقة الخليج ضمن المصالح العسكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة, ولها حق التدخل لصد أي عدوان خارجي, والدفاع عن الحلفاء, وضمان تدفق النفط, وفي عام 1980م أعلن كارتر أسس التدخل في منطقة الخليج العربي والقائمة على ضرورة التدخل باستخدام كافة الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية في حالة التطاول على المصالح الأمريكية في الخليج العربي بصرف النظر عن طابعه غزو خارجي أو قلب نظام الحكم, فإن أي خطر يهدد

أي دولة من الدول النفطية هو بمثابة تهديد مباشر لمصالح الولايات المتحدة), وبناءً عليه فقد قررت الولايات المتحدة الإنزال العسكري في العربية السعودية في الحالات التالية:(السمان،2004: 93)

1 – وقوع انقلاب عسكري في الرياض تنظمه عناصر معارضة الحكم.

2 – محاصرة مضيق هرمز من قبل إرهابيين أو معادين للسلطة السعودية, أو عند إغراق ناقلات النفط الكبرى وبث الألغام في المضيق.

3 – إذا أوقفت العائلة السعودية ضخ النفط.

4 – غزو القوات العراقية الكويت أو العربية السعودية.

ولتنفيذ هذه الخطة قررت الإدارة الأمريكية القيام بعدة إجراءات للوفاء بذلك منها:(السمان،2004، 94)

زيادة التواجد البحري للولايات المتحدة في المنطقة المجاورة للخليج العربي, وإنشاء قوات الانتشار السريع لتقوم بالتدخل في المنطقة مع تجهيزها بشكل يلائم طبيعة المهمات التي ستلقى على عاتقها, وإنشاء القيادة المركزية للخليج ومقرها بولاية (فلوريدا) الأمريكية, وإنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج كقواعد مستقبلية لهذه القوات في عُمان والصومال وكينيا وغيرها, إنها الحرب قادمة لا محالة مسرحها الخليج وكل ديار العرب, ولكن المتبقي البحث عن ذريعة.

لقد سعت الولايات المتحدة للبحث عن أية ذريعة للتدخل, مهما كان مصدرها سوفياتياً, إيرانياً, عراقياً وحتى سعودياً أو كويتياً أو ... أو....(السمان،2004 :96-97) إذن ما ينقص التدخل التوقيت والذريعة ومشاركة الحلفاء الأوروبيين, وكانت أمريكا تغري الكويت بزيادة إنتاجها النفطي, مما أدى إلى اتهام العراق الكويت بالضلوع في مؤامرة أمريكية تستهدف أمن العراق ومصالحه الحيوية, فوجه العراق مذكرة رسمية إلى حكومة الكويت أدانت زيادة إنتاجها فوق معدل الحصص المخصصة لها من الأوبك, والذي بدوره أدى إلى تدني الأسعار في السوق العالمية وخسارة العراق خسارة فادحة, وأدان قيام الكويت منذ عام 1980م,

مستغلة انشغال العراق بالحرب مع إيران بإقامة منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة, وقيامها بضخ النفط والذي بلغت قيمته ملياران وأربعمائة مليون دولار, كما طالب العراق المعوز والرازح تحت الديون بإلغاء الديون الخليجية والبالغة خمساً وثلاثين مليار دولار, وهي قيمة التجهيزات العسكرية التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة لحربه مع إيران, والتي تعتبر بنظر العراق حرباً وقائية عن الخليج العربي ودوله جميعاً. وقد أخذت بوادر الأزمة بين العراق والكويت تتزايد يوماً بعد يوم, ولم تجدي المباحثات نفعاً, الأمر الذي أدى إلى اقتناع العراق بعدم الوصول إلى حلول ترضيه من وراء المباحثات, فقرر عندها اجتياح الكويت في 2 آب عام 1990م, وكانت الكارثة (الهزايمة،2007 :194).

لم تكتفِ الولايات المتحدة بما حققته من أهداف في حربها عام 1991م, بل ذهبت إلى أبعد من ذلك, فأخذت تضع الخطط والمخططات لاحتلال العراق وإسقاط نظامه, وقبل أن نبدأ بالحديث عن احتلال العراق علينا أن نعلم أن الحقيقة جوهرة مفقودة قد تعثر عليها ولكن بعد فوات الأوان, وقد لا تعثر عليها كاملة الجوانب والوجوه, فإن عثرت على بداية خيط من خيوطها فاستودعه في ذاكرتك ولا تستعجل الأمر, فالزمان هو الكفيل على كشف ما تبقى من خيوطها وعلاقاتها, لذا لا تصدق ما يقال دون تفكير بوعي وروية, قالوا : "إن الحرب على أفغانستان هي أولى حروب القرن على الإرهاب" وسموها باسم "العدالة المطلقة", وهل العدالة المطلقة تعيش على كوكبنا هذا؟, وهل يستطيع أي من البشر تطبيق هذه العدالة؟!!, إذا وجدت هذه العدالة, لماذا إذن تقع الحروب؟!, أليس هذا متناقضاً مع أبسط قواعد المنطق البشري, الذي يرى أنه لا حرب مع العدالة ولا سلام مع الظلم, وإن الحلمة التي وجهت للصومال عام 1991م سميت بحملة "إعادة الأمل", هل أعيد الأمل المفقود للصومال الجائع الممزق؟! (الهزايمة، 2007: 199).

وأطلق على الحملة العسكرية على العراق عام 1991م اسم "درع الصحراء" وذلك لحماية دول شبه الجزيرة العربية من خطر وشيك من جارتها العراق, يا لها من تسمية واهية في معانيها ماكرة في أهدافها ومراميها, لنتساءل لتحمى الصحراء ممن؟!, من أعداء العرب!!! أم تحمى ثروة صحراء العرب من العرب!!!, وكذلك جاءت حرب "تحرير العراق" عام 2003م لتحرير العراقي من نظام صادر حريته وغلهم بالأغلال؟ فما هي الحال بعد دخول

أمريكا ومن لف لفيفها العراق وتنحية الرئيس وقلع نظامه؟!!, هذا ما وددنا جلب الانتباه إليه, وهو أن الحقيقة شيء والإدعاء شيء آخر.

ثانياً: مسوغات تنفيذ الاستراتيجية: إن المقصود بالمسوغات الأسباب التي تجعل من الولايات المتحدة تقوم بالإنزال العسكري واحتلال منطقة الخليج العربي، وهذه الأسباب ها هنا ترتكز على البترول كسبب رئيسي وأساسي، وعلى أسلحة الدمار الشامل الذي هو سبب تعلم الولايات المتحدة قبل غيرها مسبقاً أنه لا أساس له من الصحة، وفي تناولنا مسوغات تنفيذ الاستراتيجية فإننا سنتناولها في فقرتين فرعيتين هما:

أ- **البترول:** لم تغب الثروة النفطية العراقية عن أذهان شركات النفط الأمريكية والبريطانية منذ أن خرجت منه بعد قرار تأميم المحروقات الذي تم الإعلان عنه عام 1973م في العراق, لكون العراق ينام على بحيرة نفطية قدرتها بعض الدراسات بـ (112) مليار برميل ذو جودة عالية لاحتوائه على مستويات دنيا من الكبريت, وزاد من أهمية التعلق بالعراق اكتشافه الجديد لحقل نفطي في صحرائه الغربية, وفيه ما يفوق ما تحويه السعودية برمتها من النفط, ودلت الجدوى الاقتصادية لبعض الدراسات أن تكلفة الإنتاج لا تتجاوز (97) سنتاً للبرميل الواحد حسب قول (جون تلنق) رئيس إحدى الشركات النفطية الغربية مقارنة بنفط الشمال الذي تصل تكلفة إنتاج البرميل الواحد ما بين (3 – 4) دولارات, الأمر الذي يجعل بترول العراق يوفر أرباحاً تصل إلى (97%) (الهزايمة، 2007: 201).

إلى الاستحواذ على النفط والحالة هذه بات هدفاً استراتيجياً غريباً, وخاصة في ظل قيادة أمريكية لها اهتماماتها في مجال النفط، الأمر الذي أخذت به قضية النفط فصولاً درامية من أشكال الحرب ضد إيران أو توريط العراق في احتلال الكويت، أو ضرب العراق عام 1991م، أو احتلال أفغانستان والتواجد في آسيا بالقرب من بترول بحر قزوين أو الانقلابات في نيجيريا، والتمرد في فنزويلا أو التدخل في السودان، كل ذلك من أجل السيطرة على منابع النفط وضمان امداداته، لإبقاء الآلة الصناعية الغربية في حالة دوران لا تتوقف يوماً ما، والتحكم في اقتصاديات الدول الصناعية الأخرى من خلال التحكم في عجلة دوران مصانعها، وحتى لا يتسنى لها تهديد الهيمنة والأنفراد الأمريكي على العالم، فهي (الولايات المتحدة) تملك قوة عسكرسة هائلة، توازيها قوة اقتصادية مماثلة، لا تستطيع قوة في العالم مضاهاتها،

في حين لا تملك احتياطاًإلا (21) مليار برميل، وتستهلك حالياً (17) مليون برميـــل يوميـــاً، سيقفز الى (26) مليون برميل عام 2020 م، مع العلم ان الانتاج الامريكي لا يمكن ان يزيد على (9) مليون برميل يومياً، فالمطلوب والحالة هذه استسراد ما يعادل 6.2 مليون برميـــل يومياً (ليبراسيون، 2002: 23).

إزاء المعطيات السابقة وفي خضم الصراع المحتدم على النفط والسباق المحموم علـــى مصادره، ادت بشركات النفط الالمانية والفرنسية والروسية للاسراع على ابرام عقود مبكـــرة مع العراق ، لقطع الطريق امام الشركات البريطانية والامريكية خـــصوصاً وأن كـــلاً مـــن (BP) (shell) (Exyon mobil) جددت مطالبها في شركة النفط العراقية(IPC) قبل تأميمها عام 1973، لكن الشركات الامريكية والبريكانية سبقت الكل بوصولها السريع الى بغداد على ظهر الدبابات لفرض واقع تصنعه وحدها وتفرضه على الجميع، ان الولايات المتحدة تستطيع تأمين احتياجاتها البترولية دون اشعال الحروب، ولا تحتاج الا الى دبلوماسية مـــن الدرجـــة الثالثة، بالإضافة الى العامل الاقتصادي الكامن في الثروة النفطية فإن هنالك عوامل سياســـية أخرى (الهزايمة،2007: 202).

ب- أسلحة الدمار الشامل: إن التهمة التي ألحقت بالعراق لما تسمى بأسلحة الدمار الـــشامل, والتي كانت أحد الأسباب الرئيسة التي سوغتها وسائل الإعلام الأمريكية لاحتلال العراق كانت واهية جداً, فالعراق بدوره نفى هذه التهمة, ومن الملفت للإنتباه أن الدول التي خاضـــت تلـــك الحرب تملك من أسلحة الدمار الشامل ما يكفي لتدمير الكرة الأرضية برمتها عدة مرات.

والسؤال : ما الذي جعل امتلاك مثل هذه الأسلحة محرمـــاً علـــى العـــراق والـــدول الإسلامية ومحللاً لغيرها؟ وإذا كان العراق نفى في حينه امتلاك مثل هذه الأسلحة وصنعت به أمريكا وبريطانيا ما صنعت, لماذا تقف أمام كوريا موقف المتفرج وهي تعمل على تطـــوير أسلحتها النووية؟!, وإذا كان العراق قد سمح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول أراضيه, وكوريـــا طردتهم من أراضيها, فما الذي جعل العراق خطراً داهماً ولم يجعل كوريا كذلك؟.

من مراجعة كتب التاريخ عند الحديث عن السلاح والتسليح, نجد الحقـــائق تقـــول أن رجال المصارف الصهاينة في بريطانيا وأمريكا كانوا يساعدون ألمانيا على إعـــادة التـــسليح

لتصبح أكثر استعداداً لخوض حرب جديدة بعد الحرب العالمية الأولى, فأنـــت لا تـــصدق أن الألمان الذين أفلسوا منذ الحرب العالمية الأولى وتعرضوا لكساد عظيم في العشرينات كـــان بإمكانهم بناء هذه الآلة الحربية العظيمة من الدبابات والطائرات بأنفسهم, فكل بيوت المال التي يسيطر عليها اليهود في أمريكا وأوروبا قامت بتمويل هتلر لبناء آلته الحربية(بوينت،1991: 45-46).

لقد قدم الأمريكان لنظام صدام حسين المال والسلاح والدعم الراسخ وبكل ما يمكن من تكتم وسرية, وهذا ما كتبه الصحافي الأمريكي (ويليام سافير) بالنص : "إنهـــا لفـــضيحة أن يستغل زعماء نظام ديمقراطي سلطتهم لتدعيم القوة العسكرية لديكتاتور سراً", وصدام حـــسين شأنه شأن (بن لادن) عندما كان يحارب السوفيات في أفغانستان, ما كان ليوجد ويتقـــوى إلا بإرادة أمريكا(لوران،2003: 42), لقد زودت أمريكا نظام صدام بالعتاد والسلاح ومن بـــين إحدى الصفقات ستين طائرة هيلوكبتر (هوغ), وكانت ترسل موفدين لها بـــين حـــين وآخـــر وكالوا لصدام المديح, وأرسلت رسالة لحكام الخليج قالت فيها : "إن هزيمة العراق في حربـــه مع إيران سوف تكون النتيجة"(لوران،2003: 43-44). ومن المتحمسين لدعم العراق يومها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الذي دخل الأمريكان العراق في عهد وزارته, فقد سُئل عام 1984م من قبل صحيفة (شيكاغو تريبيون) عن أكثر عمـــل يثيـــر الاعتـــزاز, فأجـــاب (استعادة العلاقات مع العراق) (لوران،2003: 45), وفي عام 1986م كشف الصحفي (بوب وود وورد) بأن الـــ (CIA) قدمت للعراقيين معلومات أتاحت لهم (ضبطاً) أفضل لهجمـــاتهم على الفرق الإيرانية, كما استفادت بغداد من صور الأقمار الصناعية في مجال الإســـتطلاع, فكانت لهم ذات عون كبير لإحكام تسديد عمليات القصف وأما مدير وكالة (NSA) (ستودمان) التي تتولى وكالته الإشراف على تلك الأقمار, فقال : "كانت مشكلتنا تحويل حليف إلى عـــدو, وذاك لأننا طيلة حرب العراق – إيران, وقفنا صراحة إلى جانب العراقيين, ثم وجدنا أنفـــسنا فيما بعد وكفة الميزان في غير صالحنا على الإطلاق", كما سمحت الولايات المتحدة والحديث عن الدعم الأمريكي لنظام صدام بإعطاء موافقتها على إنشاء خط بترولي يسمح بنقل البترول العراقي نحو الأسواق العالمية بكل هدوء وطمأنينة دون خوف من الحصار البحري وهجمات الأسطول الإيراني في منطقة الخليج (لوران،2003: 46).

إن قضية أسلحة الدمار الشامل أثيرت ما بعد أزمة 1990م, في حين لم يلحظ أحد من المراقبين استخدام النظام العراقي مثل هذه الأسلحة في حربه تلك, وهـذا يعنـي أن امـتلاك أسلحة الدمار ذريعة سوغت لضرب العراق, وفي عام 2002م وتعليلاً لإرادة الحرب واحتلال العراق صرح رامسفيلد بالقول : "إن صدام يبغض الولايات المتحدة ويمتلك أسـلحة الـدمار الشامل"(لوران،2003: 44), واتخذت عدة خطوات نحو تصعيد الموقف فلجأت إلـى الأمـم المتحدة واستصدرت قرار (1441) القاضي بإرسال لجنة تفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق (أنموفبيك) برئاسة (فانزبليكس), رغم هذا مضت في حشد قواتها والاستعداد للحـرب, وسُئل رامسفيلد عن احتمالية اعتراض بعض الدول في مجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي قال بكل تجبر : "إن الإدارة الأمريكية هي وحدها المخولة باتخاذ قرار الحرب", وعلقت (كونداليزا رايس) مستشارة الأمن القومي على المظاهرات المنددة بالحرب : "إن هذه المظـاهرات لـن تثنينا عن المضي في الطريق الذي اخترناه لتحقيق مـصالحنا"(مجلـة البيـان،2003: 3)، ودخلت أمريكا الحرب بحجة أسلحة الدمار الشامل فهل وجدتها؟! ألم يـدحض رئـيس هيئـة التفتيش والتحقيق (أنموفيك) (هانز بليكس) كل الادعاءات الأمريكية البريطانية؟! بلى دحـض ذلك على مسمع العالم, ومن قبله رئيس مفتشي (يونسكوم) جيمس ريتر الذي انتهـت مهمـة لجانه في كانون الأول عام 1998م والذي صرح أمام مجلس الـشيوخ الأمريكـي ومجلـس العموم البريطاني, بأن لجانه دمرت 95% من أسلحة العراق ووسائل إنتاجها, فلم يعد بإمكانه تطوير أي قدرات بهذا الاتجاه, رغم هذا صمت أمريكا ومن لف لفيفها الآذان واحتلت العراق بهذه الحجة, في حين تمتلك إسرائيل ترسانة رهيبة من أسلحة الدمار الشامل, وهـي الدولـة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية, ولا تخـضع ترسـانتها للتفتيش الدوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية, كل ذلك على علم أمريكا ولم تحرك ساكناً, وفي ذات الوقت تعتبر أمريكا قائدة للعالم, فأي ميزان للعدل تنصبه دولة القيادة في العالم لتعامـل بقية دوله على أساس تعادل كفتي الميزان؟ (الهزايمة،2007: 204).

إن تسليح العراق زمن الحرب العراقية – الإيرانية, كان بلا شك لاستمرار الحـرب بين البلدين, لأن حصيلة ربح الولايات المتحدة من وراء الحرب يكمن في مجمـوع خـسارة الطرفين, بمعنى أن الحرب هي حرب أمريكية على الطرفين في آن واحـد, ففـي الجانـب

الإيراني لتأديب إيران التي خرجت من بيت الطاعة الأمريكية في عهد الثورة, ولصناعة بطل جديد في العراق يخوفون به حكام دول الخليج, لقبول التواجد الأمريكية طواعية على أراضيهم, ومن ثم تسويغ أسباب لاحتلال العراق وهذا ما تم فعلاً.

المطلب الثاني:

الأطراف الخليجية واحتلال العراق

إن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة يعني أن الولايات المتحدة أصبحت جارة لكل الدول التي تقع على سواحل الخليج العربي إيران ودول مجلس التعاون الخليجي, وهذا يعني أيضاً أن دولة غريبة تتسلح بكل أنواع القوة حطت في منطقة ذات حساسية كبيرة كونها تختزن في جوفها أعظم مادة وأكبر مادة مطلوبة لدول العالم وتتمثل بالبترول, وبالتالي خلقت الولايات المتحدة لدول الخليج حالة من التخوف والتحسب .

ولتحقيق أغراض هذا المطلب فإننا سنتناول موقف الدول على ضفتي الخليج إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي الفقرتين الرئيسيتين التاليتين وهما :

أولاً : إيران والاحتلال

ثانياً : دول مجلس التعاون والاحتلال

أولاً: إيران والاحتلال: بحكم الموقع الجغرافي لطهران فإن التطورات والتفاعلات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا تدخل في نطاق المجال الحيوي لإيران, لذا تعد طهران منغمسة تلقائياً بشكل مباشر في التطورات والأحداث التي تجري في أو بخصوص العراق الذي يقع في قلب المجال الحيوي لإيران. وكما كان موقف طهران صعباً وواجهت مأزقاً حقيقياً خلال الغزو العراقي للكويت على ضوء خصوصية وتعقيدات علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي في جانب والعراق في الجانب الآخر, فإن المأزق ذاته تكرر مرةً أخرى ربما بشكل أكثر صعوبة وتعقيداً خلال الغزو ثم الاحتلال الأمريكي للعراق, وما سبقه من تصعيد أمريكي للموقف مع بغداد ومطالبتها مختلف دول العالم وفي مقدمتها إيران بمساندة تحركاتها تجاه بغداد. ونجحت طهران من الخروج من الأزمة وتفاعلات الغزو وبدايات

الاحتلال دون التورط في استعداء الولايات المتحدة. مع ذلك فإن موقف طهران كان ولا يزال أقل من الحد الأدنى المطلوب لدى الإدارة الأمريكية, فمجرد السكوت وعدم مساعدة النظام العراقي السابق على مواجهة الغزو لم يكن كل المطلوب من إيران أمريكياً, وكان ذلك من أبرز أسباب ممارسة واشنطن ضغوطاً مكثفة محسوبة في رصيد الإيرانيين وليس العكس. فالنفوذ الإيراني لدى الشيعة العراقيين يعني التأثير في الشأن العراقي أكثر من التأثر به لذا فرغم أن الملف العراقي يعد من قضايا الضغوط الأمريكية على إيران فهو في نفس الوقت وسيلة أو أداة لضغط إيراني مقابل على الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا بدوره دفع واشنطن لممارسة ضغوط أخرى كي تعدل إيران مواقفها في الشأن العراقي بما يتوافق وراغبات الإدارة الأمريكية (راشد،2005: 154).

ووسط المعطيات المختلفة تدرك طهران أمرين يرتبطان ببعضها البعض أولهما, أن واشنطن جادة في توجيه ضربة عسكرية لإيران سواء في المدى القريب أو البعيد. ثانيها : إمكانية منع الإدارة الأمريكية من القيام بمثل هذا المخطط من خلال سياسة "الردع الذاتي" أو "المواجهة الوقائية", وتقتضي خلق معطيات على الأرض تجبر الخصم في شكل تلقائي على التراجع عن ضرب إيران ويتجلى هذا الواقع في جملة معطيات أهمها ما يلي (الشبكة العنكبوتية،2010: ahram):

1 – العمل على إقامة حزام أمني شيعي حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لها, ويؤكد المحلل أمير يوسفي في مقاله بصحيفة إيران ذلك المعنى بقوله : "ربما يرى بعض الأطراف أن زيارة خاتمي للدول العربية الأربع لبنان وسورية والبحرين واليمن هي من أجل دعم الإسلام الشيعي, وتقوية قراءة الأصول الشيعية, وتأكيد أن ساسة إيران يرسمون حزاماً أمنياً مع الدول الشيعية أو التي بها أغلبية شيعية, وإحباط الحركة الصهيونية في المنطقة, وتقديم بديل قوى للإسلاميين السنة.."

2 – الاستمرار في تقوية البنية الدفاعية العسكرية, لكن مع ابتعاد القادة العسكريين عن إطلاق أي تصريحات تحمل طابع التهديد, والتأكيد دائماً على استعداد طهران للتعاون مع دول المنطقة لتحقيق الأمن والاستقرار دون تدخل أجنبي.

3 – العمل على تقليص حدة الخلافات الداخلية بين المحافظين والإصلاحيين, وقيام وفاق وطني حقيقي في وجه التهديدات الأمريكية.

4 – تركيز طهران على علاقاتها الإقليمية والتخفيف من حدة الخلافات الموجودة مع بعض جيرانها والعمل على فتح صفحة جديدة, كما هو الحال مع تركيا وأذربيجان وأفغانستان ودول الخليج (حلفاء الولايات المتحدة).

5 – تقوية مجالات التعاون مع القوى الدولية الفاعلة التي تتعارض سياستها مع الولايات المتحدة مثل الصين والهند, واستمرار التعاون النووي مع روسيا.

6 – تعزيز العلاقة مع حلفاء واشنطن الرئيسين كالاتحاد الأوروبي واليابان, والسعي إلى إلقاء الكرة دائماً في الملعب الأمريكي غداة ظهور أي مساع للوساطة يقوم بها الطرف الأوروبي أو الياباني.

7 – تضييق نطاق أثر الضربة الأمريكية على العراق إن أمكن, خاصة لأن طهران لا تضمن تطورات الأحداث بعد الحرب والانجرار الأمريكي – السالفة الذكر – وتتخلى عن دورها الإقليمي في المشرق العربي أو تسعى لبناء محور استراتيجي يطوق تأثير الوجود الأمريكي وحملته المتنامية ضد الإرهاب.

ثانياً: دول مجلس التعاون والاحتلال: تقوم السياسية الأمريكية تجاه دول الخليج وعلى ما يزيد على خمسين عاما على المصلحة المشتركة للطرفين بإنتاج النفط وإيصاله للسوق العالمي بأسعار مقبولة للمنتجين والمستهلكين. لقد كانت شركات النفط الأمريكية موجودة في معظم دول الخليج قبل وقت طويل من وجود بعثات دبلوماسية رسمية فيها. وبعدها أصبح النفط يمثل شريان الحياة الاقتصادية الحديث والحروب الحديثة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة, بدأت واشنطن تنظر إلى الخليج على أنه منطقة ذات أهمية إستراتيجية حيوية. لقد شهدت العلاقة بين الولايات المتحدة ودول الخليج, فترات من عدم الاتفاق على حيثيات السياسة النفطية, إلا أن المصلحة المشتركة للطرفين حافظت على استمرار هذه العلاقة (الطنيجي،2009: 55).

عرفت السياسة الأمريكية في منطقة الخليج تغيرات كثيرة تبعاً للظـــروف والتطـــورات الإستراتيجية العالمية وكذلك تبعاً للتغيرات التي طرأت على السياسية الإقليمية فـــي منطقـــة الشرق الأوسط والخليج. فالحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي شجعت على مزيد من الاهتمام المباشر الأمريكي في شؤون المنطقة إلا أن هذا الاهتمام استمر حتى بعـــد انهيـــار الاتحـــاد السوفييتي. كما أن القضايا العربية – الإسرائيلية أدت, ولو لفترات مؤقتة, إلى أخطر الأزمات في العلاقة وخصوصاً بعد حظر النفط العربي عام 1973. كما أن طبيعة السياسة الأمريكيـــة مع دول المجلس شهدت تحولا مع تغيرات السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج الأخرى مثـــل إيران والعراق. عندما كانت إيران لا تزال تحت حكم الشاه, لم ترَ واشنطن حاجـــة لوجـــود عسكري كبير في المنطقة لأنها كانت تعتمد على الدور الذي لعبته طهران "كشرطي" المنطقة ولكن مع قيام الثورة في إيران واندلاع الحرب الإيرانية – العراقية وغزو العراق للكويـــت, قامت أمريكا بزيادة تواجدها العسكري إلى حد كبير جداً في المنطقة وبما أن إيران والعـــراق أصبحا معاديين لواشنطن, أصبحت دول المجلس هي الوحيدة التي ترغب بتـــوفير القواعـــد والمرافق للقوات الأمريكية, وبعد أن شعرت دول المجلس لها أصبحت مهددة بالثورة الإيرانية والعدوان العراقي, قبلت بهذا المستوى الجديد من الوجـــود العـــسكري الأمريكـــي كـــإجراء ضروري للدفاع عن أنفسهم وأمنهم واستقرارهم (عبد الخالق،2001: 83).

إلا أن السنوات الأخيرة من العلاقات الأمريكية – الخليجية, بعد حرب الخليج الثانية, لم تكن استثنائية من حيث حجم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وحسب, ولكن من حيث قوة العلاقات بين واشنطن ودول المجلس أيضاً في الماضي, فضل أطراف هذه العلاقة الإبقاء على علاقات ودية ولكن مع المحافظة على مسافة كافية بحيث لا يتدخل أي منهـــا بـــسياسات الآخر. آثرت الولايات المتحدة الإبقاء على تلك المسافة بسبب الفوارق الثقافيـــة والحـــضارية الكبيرة بين المجتمع الأمريكي والمجتمعات الخليجية. لقد كان من الصعب على بلد ديمقراطي برلماني, ويحترم حرية الصحافة مثل أمريكا أن يبرر علاقاته المتينة مع دول غير ديمقراطية. أما دول الخليج فقد آثرت أيضاً الإبقاء على تلك المسافة بسبب ردة فعل الرأي العام المحتملة في مجتمعاتهم ضد علاقات متينة أكثر مما يجب مع أمريكا. فالفئات الأكثـــر محافظـــة فـــي المجتمع تعارض ما يمكن أن يجلبه الأمريكيون معهم من عادات وتقاليد. أضف إلى ذلـــك أن

نشطاء القومية العربية والإسلام السياسي يعارضون أي وجود عسكري أجنبي على أراضيهم, وخصوصاً أن جميع شرائح المجتمع الخليجي لا يشعرون بالارتياح بسبب العلاقة الوثيقة بين أمريكا وإسرائيل.

لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة في العلاقات الأمريكية – الخليجية تغيراً في نمط هذه العلاقات الودية فبعد الأزمة التي بدأت في 11 سبتمبر 2001 وانهيار عملية السلام العربية – الإسرائيلية, بدأ الطرفان بإعادة النظر فيما إذا كانت العلاقات المتينة التي استمرت على مدى السنوات العشر الماضية هي الأفضل لخدمة مصالحهم المشتركة في ضمان الاستقرار السياسي الإقليمي واستقرار سوق النفط العالمي. إعادة النظر هذه تظهر أكثر قوة ومباشرة في العلاقة الأمريكية – السعودية, ولكن يمكن أن تكون على جدول أعمال العلاقات بين واشنطن ودول المجلس الأخرى في المستقبل القريب. لا يعني هذا بالضرورة أن الولايات المتحدة "ستتخلى" عن منطقة الخليج, أو أن دول المجلس تريد قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع واشنطن. ولكن قد يكون هناك تحرك باتجاه محاولة إعادة هذه العلاقات إلى المستوى الذي كانت عليه قبل عام 1990, أي علاقات وثيقة وودية تقوم على التعاون ولكن مع الإبقاء على مسافة سياسية بين الطرفين. شهد العامان 2002 – 2003 تواصل منهج تعود أصوله إلى 2001 إن لم يكن قبل ذلك, فقد أصاب العلاقات الأمريكية – السعودية بعض الفتور, بينما تعززت علاقة الولايات المتحدة بدول الخليج الأخرى. واتضح هذا خصوصاً في مجال التعاون العسكري بانسحاب القوات الأمريكية من المملكة العربية السعودية. كما اتضح جلياً في الميدان الاقتصادي بفشل المشاركة الأمريكية في مشروع الغاز السعودي. ولكن المشاركة الأمريكية ظلت قوية في هذين المجالين في دول مجلس التعاون الأخرى, وتوطدت أكثر مع الكويت وقطر على نحو خاص (الطنيجي،2009: 66).

ليس من الصواب أن نعتبر هذه الفجوة في العلاقات السعودية – الأمريكية دليلاً على أن هذين البلدين أصبحا عدوين بعضهما لبعض. فعلى الرغم من التوترات في العلاقة على أصعدة مختلفة ومن الرأي العام السلبي في كلا البلدين بعضهما تجاه بعض فإن كلا من واشنطن والرياض عملتا على المحافظة على علاقة التعاون بينهما. فالسعوديون قدموا سراً التسهيلات للحملة العسكرية الأمريكية على العراق حتى وإن عارضوها علناً كما سعوا إلى

التعاون مع الولايات المتحدة في قضايا "الحرب على الإرهاب" لا سيما بعد تفجيرات 12 مايو 2003. وكانت واشنطن دائماً تؤكد على أهمية العلاقة مع المملكة العربية السعودية, وذلك في مواجهة الرأي العام الأمريكي المعادي, وتشيد بتعاون السعوديين في "الحرب على الإرهاب" من الواضح أن كلا الطرفين غير راغب في القطيعة ولكن من الواضح أن العلاقة الوطيدة بين البلدين منذ حرب الخليج الثانية سنة 1990 – 1991 قد انتهت, ويسعى الطرفان خدمة لمصالحهما وأغراضهما السياسية إلى بناء علاقة "طبيعية" أكثر. وسيواصل النفط والمصالح الأمنية لعب دور الرابط بينهما. ولكن من المتوقع أن تكون هناك على مستوى علاقات البلدين اختلافات أكثر في الرأي وتعاون أقل بوجه عام, مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي.

إنه من الصعب التكهن بسيناريو تعود فيه العلاقات السعودية – الأمريكية إلى مستوى التعاون الوثيق التي كانت عليه في الثمانينيات والتسعينيات. والسيناريو الأكثر تفاؤلاً الذي يمكن تصوره هو مواصلة نهج ما بعد مايو 2003, حيث زادت المملكة في تعاونها في قضايا "الحرب على الإرهاب", وبذلت مجهودات في مجال الإصلاح كإعلانها عن تنظيم انتخابات بلدية كلتا الخطوتين من شأنهما أن تساهما في تحسين صورة المملكة لدى الرأي العام الأمريكي وتخففا من حدة المشاعر المضادة للمملكة داخل الكونجرس (القبس الكويتية،2007: 2/3).

ومن الجانب الأمريكي فإن إحراز تقدم ملموس بخصوص القضايا العربية – الإسرائيلية سيكون له تأثير مشابه في المملكة العربية السعودية وبالقدر نفسه سيكون هناك تأثير مشابه لوضع أمريكا لجدول زمني لمغادرتها العراق. هذه التحركات بإمكانها أن تخفف من حدة الضغط الشعبي على الحكام السعوديين للإبقاء على مسافة بينهم وبين الولايات المتحدة إنه من الأسهل, وذلك وفقاً للواقع السياسي في العراق وعلى الجبهة العربية – الإسرائيلية, وضع سيناريوهات لتدهور العلاقات السعودية – الأمريكية. فبتواصل العنف بين الإسرائيلين والفلسطينين وبوجود مؤشرات تدل على إمكانية توسع نطاق الصراع ليشمل جبهات جديدة مثل سوريا ولبنان, فإنه من الممكن أن تدفع التوترات الجديدة بين العرب والإسرائيليين المملكة العربية السعودية إلى أن تتخذ موقفاً معادياً وصريحاً ضد الولايات المتحدة. إنه من غير المتوقع أن تقدم الرياض على القيام بالإجراء نفسه الذي قامت به سنة 1973, وذلك

بسبب الواقع الحالي لأسواق البترول, لكن اختلافاً كاملاً بين القيادة السعودية وواشنطن حـــول القضايا العربية – الإسرائيلية أمر ممكن جداً مثل هذا الاختلاف يمكن أن يؤثر فـــي مـــسألة التعاون في قضايا "الحرب على الإرهاب" وفي التوجه العام للعلاقة بينهما.

كما ذكرنا آنفاً فإنه من الممكن أن تكون المسائل النفطية مصدراً للتوتر فـــي العلاقـــات الثنائية السعودية – الأمريكية. وكما تشير على ذلك الموافقة السعودية علـــى طلـــب الأوبـــك بخفض حصص الإنتاج في سبتمبر 2003 فإن الرياض تحرص على المحافظة على الـــسعر الذي تهدف إليه الأوبك, وهو 25 دولاراً للبرميل, وذلك ضمن الحدود التي وضعتها الأوبك, والتي تتراوح بين 22 و28 دولاراً للبرميل. شهد عـــام 2004 الانتخابـــات الرئاســـية فـــي الولايات المتحدة, وأي بطء اقتصادي يمكن أن يدفع إدارة بوش إلى الضغط للحصول علـــى أسعار أرخص للنفط وإذا ما حدث ذلك فإن واشنطن والرياض ستجدان نفسيهما على طرفـــي نقيض بسبب قضية كانت قد جمعتهما في الماضي حتى خلال فترة ما بعد أزمة 11 ســـبتمبر (الشبكة العنكبوتية،2006: 2-3).

إن الناظر في العلاقات الخليجية – الإيرانية، والخليجية الأمريكية، يجدها علاقات أخذت توجهاً آخر، هذا التوجه عنوانه التحسب والتوجس من الظـــروف التـــي فرضـــها الاحـــتلال الأمريكي على العراق ، فإيران تريد أن تعزز مكاسبها في العراق ، والولايات المتحدة أخذت تعزز هيمنتها على المنطقة، واما دول مجلس التعاون فأخذت تتقرب من الولايـــات المتحـــدة لعلها تستطيع الحفاظ على هيبتها بعد الحرب.

المبحث الثاني:

تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق

شكل غزو العراق واحتلاله في العام 2003 من قبل القوات الأميركيـــة و البريطانيـــة منعطفا حاسما وخطيرا في التطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقـــة العربيـــة والعلاقـــات الدولية. فقد هدر الاحتلال السيادة العراقية وأسقط نظامه السياسي، وأطاح بالدولـــة العراقيـــة وحل مؤسساتها ناشرا الفوضي والتسيب، وواضعا ثروات العـــراق ومقدراتـــه بـــين أيـــدي الشركات الامريكية والبريطانية . وقد مثل احتلال العراق في العام 2003 مقدمة دراماتيكيـــة لهجمة استراتيجية شاملة علي الوطن العربي تمثلت بما أطلق عليه مشروع "الشرق الأوســـط الكبير" الذي طرحته الإدارة الامريكية كإطار إقليمي جديد لإعادة صياغة الخارطة الـــسياسية للنظام العربي والإقليمي بشكل لتشمل بعض الجوار الإسلامي فضلا عن الكيان الصهيوني.

فكان للغزو الأمريكي للعراق تداعيات عدة على مختلف الصعد والجوانـــب، ولتحقيـــق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين اثنين هما :

المطلب الأول: تداعيات الاحتلال على الجانب الإيراني

المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال على جانب مجلس التعاون

المطلب الأول:

تداعيات الاحتلال على الجانب الإيراني

إن المتغير الدولي بعد حرب الخليج الثانية قد تجلى في تبنـــي إدارة الـــرئيس كلينتـــون لإستراتيجية (الاحتواء المزدوج) لكل من العراق وإيران, وتـــنهض فكـــرة الاحتـــواء علـــى افتراض وجود تناقض بين الدولة هدف الاحتواء والطرف الحاوي, وإن هذا التناقض يتجـــسد في عدائية سياسية وأيديولوجية تقوم على امتناع الالتقاء بين الطرفين, وأن لا خيـــار ســـوى القضاء على الخصم فإما أن ينهار من الداخل كما حدث للإتحاد السوفيتي, أو يهزم بمواجهـــة عسكرية، وسنتناول تداعيات الاحتلال على الجانب الإيراني في الفقرتين الرئيستين التاليتين:

أولاً: الخشية من الأحتواء الأمريكي

ثانياً: رفض الوجود الأجنبي

أولاً: الخشية من الأحتواء الأمريكي: أما احتواء إيران, فهو بالنسبة للولايات المتحدة المهمة الأصعب, وبخاصة أنه ليس هناك أية قرارات من الأمم المتحدة بحق إيـــران, ولـــيس هناك ما يمكن أن تلزم به الولايات المتحدة إيران. وعلى رغم ذلك, فإن الإدارة الأمريكية, في سعيها لخلق إجماع دولي ضد إيران يمكن من خلاله احتواءها, عرضـــت خمـــسة تحـــديات زعمت أن إيران تقوم بها ضد الولايات المتحدة والأسرة الدولة هي : أنها تأتي – أي إيران – في طليعة الدول الراعية للإرهاب والاغتيالات في العالم, وأنها من خلال مساعدتها لحركـــة حماس وحزب الله تعمل كل ما في وسعها لإحباط الجهود الأمريكية في عملية الـــسلام بـــين إسرائيل والدول العربية, ومن خلال جهودها النشطة الرامية إلى حيازة الأســـلحة الهجوميـــة تسعى إلى امتلاك القدرة على الهيمنة الإقليمية في الخليج بوسائل عسكرية, والأمر الأهم هـــو سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. لذلك, فإن جوهر سياسة الاحتواء المزدوج هـــو منـــع امتلاك العراق وإيران أي قدرة على تهديد المصالح الأمريكية, أو القيام بدور القوة الإقليميـــة (إدريس،2000: 376-377)

بالمقابل, تدرك إيران في ظل موازين القوى الدولية السائدة, أن علاقتهـــا بالولايـــات المتحدة تشكل المفتاح الرئيسي لمستقبل دورها السياسي في المنطقة لذا دأبت الـــدولتان علـــى نزع فتيل الأزمات بينهما بشكل متواتر, وكان العامل الأكثر حسماً في ذلك وصول خاتمي إلى

السلطة في إيران إثر انتخابات عام 1997, وتبنيه شعاراً يقوم على ثلاثية الأهداف (العـزة, الحكمة, والمصلحة), وإعلانه عن مبدأ "حوار الحضارات مع الـشعب الأمريكـي" وتدشـينه مرحلة جديدة قائمة على الانفتاح الواسع على العالم الخارجي. تثميناً لهذه المواقـف, أعلنـت الخارجية الأمريكية عن رغبتها في فتح صفحة جديدة مع إيران واعترافها الأقرب للاعتـذار على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في 17 آذار/مارس 2000 في خطابها أمام جمعية إيرانية – أمريكية, بحوادث تدخل أمريكي في السياسات الإيرانية في الماضـي, وإعرابها عن الأسف للدعم الأمريكي للعراق في حربها ضد إيران, وكانت أولبرايـت تأمـل تطبيع العلاقات مع إيران عندما ألقت خطابها هذا ولا ريب أن ذلك ينعكس إخفـاق سياسـة الاحتواء وقانون داماتو, ومحاولة منها للحاق بالعديد من القوى الأوروبية التي اسـتطاعت أن ترسي علاقات مهمة مع إيران (شكارة، 2004: 89).

وقد كان من بوادر ذلك إقدام واشنطن على رفع الحظر عن استيراد عدد مـن الـسلع الإيرانية, ووعدها بإطلاق الأرصدة المجمدة منذ سقوط الشاه البالغة /12/ مليار دولار, الأمر الذي تلقته طهران بترحيب وإن كانت إيران تطالب بمزايا أكبر, وبالذات على صعيد الترتيبات الإقليمية والدور الذي يتناسب وإمكانياتها الجيوبولتيكية الواسعة في واحدة من أكثر المنـاطق حيوية في العالم لأجل ذلك تسعى إيران إلى تامين حضور إيراني في المعادلة اللبنانيـة فـي وجه إسرائيل ليكون ذلك بمثابة ورقة في يدها تفيدها اقتصاديا وسياسياً على المستوى الدولي, وهو ما تحاول واشنطن تجنبه وعلى نحو مشابه, إن السياسة الأمريكية في الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران تسمح لسورية بهامش أوسع من المناورة مع الولايـات المتحـدة ذاتهـا, ويساعد سورية على بناء علاقات جيدة مع إيران والغرب بالشكل الذي ينسجم مـع موقـف سورية السياسي – الأيديولوجي المتصل برؤيتها لأدوارها العربية والإقليمية ومما لا شك فيه أن سعي الولايات المتحدة للتقرب من إيران هو محاولة لاستخدام واشنطن لطهران "كمخلـب قط" إزاء العراق, فالولايات المتحدة تدرك أن إيران تحتضن المعارضـة العراقيـة الأكبـر والأكثر تأثيراً, وتابعت الولايات المتحدة تنفيذ سياسة الاحتواء اتجاه العراق بالطريقـة التـي صممت بها, أي تغيير النظام السياسي, وتفعيل قانون "تحرير العراق" الذي أصدره الكونغرس

الأمريكي, وتتميز سياسة الاحتواء المزدوج أنها خطة متعددة المراحل ولكن الولايات المتحدة لم تعلن سوى عن المرحلة الأولى منها فقط.

بينما أصبحت الخطوة الثانية ممكنة بعد الحرب الأمريكية على العراق وتصنيف الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران ضمن "محور الشر" أو "الدول المارقة" حسب تعبيره. وجاء إعلان الرئيس بوش استمراراً لسياسة أمريكية ثابتة منذ الثورة الإيرانية والرغبة بالإطاحة بنظام الحكم في طهران رغبة قديمة لم تتنازل عنها الولايات المتحدة إلا بشكل مؤقت نظراً لغياب الظروف الملائمة لتحقيق هذا الهدف (شحادة،1999: 336)

ومن زاوية أخرى يمكن القول أن إسقاط نظام صدام حسين في العراق سيعني ضمناً احتواء إيران وعزلها تماماً داخل محيطها الإقليمي وذلك عبر تخفيض التهديدات – النظرية حتى الآن – التي تمثلها إيران بنظامها الأصولي على بلدان الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية في ظل القلاقل الداخلية التي تعانيها السعودية منذ حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تزايد خطر المتشددين الأصوليين السعوديين الرافضين الوجود الأمريكي هناك. كذلك فإن وصول نظام موال للولايات المتحدة للحكم في العراق سيعني تطويق إيران من الغرب والشرق بأنظمة حليفة للغرب (العراق وتركيا وأفغانستان) (الشبكة العنكبوتية، 2007 (ahram:

تمارس الولايات المتحدة الضغط على إيران سواء لتحقيق أهداف معينة أو لمطالبتها بتغيير مواقفها وسياستها تجاه بعض القضايا, وتتسم معظم قضايا الضغوط الخارجية على طهران بطبيعة سياسية, فعلى رغم وجود ضغوط اقتصادية بعضها حديث وبعضها قائم منذ سنوات مثل العقوبات الاقتصادية الأمريكية. وكذلك قضايا ذات طابع عسكري أو تقني مثل ملف البرنامج النووي الإيراني إلا أن هذه القضايا جميعاً تظل ذات بعد سياسي.

ثانياً: رفض الوجود الأجنبي: مما لا شك فيه أن جغرافية إيران وسكانها يعطيها موقعاً مهيمناً وعمقاً استراتيجياً طبيعياً في الخليج, وبالتالي تتحد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج من قناعتها بأن الخليج ممر محلي وليس دولياً ومن ثم تقع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية

على كاهل الدول المطلة على ضفتيه, ولا خلاف في هذا الأمر بين المحافظين والاصلاحيين, وتتضمن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج النقاط التالية :

إدراك أن تغير في الحدود السياسية سواء فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها على حدة, ينبغي أن يتقيد بضابطين ضروريين, أحدهما ألا يترتب عليه إعادة تشكيل المنطقة على نحو ينال من الأهمية الإستراتيجية لإيران, والآخر ألا يسلم إيران إلى احتمال تفتيتها إلى مجموعة من الدويلات القومية أو يقوي المركز النسبي لمنافستها تركيا على حسابها أو يضيف إليها مناطق تعجز عن استيعابها. وهذا يفضي إلى نتيجة حتمية هي المحافظة على وحدة التراب الوطني العراقي – على الأخص بعد الاحتلال الانجلوأمريكي – وتلك مفارقة تتبع في جوهرها من اضطرار إيران في علاقتها بالعراق إلى التوفيق بين اعتبارين متعارضين. وذلك أن إيران ترغب في تضييق الخناق على العراق منافسها التقليدي في المنطقة, وهي أبداً لا تغفر له تلك اللوعة التي خلفها في نفس الخميني, وهو يقبل مضطراً التوقيع على قرار وقف إطلاق النار أو تجرع كأس السم حسب تعبيره ليقضي نحبه بعد ذلك بأقل من عام.

لكن في الوقت نفسه, فإن العراق يمثل العمق الاستراتيجي لإيران وبعد الحفاظ على وحدته ضمانة أساسية من ضمانات التكامل الإقليمي والقومي الإيراني نفسه, كما أن حفظ حد أدنى من العلاقة معه أو في تقليل تحييده ضرورة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي التركي – الإيراني. وتجسد مشكلة الأقلية الكردية الخلفية التي ينبع منها التصور الإيراني لهذا الشق الثاني من قضية الحدود السياسية, ومثل هذا الوعي بأبعاد المشكلة القومية وامتداداتها فرض حدوداً معينة على تعاطي العراق وإيران معها, فالأكراد كانوا سلاحاً إيرانياً موجهاً للعراق والعكس بالعكس, لكن أياً من الدولتين لم تمضي في استخدامها له إلى حد التحريض على الانفصال عن الدولة الأخرى – وسنبحث المشكلة الكردية بالتفصيل بالفصل اللاحق – كما أن نفس هذا الوعي حال ولا يزال دون تبني إيران لفكرة انسلاخ الشيعة عن الكيان العراقي. فعلاوة على كون الدولة الشيعية الناشئة في أهوار الجنوب الوعرة ستعتمد بالضرورة على إيران وتضاعف أعبائها الاقتصادية, فإن إيران تتخوف من أن يكون رد الفعل التركي على هذا التصرف هو فصل كردستان العراق بأهميته النفطية الضخمة (مسعد، 1994: 303-304).

رفض الوجود الأجنبي في الخليج وخاصة الوجود الأمريكي حيث سعت واشنطن بعد تحرير الكويت نحو خلق نوع من الاستقرار القائم على السيطرة على الخليج من خلال الوجود المباشر للقوات الأمريكية, وأخيراً بيع الأسلحة المتقدمة لهذه الدول في إطار الاستعداد للمواجهة مع إيران والعراق (ابراهيمي،2003: 81) ولم تكتفي إيران بإدانة الوجود الأجنبي, بل طرحت مشروعات أمنية لمنطقة الخليج ومنها مشروع السلام الإسلامي الذي طرحته طهران عام 1990 ويقوم على أربعة محاور(كشك، 2004: 148-149):

- توسيع مجلس التعاون ليشمل إيران ثم العراق بعد تغيير النظام فيه.

- تشكل الأيديولوجية الإسلامية الغطاء للتنظيم الأمني الجديد.

- تستخدم إيران القوة التي حصلت عليها من هذا التنظيم (الذي يتحكم في نفط الخليج واحتياطياته) في مواجهة الغرب وإسرائيل وخدمة المصالح الإيرانية.

- إنشاء صندوق مالي تموله دول مجلس التعاون الخليجي لإعمار العراق وإيران.

الارتباط الوثيق بين مفهومي أمن الخليج وأمن آسيا الوسطى, على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لإيران ويؤثر تحركها في أيهما بالضرورة على فعالية تحركها في الأخرى. ولعل هذا العنصر من عناصر الرؤية الإيرانية لأمن الخليج كان الأكثر إثارة للجدل غداة تحرير الكويت مما عداه, ويرجع ذلك إلى أن بعض تحليلات السياسة الخارجية الإيرانية في تلك المرحلة عالجت العلاقة بين التحرك الإيراني في الخليج وآسيا الوسطى في صورة إما/أو وجعلتهما معاً بديلاً لأنماط أخرى من التفاعل الإيراني مع دول العالم. ويعد إقبال إيران على "بلاد ما وراء النهر" فاتحة لتشكيل نظام إقليمي جديد يبعد إيران عن "التبعية للهوية" العربية المسيطرة على النظام الإقليمي في منطقة الخليج سواء على الصعيد الثقافي أو على الصعيد الاقتصادي. لكن الأمر المؤكد أن إيران لا تملك الانسلاخ عن نطاقها الخليجي الحيوي بالنسبة لها, كما أن بحثها عن التمدد في "بلاد ما وراء النهر" هو وسيلة لإثبات وجودها في النطاق الخليجي وليس لإعلان براءتها منه والعكس صحيح.

المطلب الثاني:

تداعيات الاحتلال على جانب مجلس التعاون الخليجي

إذا كانت العلاقات الإيرانية – الخليجية في نهاية المطاف تعرضها اعتبارات الأخوة الإسلامية والجوار المشترك والروابط التاريخية والمصالح المشتركة وتطويرها, وهي ذات أهمية متزايدة وحيوية للغاية في حين أن العلاقات الإيرانية – الخليجية مع الوجود الأمريكي في المنطقة, أمرٌ لا يوجد في النفق المظلم أي بصيص أمل لجعل العلاقات الإيرانية – الأمريكية أو علاقات دول مجلس التعاون – الأمريكية علاقات ذات أسس مشتركة, فالولايات المتحدة ساعية لتحقيق أهدافها بالقوة شاء أهل المنطقة أم لا وبالتالي يبقى هاجس الخوف من الولايات المتحدة هاجس لا يفارق ذهنية أهل منطقة الخليج, والرفض من الطرفين للوجود الأجنبي مشترك, إلا أن العلاقات الإيرانية – الخليجية جعلت مسوغاً لبعض الأقطار العربية قبول الوجود الأجنبي بشروط, وفي هذا الصدد سنتناول هذا المطلب بالفقرتين التاليتين :

أولاً : الخشية الخليجية من الهيمنة الأمريكية.

ثانياً : قبول الوجود الأجنبي بشروط.

أولاً: الخشية الخليجية من الهيمنة الأمريكية: يساور دول الخليج العربية القلق من أن اي تقارب للولايات المتحدة مع ايران يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف الى أسوأ كابوس بالنسبة لهم.. قوة عظمى غير عربية شيعية مسلمة مسلحة نوويا في منطقتهم، ولم تتحمس دول الخليج العربية السنية المتحالفة مع الولايات المتحدة كثيرا لموقف الرئيس السابق جورج بوش المتشدد من ايران خشية أن يتحول هذا الى حرب تجتاح المنطقة، لكنهم يشعرون بدرجة مساوية من القلق من أن العرض بتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية الذي قدمه الرئيس باراك اوباما قد يذهب بعيدا ليصل الى تقديم تنازلات للاعب إقليمي قوي طالما نظروا اليه بمزيج من الارتياب والعداء(كشك،2005: 37).

وتخشى دول الخليج العربية الآن والتي كانت قد حذرت من غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 من أن الانسحاب المبكر الذي وعد به اوباما سيترك البلاد في أيدي ساسة شيعة متحالفين مع ايران والذين هيمنوا على حكومة ما بعد صدام حسين.

وهم يخشون من أن إدارة أمريكية تستبعد القيام بعمل عسكري ستفشل في كبح جمـــاح البرنامج النووي لطهران وتترك العرب السنة في نهاية المطاف محصورين بين مركزي قوة نوويين غير عربيين هما ايران واسرائيل، وستنظر دول الخليج الى النتيجة على أنها مكافـــأة لتحدي طهران لواشنطن وعقاب لحكام الخليج الذين تحملوا غضبا شعبيا وأعمال عنف من قبل المتشددين الإسلاميين للحفاظ على تحالفهم الذي يرجع الى عقود مضت مع الولايات المتحدة، وقال دبلوماسي غربي يتخذ من الخليج مقرا له 'يساورهم القلق بـــشأن انقـــسام بـــين الـــسنة والشيعة. بدأوا يعيدون النظر في موقفهم مع سورية. هل يمكن إبعادها عن ايران وإعادتها الى الحظيرة العربية؟'

لكن في حين تشترك دول الخليج في المخاوف من أن واشنطن قد تبرم اتفاقا مع طهران يضع المذهب الشيعي في قلب نظام سياسي إقليمي جديد فإنهم منقسمون بشأن كيفية التعامـــل مع التحدي.وظهرت الانقسامات على السطح بشأن الهجوم الاسرائيلي على غزة الذي اســـتمر ثلاثة أسابيع وأسفر عن مقتل اكثر من 1300 شخص ووضع السعودية ومصر وحلفاءهما في جهة وقطر وايران وسورية وحلفاءهم في جهة أخرى.

وانشقت قطر عن السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لتستـــضيف زعمـــاء ايـــران وسورية وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) في مؤتمر لدعم غزة. واستغلت هـــذا المؤتمر لتعليق علاقاتها منخفضة المستوى مع اسرائيل والدعوة لسحب مبادرة السلام العربية لعام 2002، وتعرض المبادرة التي تبنتها السعودية على اسرائيل إقامة علاقات طبيعية مـــع جميع الدول العربية مقابل انسحابها الكامل من كل الأراضي العربية التي احتلتها في حـــرب عام 1967 الى جانب حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وكان العاهل السعودي الملك عبدالله حريصا على تأكيد أن العرض مـــا زال مطروحـــا على الطاولة لكنه لن يظل مطروحا الى الأبد، وقال دبلوماسي غربي يتخذ من المنطقة مقرا له "الإيرانيون يستطيعون لعب دور أبطال العرب بينما (هؤلاء) الذين يحاولون وضع او دعم حل يحقق السلام والاستقرار للمنطقة على جبهة اكثر اعتدالا يجسدون على أنهم عملاء للغـــرب"، وأضاف "هذا وضع من غير المريح أن يكونوا فيه... إنهم يقولون إن الوقت ينفد (نحتاج الى رؤية تقدم في القضية الفلسطينية لكن الأشرار الحقيقيين هم الإيرانيون وهم اكثر ما نخشاه".

ويقول محللون ودبلوماسيون إن التقدم في عملية السلام بين العرب واسرائيل سوف يساعد على سحب البساط من تحت أقدام الإيرانيين الذين خرج حلفاؤهم في لبنان وغزة من الحربين الأخيرتين بتعاطف متزايد من قبل المواطنين العاديين العرب والمسلمين(الوطن السعودية،2003: 6/6)

ومن الممكن أن يؤدي إبرام اتفاق للسلام بين اسرائيل وسورية على وجه الخصوص إلى إبعاد السوريين عن المعسكر الإيراني وعزله، على تلك الجبهة استقبل قرار اوباما بإرسال مبعوث للشرق الأوسط بالترحاب على الفور لكن لم يتضح بعد ما اذا كان لديه ما يلزم لدفع اسرائيل والفلسطينيين المنقسمين الى مائدة المفاوضات. في الوقت نفسه فإن قطر التي صنعت لنفسها دورا كوسيط في الصراعات الداخلية من لبنان الى اليمن وأخيرا دارفور تأمل في إجراء مصالحة بين حماس وحركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ويقول محللون إن مفاتحات قطر مع ايران لم تسفر عن نتائج مثمرة بعد لكن انتهاج الولايات المتحدة نهجا اكثر دبلوماسية تجاه الجمهورية الإسلامية لا يعني أن اوباما سيسمح لها بأن تصبح دولة نووية (عمايره،2005: 27).

وعلى الرغم من كل هذا الحديث عن إجراء محادثات فإن ايران المتحدية التي ترغب صراحة في تجاهل قرارات الأمم المتحدة قد تضطر الولايات المتحدة او حليفتها الرئيسية اسرائيل للجوء الى العمل العسكري. وقال الدبلوماسي 'حديث اوباما مباشرة مع الإيرانيين لن يغير الهدف الاستراتيجي... الولايات المتحدة لم تصبح لديها رغبة فجأة في المساعدة على الهيمنة الإيرانية في المنطقة او (امتلاك طهران) سلاحا نووياً.

ثانياً: قبول الوجود الأجنبي بشروط: انطلاقاً من التوترات وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقد الأخير من القرن الماضي, سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة مؤداها أن أمن الخليج أصبح شأناً دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين صحة وسلامة الاقتصاد العالمي.

تظهر في الخليج ثلاث قوى ذات طموحات إقليمية : إيران والعراق والمملكة العربية السعودية, أما الدول الأخرى فلا تستطيع التطلع إلى دور سياسي طموح نظراً لصغر حجمها. وتنظر طهران إلى الرياض بعين الشك والريبة, ويعود ذلك الموقف إلى الخلافات العقائدية الطويلة الأمد بين المذهب الشيعي الذي تدين به إيران, والمذهب السني الحنبلي الذي تدين به السعودية. كما تعود في الوقت نفسه إلى الخلافات السعودية الإيرانية في منظمة الأوبك, فما زالت إيران تنتقد ما تطلق عليه قرارات سعودية منفردة داخل منظمة الأوبك, وتهاجم سعي الرياض إلى إخضاع المنظمة لمصالح الغرب, حيث ترتاب من العلاقات السعودية – الأمريكية الوثيقة وتهاجما من حين لآخر. كما تعتب إيران أن إعلان تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981, ما هو إلا امتداد للنفوذ السعودي على الدول الخليجية الأخرى (بيل، 1996: 155-156).

إن النظام الخليجي يتسم بطبيعته بدرجة عالية من عدم الاستقرار ويمكن للحسابات والمفاهيم الخاطئة من قبل أي طرف أو مجموعة من الأطراف المباشرة أن تقود مباشرة إلى العنف أو إلى انهيار النظام. وقد حدث هذا بالفعل عندما انقلبت العراق على جارتها الأضعف وعلى من كانوا بالفعل حلفاءها إلى عهد قريب أي دول مجلس التعاون الخليجي. وعندما تواجه أطراف هذا النظام – المتسم بالتوتر المتوازن – مشاكل داخلية خطيرة, فمن المحتمل أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية حيث قام صدام حسين بغزو إيران في الوقت الذي كان فيه الخطاب النووي الصادر عن إيران يثير الاضطراب الداخلي في أجزاء من العراق وعبر الخليج الأخرى (بيل، 1996: 155-156).

وفي هذا الإطار تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لأمن المنطقة بديلين هما (كشك، 2004: 150-151) :

* البديل الأول فيتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل المهمة في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة. ولا شك أن هذا البديل رغم أهميته إلا أنه يبقى رهناً بالواقع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي حيث يقترب عدد سكان العراق من إجمالي دول الخليج مجتمعة وهو ما يعني أن جهود التسلح الذاتي الخليجي لن تستطع إحداث توازن حقيقي بين كل من دول التعاون من ناحية والعراق وإيران من ناحية.

* أما البديل الثاني يتمثل في إجماع دول مجلس التعاون الخليجي الست على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات يتم توقيعها بين الجانبين في أعقاب حرب تحرير الكويت عام 1991, وإن تباينت منطلقات كل طرف بشأن هذا الوجود. فالكويت ترى أن العراق أكبر تهديد لأمنها وإن كان أقل خطورة بعد سقوط صدام حسين إلا أنه يظل تهديداً من وجهة نظرها, أما الإمارات فترى في إيران تهديداً لأمنها باستمرار احتلالها للجزر الثلاث : طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى بينما ترى كل من البحرين وعمان وقطر أنها دول غنية محاطة بجيران أكبر وربما معادين.

إن قبول الوجود الأجنبي وفقاً لاتفاقيات تعقد بين القوة الأجنبية المتواجدة في الخليج ودول مجلس التعاون له ما يبرره من وجهة نظر معظم دول مجلس التعاون استناداً لما سبق فإننا نرى ما يلي :

1 – إن دولة إيران دولة أصبحت قوية وبالتالي دول الخليج لا تستطيع ردع هذه الدولة التي لها أصلاً أطماع في الخليج العربي.

2 – إن الدول العربية أصبحت في حالة ضعف والنظام الإقليمي العربي مخترق وبالتالي لن تجد دول مجلس التعاون قوة عربية تستند إليها فيما إذا قامت إيران بتحقيق مطامعها التي ترنوا إليها في منطقة الخليج.

3 – إن القوة الملاحية لدول مجلس التعاون الخليجي ليست بالقوة التي تحقق التوازن مع إيران, وخصوصاً أن عدد سكان إيران يفوق بكثير عدد سكان دول مجلس التعاون.

4 – إن هناك نسبة لا بأس بها من الشيعة داخل سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, وهؤلاء متعاطفون مع إيران إلى حد كبير, وبالتالي سينشق معظمهم عن دول مجلس التعاون ويشكلون كطابور خامس إذا ما نشب نزاع مع إيران.

إن ما سبق يجعل من قادة دول مجلس التعاون يرون بالتواجد الأجنبي وخصوصاً الولايات المتحدة إلى حد كبير ضمانة لعدم تعدي إيران على دول مجلس التعاون على اعتبار منطقتهم ما هي إلا منطقة مصالح أمريكية وبالتالي فالولايات المتحدة ستحمي منطقة الخليج ليس حباً في دول مجلس التعاون بل حباً بخيرات بلادهم .

الفصل الرابع:

معوقات العلاقات الإيرانية – الخليجية

عندما ظهـــر الخميني قائد الثورة الخمينية، كان قـــد أعلن في بـــاريس فـــي نـــوفمبر 1979م منهج الثورة التي أسماها (إسلامية)، وكشف عن أهدافها قائلا: رفع المظالم، و العودة بالعلاقات الإيرانية مع الشعوب، و الدول الأخرى، إلى علاقات طبيعيّة، و حلّ المشاكل القائمة بين إيران، و الدول الأخرى وفق (المفاهيم الإسلامية)! و في ردّه على سؤال حول احـــتلال قوّات الشاه للجزر العربيّة، و عزم الثورة الإيرانية على إعادتها لأصحابها... أكّد بأن الثورة قامت لتنصر الحقّ، و لتسحق الباطل، و لترفع المظالم التي ارتكبها الشاه، كما كـــان كبـــار الساسة في بداية الثورة يطلقون على الخليج العربي، بأنه الخليج الإسلامي ! (العلي، 2003: 45)، غير أنّه قد تبيّن بعد ذلك أنّ هذا الكلام المعسول كان يخفي وراءه نوايا عدوانيّة، لاتقل خطراً عن أيّ عدوّ آخـــر يُضمـــر شراً لهذه الأمّة، فسرعان ما أطلق الخميني مبدأ تـــصدير الثورة، فتحوّل إلى جوهر العمل السياسي، والمخابراتي، والإقتصادي، والديني، للنظام الحاكم في إيران، وبدأ بالتأكيد على فارسية الخليج، في عنصرية مقيتة.

لم تلبث الثورة أن كشفت عن أخبث طواياها، عندما بدأت بالهجوم لإحـــتلال العـــراق، بعدما أعلن الخميني أن الطريق إلى القدس يمر عبرها، بل بعد تحريـــــر الحرمين، ومنذ ذلك الحين دأب هذا النظـــام على نشر الفوضى، وإشاعة الفتنة في الجوار، وحتّى حرَمِ الله تعالى الذي جعله مثابةً للناس وأمنا، لم يسلم من فتنهم، فلقي المسلمون في مواسم كثيرة أشـــدّ العنت من أحقادهم، وصلت إلى إهراق الدماء، وإرهاب الآمنين جوار بيت الله المعظّـــم، ولتحقيـــق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناول معوقات العلاقات الإيرانية الخليجية عبر المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأطماع والتطلعات العسكرية الإيرانية.

المبحث الثاني: الايديولوجيا الثورية والوجود الأجنبي في الخليج.

المبحث الأول:

الأطماع والتطلعات العسكرية الإيرانية.

إن الأطماع والتطلعات التي تدور في ذهنية القادة السياسيين تدفع الزمرة العسكرية إلى الأخذ بزمام الأمور فتعد للأمر عدته وذلك من خلال كادر عسكري مسلح بكل أسباب القوة لوضع تلك الأطماع والتطلعات حقيقة تتجلى باحتلالها ومن ثم ضمها لدولتها وفقاً لما تقتضيه طبيعة القوة التي تستطيع الدول تجنيدها لذلك الهدف.

لقد سبق القول أن إيران لها أطماع وتطلعات في منطقة ودول مجلس التعاون, وهذه الأطماع قديمة, وإن كانت إيران لم تقم بإحتلالها فكانت ربما الأمور لا تستدعي ذلك لان خيرات إيران كانت تكفي وتزيد متطلبات الدولة الإيرانية, وأما اليوم وشهية الدول أخذت بالتفتح لمزيد من جلب الثروات لزيادة رفاهية شعوبها, فقد أخذت الأطماع الاستعمارية تتجه إلى منطقة الخليج العربي الجار لدولة إيران, فإن إيران والحالة هذه أخذت تعيد حساباتها والتفكير جيداً بتنفيذ الأجندة العسكرية والسياسية لاحتلال تلك المناطق التي بدأتها بإحتلال الجزر الثلاث وكثير من الجزر الصغيرة التي تعود لدولة الإمارات العربية أصبحت اليوم محط أنظار القيادة الإيرانية, وخصوصاً ونحن نعلم أن هذه الجزر أصبح لها قيمة إستراتيجية بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية وبالتالي أصبحت التحركات الإيرانية في مياه الخليج تثير مخاوف دول مجلس التعاون وخاصة بعد تنامي مطالب الشيعة في دول مجلس التعاون بعد عام 2003 وهو عام احتلال الولايات المتحدة للعراق, الدولة العربية القوية التي كانت دول مجلس التعاون إلى حد كبير ما تركن إلى قوته في وجه إيران، ولتحقيق أهداف هذا المبحث سنتناوله من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأطماع الإيرانية في الأرض الخليجية.

المطلب الثاني: التطلعات العسكرية الإيرانية.

المطلب الأول:

الأطماع الإيرانية في الأرض الخليجية

في مرحلة تشهد فيها منطقة الشرق الأوسط العديد من النزاعات والصراعات والأزمات منها ما زالت ترتسم على معالمها حلول سلمية عبر الدبلوماسية ومنها ما انتقل الى صـــراع دموي تستخدم فيه القوة وفي الكثير من الأحيان الإرهاب المعنوي والتطبيقي.

وفي حين لا تخفى أهمية البقاع الشرق أوسطية الغنية بالثروات النفطية وما تلعبه مـــن دور رائد في هذا المجال الذي يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد العـــالمي. فبالتـــالي لا يمكـــن تجاهل قضية الجزر الامارايتة الثلاث التي تقع بمحاذاة مضيق هرمز الذي يعتبر بوابة الخليج العربي حيث يتم من خلاله تصدير 86% من الصادرات النفطية العربية أي نصف ما يعتمد عليه العالم في صناعاته واستخداماته، فلا يمكن تجاهل هذه القضية التي هي عربية محـــض، فقضية الجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى" والتي هي محتلة من قبل إيران منذ العام 1971 وحتى هذا اليوم الذي وإن تحولت فيه الأنظمة في إيران إلا أن قضية الجزر لا تزال تشكل أزمة متوترة وهي عبارة عن قنبلة موقوتة في خليج العرب بـــين الأمة العربية من جهة والنظام الفارسي من جهة أخرى.

ولتحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله في الفقرات التالية:

أولاً: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث.

ثانياً: الرفض الخليجي لاحتلال الجزر وتأكيد السيادة.

أولاً: الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث: لم تكد معاهدة الحماية التي ربطت بين بريطانيـــا وأمراء الساحل الجنوبي العربي للخليج تنتهي حتى استولت القوات الإيرانية على جزر طنب وجزء من أبوموسى . وكان حاكم الشارقة قد أعلن قبل يوم واحد من استيلاء إيران علـــى الجزر أي في 29 نوفمبر عام 1971م أنه اضطر إلى التوصل إلى ترتيب مع إيران للتشارك في السيادة على جزيرة أبوموسى في مواجهة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة في حالة عدم قبوله.

والحقيقة إنه لم يكن هناك أي خيار أمام حاكم الشارقة سوى الرضـــوخ للمطالـــب الإيرانية ، وخاصة بعدما أوضحت له الحكومة البريطانية بصراحة أنها عاجزة عن الـــدفاع عن الجزيرة في مواجهة التحركات الإيرانية إذا لم يمكن التوصل لترتيبات محددة قبل حلول موعد رحيلها عن الخليج.

ويلاحظ أن الذي ناقش الصيغة النهائية لتلك المذكرة هو السير ويليام لويس آخـــر مقيم بريطاني في المنطقة ، ولكن وعلى الجانب الآخر وفيما يخص جزر طنب فلم يرضـــخ حاكم رأس الخيمة للمطالب الإيرانية مما أدى إلى استيلاء إيران عليهـــا فـــي 30 نـــوفمبر 1971م حيث تم إجلاء 120 مواطناً من القواسم إلى رأس الخيمة . ومما يجدر ذكـــره أن الاستيلاء الإيراني على جزر طنب قد تم ورأس الخيمة تحت الحماية البريطانيـــة. الجـــزر الإماراتية الثلاث هي عبارة عن مجموعة جزر تقع في الخليج العربي اكبرها جزيـــرة "أبـــو موسى" مساحتها 12 كلم2 وتبعد عن إمارة الشارقة 43 كيلومتراً، والى شمالها تقع جزيـــرة "طنب الكبرى" وتليها جزيرة "طنب الصغرى"، ولهذه الجزر أهمية كبرى من حيـــث الموقـــع الاستراتيجي الذي يشرف على الملاحة ضمن الخليج العربي، بالإضافة الـــى مقربتهـــا مـــن مضيق "هرمز" ومعظم السفن المحملة بالنفط تمرّ بمحاذاة شواطئها ما يسهّل قدرة الرقابة من جهة ويعطي دعماً ودفعاً معنوياً لمالكيها او لمحتليها من جهة أخرى. يعيد البعض تاريخ ملكية العرب للجزر الثلاث الى حوالي العام 1750 حين كان سكانها ينتمون لقبائل عربية صـــرف هي "القواسم"، وقد ألقي على عاتق شيخ القواسم سلطان بن صقر القاسمي حكمها بعد فـــرض بريطانيا معاهدات الحماية والأمن المشترك سنة 1820. وكانت أعلام الشارقة مرفوعة على الجزر في تلك الحقبة الزمنية– وكانت الشارقة ورأس الخيمة متحدتين حينهـــا– حتـــى جـــاء الاحتلال الإيراني لها في 30 تشرين الثاني من العام 1971 سبقته محاولات عديدة للسيطرة عليها بدأت من عام 1904 حيث كانت محاولة للإستيلاء عليها عبر إنزال علم الشارقة ورفع العلم الإيراني وقد تم التراجع عن هذه الخطوة فيما بعد. وأيضاً سنة 1929 تقدمت الحكومـــة الإيرانية بطلب شراء جزيرتي "طنب" وقد تم رفض ذلك، كما جرى لاحقـــاً رفـــض طلـــب استئجار جزيرة طنب الكبرى مدة 50 عاماً من قبل حاكم رأس الخيمة. وقبل أشـــهر علـــى

عملية العدوان الإيراني أعيد مطلب استئجار جزر طنب الذي لاقى كالذي سبقه رفضاً قاطعاً (الأعظمي ،1993: 147).

وإذ تشير هذه الدلالات فهي تشير الى مطامع إيرانية بهذه الجزر الإماراتية العربية منذ مطلع القرن العشرين. فقبل 48 ساعة من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة المؤلفة من سبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة ورأس الخيمة الذي كان محدداً في الثاني من كانون الأول 1971، تعرضت جزيرتا طنب التابعتان لإمارة رأس الخيمة لإعتداء إيراني بهدف السيطرة عليهما ما أدى الى سقوط العديد من الضحايا من قتلى وجرحى كما جرى تهجير السكان المحليين من أراضيهم تاركين خلفهم منازلهم وأرزاقهم، ونظراً لهذه النتائج سلّم حاكم إمارة الشارقة جزيرة "أبو موسى" جراء اتفاقية ثنائية بين الحكومة الإيرانية وبينه، وكان مجبراً على القيام بهذه الخطوة كي لا يكون هناك حل عسكري في حين لعبت أسباب أخرى دوراً بهذا الصدد، منها (الطنيجي،2010: 63) :

- سحب بريطانيا الحماية عن الإمارات.
- التهديد الإيراني باحتلال الجزر بالقوة.
- التهديد الإيراني بعدم الإعتراف بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: الرفض الخليجي لاحتلال الجزر وتأكيد السيادة: ترجع الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث إلى عام1840 م حين طرح وزير خارجيتها آنذاك فكرة أن جميع الجزر في مياه الخليج (126 جزيرة) تعود لبلاده وتقوم المبررات الإيرانية بملكيتها للجزر على محورين رئيسيين (الطنيجي،2010: 55-58):

1. أن الجزر قد خضعت في القرن الماضي (خلال عقدي السبعينات والثمانينات) لحكم جزء من قبيلة القواسم الذين كانوا قد هاجروا إلى الشاطئ الفارسي قرب لنجة منذ منتصف القرن الثامن عشر (1747) لكن هؤلاء القواسم كانوا من رعايا الدولة الفارسية ، وكانوا يحكمون هذه الجزر نيابة عن الحكومة الفارسية وذلك حتى عام 1887م ، وتدعي إيران أيضاً أن شيخ القواسم في لنجة واتباعه حصلوا على مواطنية فارسية قبل ممارستهم لسلطاتهم في الجزر ، لكن هذا الإدعاء لا يمكن إثباته من خلال الوثائق والوقائع التاريخية.

2. تعتمد إيران وبشكل قوي في ادعائها بملكية الجزر على خريطة أرفقت بمذكرة تقدم بها المفوض البريطاني في طهران مؤرخة في 27 يوليو 1888م وتظهر فيها الجزر الثلاث ملونة بنفس لون إيران ، وقد ظهرت أيضا الجزر ملونة بنفس ألوان فارس في خريطة اللورد كيرزون عام 1892م وفي خريطة المسح الهندية عام 1897م

وللرد على هذين الادعائين أوردت الوثائق البريطانية مذكرة لوزير الدولة البريطاني (مستر لاسيلز) بتاريخ 4 سبتمبر 1934م تنفي فيها تماماً الادعاءات الإيرانية وتضمنت فقرة نصها كالآتي" : وبالرغم من أن شيوخ نجد حكموا طنب وأبو موسى وكانوا خلال فترة معينة خاضعين للفرس ويمارسون سلطتهم كموظفين فرس، إلا أن هذه الحقيقة لم تكن السبب في ارتباطهم بالجزيرتين . إذ كانت قبيلة القواسم تمتلك طنب وأبوموسى منذ فترة طويلة وقبل تثبيت أقدامهم على الساحل الفارسي .

ولم يترك زعيم القبيلة (وكذلك الجزء الأكبر من القبيلة) مقره على الساحل المتصالح . وكانت حقوق شيوخ لنجة مستمدة من ارتباطاتهم العائلية والقبلية وليس من خلال مركزهم وموقعهم في بلاد فارس إذ كانت حقوقهم هذه مشتركة وخاضعة لحقوق شيوخ الساحل المتصالح . وعندما تم إزاحة شيوخ لنجة من فارس زالت معها الارتباطات التي كانت قائمة بين حقوقهم وبلاد فارس . أما بالنسبة للباقي فإن القواسم لم يعترفوا أبداً بأي سيادة فارسية على الجزر وقد تم إبراز الدليل الوثائقي على حقوقهم أمام الوكيل السياسي البريطاني على الساحل المتصالح (القحطامي،2002: 18).

لم تتردد الدول العربية في مساندة وتأكيد حق دولة الإمارات ، تجاه ملكيتها لجزر أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وكما حظيت السياسة الحكيمة لدولة الإمارات بالدعم الكبير من قبل الدول العربية ، والعالمية ، وكثير من المنظمات الإقليمية والدولية .

وقد أكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في بياناته الختامية للقمم التي يعقدها على ضرورة استجابة الجمهورية الإيرانية للدعوات الجادة والصادقة من دولة الإمارات ، ودول مجلس التعاون الخليجي ، ودول إعلان دمشق ، وجامعة الدول العربية ، ومن المنظمات ، والهيئات ، والتجمعات الإقليمية ، والدولية الأخرى ، الداعية إلى حل هذا النزاع سلميا ، كما أكد المجلس الأعلى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة

على هذه الجزر، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات ، والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة هذه الجزر ، ومطالبة الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث ، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة ، والتوقف عن إقامة المنشات وإزالة ما تم بناؤه ، وأدان إيران في استمرارها لممارسة الخروقات والتجاوزات ومحاولة تكريسها لاحتلال الجزر ، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، والقبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل .

وقد أكد مؤتمر القمة العربية في اجتماعاته على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ، ودعمها وتأييدها ومساندتها لكافة الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة هذه الجزر ، كما دعت الحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها لهذه الجزر ، والكف عن ممارسة سياسة الأمر الواقع بالقوة ، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، والقبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، كما تم تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة هذه القضية ، ووضع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية منذ العام 1993 ، قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران كبند دائم في جدول أعماله (القحطامي،2002: 13).

كما دعا الاتحاد الأوربي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع حول الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات ، التي تحتلها إيران ، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي ، أو من خلال المفاوضات المباشرة ، أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وقد أكد البرلمان الأوربي تأييده ومساندته لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من احتلال القوات الإيرانية لجزر أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، والتي تعود أحقيتها التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وقام البرلمان الأوربي بتكليف رئيس البرلمان بنقل هذا التأييد إلى حكومات الدول الأعضاء في البرلمان ، ولم تكتفِ الدول الأعضاء في البرلمان الأوربي بالتأييد ، بل وعدت بالقيام بالمساعي المناسبة ، لإعادة الجزر إلى الإمارات .

من الناحية الواقعية, اتضح للباحث أن إيران قد عززت موقفها في الجزر الثلاث على مدى التسعينات سواء بمنعها موظفي دولة الإمارات من دخول الجزيرة إلا بتصريح من السلطات الإيرانية أو فرضها قيود على دخول وخروج السكان ، فضلاً عن قيامها بتعزيز وجودها العسكري في جزيرة أبوموسى وتعيين حاكم عسكري لها بشكل يعني –بطريقة غير مباشرة – حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد دون مراعاة لما ورد في اتفاقية 1971م.

ويبدو أن إيران قد اتخذت إجراءاتها في تلك الفترة الأخيرة على أساس مواقف أمنية مبالغ فيها ، إذ اعتقدت أن الوجود الأمريكي المكثف إبان حرب الخليج الثانية وبعدها سينتهي إلى القيام بعملية عسكرية ضد إيران وبالتحديد تمكن الإمارات من استعادة تلك الجزر بالقوة وهو ما ثبت مع الوقت أنه غير صحيح، وهكذا اتخذت إيران قرارها – على ما يبدو – بأن يبقى الوضع على ما هو عليه ، وعلى المتضرر اللجوء للقضاء .

المطلب الثاني:

التطلعات العسكرية الإيرانية

تتسم العلاقات الخليجية– الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديد إلى حد التناقض، ففي الوقت الذي باتت فيه قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أحد أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن التباينات الحادة بين إيران ودول المجلس بشأن عدد من القضايا منها تسمية وأمن الخليج، بالإضافة إلى تباين المواقف الخليجية – الإيرانية تجاه الوضع في العراق، بالرغم من ذلك نجد أن التبادل التجاري بين إيران والدول الخليجية الست وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة يشهد تزايدا واضحا مقارنة بعلاقات إيران التجارية مع أطراف أخرى، فضلا عن كثافة التفاعلات السياسية التي شهدت ازدهارا ملحوظا إبان عهد الرئيس محمد خاتمي، الأمر الذي يعكس حقيقة مفادها أنه بالرغم من التباينات الثقافية والأيديولوجية، بل والعرقية بين إيران ودول المجلس الست تدرك الأخيرة أن الجمهورية الإسلامية التي تضم 70 مليون نسمة تعد واقعا لا مفر لتلك الدول من التعامل معه، بل إنها ستظل جارا أبديا للدول الخليجية الست، وما يحدث في إيران سواء على صعيد الداخل أو الخارج سيكون له تداعياته المباشرة على دول مجلس التعاون الخليجي (كشك،2004: 62).

ومع التسليم بطبيعة تلك العلاقات الخليجية– الإيرانية التي شهدت حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية، فإنه لا يمكن تفسير طبيعة ومسار تلك العلاقات بعيدا عن الدور الأمريكي في المنطقة، حيث أن له تأثيرا واضحا على مسار هذه العلاقات، الأمر الذي يعد معضلة رئيسية تواجه دول مجلس التعاون الخليجي. فمن ناحية تعد هذه الدول حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة من أكثر من جهة (الاتفاقيات الأمنية– منح بعض الدول الخليجية صفة حليف من خارج حلف الناتو)، ومن ناحية أخرى تدرك الدول الخليجية الست أهمية إيران وثقلها في المنطقة، ويمكن تبيان تلك

المعضلة بالتطبيق على مواقف الدول الخليجية من البرنامج النووي الإيراني (كشك،2004: 63).

ولتحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله في النقطتين التاليتين:

أولاً: تطلعات تطوير البرنامج النووي.

ثانياً: آثار طوير السلاح النووي.

أولاً: تطلعات تطوير البرنامج النووي: كانت الولايات المتحدة تراقب المشاريع النووية الإيرانية منذ فترة طويلة. ولم تتمكن إدارة كلينتون من عرقلة التعاون الإيراني الروسي في هذا المجال, الذي كشف عنه في العام 1995م, رغم كل الضغوط التي مارستها على روسيا, والتي وصلت إلى حد التهديد. كما أن التحذير الاستخباراتي والبحثي الأميركي من أن إيران ستمتلك ما بين العامين 2000م – 2005م القنبلة النووية يعود إلى العام 1992م. وفي العام 1995م, نفى هانز بليكس المدير العام السابق لوكالة الطاقة الذرية الدولية التي تشارك إيران في عضويتها, وجود استخدام إيراني غير سلمي للطاقة النووية (باروت،2006: 23).

ويشير جوزيف ناي مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي في بداية عام 1995, واصفاً المحاولات الإيرانية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومدى تأثير ذلك على جيران إيران, بقوله : "من الواضح أن إيران مصممة على تطوير أسلحة الدمار الشامل, بما ينطوي على مضاعفات خطيرة على الاستقرار في المنطقة, وربما على قدرتنا على حماية مصالحنا فيها... وسأكتفي هنا بالقول أننا استخلصنا من تجربة العراق أنه يمكن لدولة ما أن تعد برنامجاً سرياً يخالف التزاماتها والأعراف الدولية, وتجعلنا تلك التجربة نشك في قدرة عمليات التفتيش العادية على كشف برامج مشابهة في إيران" (كوردزمان،1996: 101).

بدوره يؤكد التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004م, أن إيران كانت تبدو – منذ أوائل التسعينيات – وكأنها ستكون الدولة الثانية التي ستدخل السلاح النووي إلى المنطقة بعد إسرائيل, في ظل انتهاء البرنامج النووي العراقي. أما تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لعام 1993م, فكانت تشير – استناداً على تحليل القدرات النووية فعلياً لديها ذلك العام – إلى إيران تحتاج إلى 8 أو 10 سنوات قبل أن تتمكن من تطوير سلاحها النووي,

لكنها قد تتمكن من تقليص هذه المدة إذا حصلت على مساعدة خارجية لبرامجها (أبو طالب، 2004 :136).

كما يشير التقرير الاستراتيجي العربي أن مثل هذه التقديرات, التي ظلت تتكرر على مدى العقد الماضي, تحيط بها ضجة واسعة يبدو معها, كل مرة, وكأن إيران تحاول الاقتراب من السلاح النووي, أو تقترب بالفعل من امتلاك القدرة على إنتاجه. لكن بعيداً عن ذلك, كان معروفاً أن إيران – حسب ما هو مؤكد على الأقل – لا تمتلك عملياً سوى قدرات نووية محدودة. وتعد أهم منشأة نووية في إيران هي مفاعل أبحاث نووي طاقته 5 ميجاوات, حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة في الستينيات, وبدأ تشغيله عام 1967م, بمركز الأبحاث النووية شمال غرب طهران. إضافة إلى أربعة مفاعلات أبحاث محدودة للطاقة, لا تزيد قدرة أكبرها عن 30 كيلو وات تقع جميعها في مركز أبحاث أصفهان النووي, مع وجود مشروعات نووية غير مكتملة في مناطق مختلفة من الدولة, أهمها منطقة بوشهر(فتحي، 2006 :328-329).

ويشير هيثم الناهي في كتابه حول السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط, أن التاريخ النووي الإيراني يعود لعام 1960م, حيث كان لإيران علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ففي غضون ذلك العام وبمساعدة أمريكية, أنشأ شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية, إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب إلا عام 1967م عندما الحق بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية. وبمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية من جامعة طهران, أهدته الولايات المتحدة الأمريكية مفاعلاً صغيرا بقدرة (5) ميجاواط لأغراض البحث, وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج (600) غرام من البلوتونيوم سنوياً من وقوده النووي المستهلك (الناهي، 2005: 280).

في الأول من يوليو 1968م, وقعت إيران معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأصبح ذلك التوقيع نافذا في الخامس من مارس عام 1970م. وقد اعترفت الفقرة الرابعة من المعاهدة "بأن لإيران الحق في إنتاج الطاقة النووية وتطويرها واستعمالها في الأغراض السلمية, دون تمييز يذكر, وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية اللازمة

لذلك". واستنادا إلى توقيع المعاهدة ونص الفقرة أعلاه, تمكنت إيران من استيراد ما تحتاجه من مصادر لبناء المفاعل النووي وللأغراض التي حددتها نص الفقرة الرابعة من المعاهدة ما بين إيران وبين مجلس الأمن بخصوص منع انتشار الأسلحة النووية(الناهي،2005: 281).

والمفارقة التي يجب الإشارة إليها هنا, أن البرنامج النووي الإيراني في الأساس فكرة أمريكية حصلت على دعم عملي مباشر من فرنسا وألمانيا وبريطانيا (أي الترويكا الحالية نفسها) التي تفاوض إيران لإيقاف برنامجها النووي, أثناء حكم الشاه السابق الذي وقع اتفاقات معها ألغتها أمريكا بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979, وفعلت ألمانيا الشيء نفسه بخصوص الاتفاقية المتعلقة بمحطة بوشهر ولم تنفذ اتفاقية محطة (دارخوين) (علي،2005: 99).

تطورت العلاقة الإيرانية الأمريكية النووية, بعد حرب أكتوبر عام 1973م, بسبب امتناع الشاه عن الدخول في لعبة استعمال البترول كأداة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية. وتمكنت إيران من ضخ بترولها إلى الأسواق العالمية وبكميات كبيرة سدت النقص الاحتياج المطلوب في وقته. ولهذا, عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مكافأة إيران من خلال التشجيع على تطوير برنامجها النووي السلمي, بحجة حاجة إيران في المستقبل إلى طاقة أخرى غير الطاقة النفطية, لسد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية. ومع عام 1975م, بدأ المشروع النووي الإيراني السلمي يأخذ طريقة لإنتاج الطاقة الكهربائية حين أصدر معهد ستان فرد للبحوث التابع للحكومة الأمريكية تقريراً جاء فيه "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد إيران على بناء 5 – 7 مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية". وعليه, قامت الشركات الأمريكية خلال ثلاثة أشهر من هذا التقرير ببناء تلك المفاعلات في أماكن متفرقة من إيران(السري،1999: 46).

صعّد الشاه طموحه النووي في العام 1976 بإطلاق برنامج لبناء 20 مفاعلاً نووياً لإنتاج الطاقة بدأه ببناء مفاعلين في بوشهر بقدرة 1200 ميجاوات لكل منهما بلغت نسبة الأشغال المنفذة في مفاعل (بوشهر 1) 85 في المائة وفي مفاعل (بوشهر 2) حوالي 50 في المائة في شهر فبراير 1979. عندما أطاحت الثورة الإسلامية بحكومة الشاه, علقت البرنامج النووي الإيراني, ثم جاءت الحرب العراقية – الإيرانية ليتولى سلاح الجو العراقي قصف

المنشآت النووية في بوشهر ست مرات (في مارس 1984, وفبراير 1985 ومـــارس 1985 ويوليو 1986, ومرتين في نوفمبر 1987) الأمر الذي أدى إلى تدمير المنطقة المركزية لقلب المفاعلين النوويين هناك, ويسود الاعتقاد بأن الشاه كان يسعى, في ظـــل البرنـــامج النـــووي السلمي الذي شرع به, إلى امتلاك إيران لأسلحة نووية, فقد ذكر مؤسس وأول رئيس لهيئـــة الطاقة النووية الإيرانية بين عامي 1974 و 1978 الدكتور أكبر اعتماد, أن تجارب هادفـــة لإنتاج اليورانيوم المخصب من الوقود النووي المستهلك باستخدام مواد كيميائية قد نفذت فـــي معهد بحوث الطاقة الذرية. كما ذكر أسد الله علام, الوزير المخضرم والمقرب من الشاه فـــي مذكراته رغبة الأخير الشديدة في حيازة سلاح نووي وأنه عمد إلى تشكيل فريق من مركـــز طهران للبحوث النووية متخصص في تصميم الأسلحة النووية (الزيات،2006: 62).

كانت الولايات المتحدة تراقب تطور العلاقات النووية الإيرانية السلمية, وتحـــاول أن تتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير سلاح نووي, فعندما واجهت الولايات المتحـــدة تحديات الشاه بعقد اتفاقيات مع الهند وفرنسا تؤدي إلى الاستغناء عن الخبرة الأمريكية نووياً, أرسلت في أكتوبر 1977م ممثل وزارة الخارجية سدني سوبر للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني, وتم الاتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيـــران والـــدول الأخرى, بشرط أن تقوم أمريكا بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء. وتم التوقيع علـــى شراء هذه المفاعلات رسمياً في يوليو 1978م, وتضمن الاتفاق أيضاً تزويد إيران بكـــل مـــا تحتاجه هذه المفاعلات, بما في ذلك الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساســـية. إلا أن هذا العقد لم يُنفذ وصادرات الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات كجزء من سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها, بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه وإلغاء رئيس الوزراء حينذاك مهدي بزركان العقد عام 1979م (الناهي،2005: 283).

شهدت الفترة ما بين عامي 1979 – 1983, توقفاً تاماً للبرنامج النـــووي الـــسلمي الإيراني, نتيجة لإيقاف ألمانيا تعاونها مع إيران, وانسحاب مجموعة يوروديف الفرنسية مـــن مشروع بناء مفاعل نووي بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران, وكذلك هـــروب العديـــد مـــن علماء الذرة الإيرانيين, ونجاح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها خـــلال الحرب بين البلدين, مما دعا الخميني لإصدار أوامره بإلغاء البرنامج النووي الإيرانـــي, وإن

كان مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران قد ظل يعمل لإعداد متخصصين في هذا المجال (فتحي،2006: 332).

في العام 1984, أخذت إيران في التفكير بإحياء برنامجها النووي, مع إدراكها الحاجة للتخطيط الاقتصادي البعيد المدى, حيث أعلنت الحكومة الإيرانية أول خطة من خطط التنمية الخمسية الخاصة بها والتي تضمنت إعادة تشغيل البرنامج النووي الإيراني بمساعدة من الهند, التي وفرت لإيران الهامش الذي يبعدها عن الانحياز نحو أحد قطبي السياسة الدولية حينها (الولايات المتحدة, الاتحاد السوفييتي), ومع تقدم البرنامج النووي في السنوات اللاحقة حصلت إيران على مساعدات من دول أخرى مثل ألمانيا والصين وكذلك الاتحاد السوفييتي. الذي واصل دعمه من خلال روسيا في التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن (فتحي، 2006: 332).

ويشير أنتوني كوردزمان أن معظم أراء المحللين والخبراء الغربيين انصبت بتفسيرها لعودة الحكومة الإيرانية للتفكير بإحياء برنامج الأسلحة النووية الذي بدأه الشاه, إلى الحرب العراقية الإيرانية, وخصوصاً بعدما استطاع العراق تطوير العديد من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية, مما دفع إيران لتنفيذ العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالسلاح النووي, كما عملت على تعزيز قدرات مؤسسة الطاقة الذرية التي أنشأها الشاه عام 1974م, وتوفير الدعم المالي لمراكز البحوث النووية في الجامعة الإيرانية (كوردزمان،1996: 101).

ويؤكد ذلك أن رئيس مجلس الشورى (هاشمي رافسنجاني) الذي كان يشغل أيضاً منصب القائم بأعمال القائد العام للقوات المسلحة, قد أصدر أمره في عام 1987م, حينما كانت الحرب العراقية الإيرانية تمر بمراحلها النهائية, بإجراء دراسة بشأن إمكانية امتلاك إيران السلاح النووي ووسائل إيصاله. وينسب له في بعض التقارير التي نشرت عام 1988م, قوله في لقاء مع قادة القوات المسلحة الإيرانية, إن الحرب مع العراق قدمت لإيران دروساً هامة مؤداها أن القانون الدولي هو عبارة عن قصاصات من الورق فقط, وإن إيران يجب أن تسعى إلى امتلاك الأسلحة البيولوجية والكيميائية (محمود،2005: 89).

ثانياً: آثارتطوير السلاح النووي: *تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج كما يلي(المعهد الدولي للدراسات، 2005: 23):*

1- تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج: مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويوضح الجدول التالي مدى الخلل في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيراني.

جدول يوضح الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	201 آلاف منهم 75 ألفا حرس وطني	900 من بينها 315 ام – ايه 2 ابرامز	33 بطارية نحو نصفها 1 – هوك	294 منها 174 أف – 15	34	--	20	27.2
الإمارات	50500	516 من بينها 360 من طراز ليكيوك	8 منها 3 بطاريات هوك	106	18	--	--	
عمان	41700	153	50	40	13	--	--	2.4
الكويت	15500	290 منها 218 م – 1 ايه 2	10 بطاريات منها 4 هوك	81 منها 40 أف ايه 18	10	--	5	3.3

		ابرامز						
قطر	12.300	30	75 سام أرض جو منها 12 ستنجر	18	7	--	--	1.5
البحرين	11.000	140	بطاريتان	34 منها 22 أف – 16	11 بينها قرقاطة	--	--	0.315
العراق	نعاني القوات العراقية التقليدية والتسليح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من 30 ألف جندي، القوات الحالية هي نحو 10 آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي							
إيران	540.600	1565	76 بطارية منها واحد هوك وبعضها ستنجر	306	59 منها 10 هودونج و 40 بوجامر	3 من طراز كليو	--	9.1

(المعهد الدولي للدراسات ، 2003-2004: 25-26)

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة (شهاب 3) في يوليو 2005، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000كم)، بالإضافة إلى ما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حاليا بإنتاج أكثر من 80 بالمائة من أسلحتها الثقيلة.

أما الثانية فهي: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول "لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال

استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحـــدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.

2- صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج: من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسئولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلا عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات(عويس،2001: 75-77):

أولها: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي أكد عليه يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة (كابوس) لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث."

وثانيها: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.

وثالثها: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولا إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية.

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية الست لم تقر "آلية واضحة" للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي (مبيضين،2008: 351-353) :

على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج النووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية "أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أنه أضاف "لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة". وتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أن اتخاذ الدول الخليجية الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي. ومن كان الموقف الرسمي

الخليجي في شكل مبادئ وعموميات دون الإشارة إلى طرف لذاته ويتضح ذلك من خلال البيانات الختامية للقمم الخليجية.

دعا البيان الختامي للقمة الخليجية التي عقدت في يناير 1992 إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في منطقة الخليج، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته.

إلا أن بيان القمة التي عقدت في الدوحة عام 1996 قد نص صراحة على إيران، حيث أشار البيان إلى "قلق المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء وبناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية تقليدية وغير تقليدية تفوق الاحتياجات الدفاعية المشروعة"، أما البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي عام 1997 فقد عاد إلى العموميات مرة أخرى حيث أعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار برامج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وطالب بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منظمة الخليج منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية"، وقد تكرر المعنى نفسه في بياني قمتي عام 2003 و 2004 مع مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي.

وفي الإطار نفسه جاءت مواقف الدول الخليجية الست من البرنامج النووي الإيراني، فمن خلال استقراء التصريحات الخليجية الرسمية يلاحظ أن هناك موقفا رسميا خليجيا معلنا إزاء برنامج إيران النووي مفاده رفض امتلاك الجمهورية الإسلامية لقدرات نووية إلا أن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي حتى أنه خلال زيارة جون بولتون للمنطقة فإن تلك الدول اقتصر دورها على المداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي مع إمكانية قيام بعض الأطراف بدور الوساطة بين طهران وواشنطن لتأمين المحادثات بينهما.

وتعكس تصريحات المسئولين في بعض الدول الخليجية مواقف تلك الدول من الملف النووي الإيراني، فيقول الوزير المسئول عن الخارجية العمانية يوسف بن علوي "نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، نحن دول ليست كبيرة وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا محن أي صراع بين الكبار"، وأضاف أن "البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميجاوات"، وحول المعنى نفسه أكد أمير دولة قطر خلال إحدى زياراته للولايات المتحدة "إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج"، وذلك دون الإشارة

صراحة إلى إيران، كما كانت مواقف دولة الكويت الرسمية والشعبية أكثر حدة، ففي تصريح له اعتبر وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح أن "إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل" مضيفا أن "هذه مسألة خطيرة"، ومن جانبها ناقشت لجنة شئون البيئة في مجلس الأمة الكويتي تقارير بشأن المخاطر البيئية التي يمثلها المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وهو الأمر الذي أكده النائب محمد الصقر رئيس لجنة الشئون الخارجية في مجلس الأمة بالقول "هناك هواجس من المفاعلات النووية القائمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225 – 250 كيلومترا من الكويت ووسائل الأمان فيه." (القبس الكويتية، 2011: 3/7)

ونستخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها أن الدول الخليجية الست، بالرغم من قلقها من البرنامج النووي الإيراني فإنها لن تستطيع المشاركة في أي عمليات ضد إيران دون قرار واضح من مجلس الأمن، وذلك انطلاقا من العلاقات المتنوعة بين طهران والدول الخليجية الست، بالإضافة إلى التدهور الحالي للأوضاع الأمنية في العراق.

المبحث الثاني:

الأيديولوجيا الإيرانية والوجود الأجنبي في الخليج

لا يمكن تحديد أسس سليمة للعلاقات الإيرانية الخليجية من دون تحديد مفاهيم الأسس الإيديولوجية التي يعتنقها الطرفان. وعن ذلك نرى لزاماً علينا أن نبحث بعمق، وبحيادية، أية إيديولوجيا تعتنقها إيران أو الدول الخليجية.

إن تناقض الإيديولوجيا بين الطرفين وبالذات الايديولوجيا الدينية التي يؤمن بها نظام ولاية الفقيه في إيران، يجعل من احتمالات بناء علاقات سليمة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي أمراً بعيداً.

ولأنه في هذه المرحلة، بين إيديولوجيا التوسع على حساب الآخر، كما تؤمن ولاية الفقيه، وإيديولوجيا احترام الحق بتقرير المصير، كما تؤمن دول الخليج، مسافة من التناقض فستبقى عوامل التنافر أقوى من عوامل التلاقي سائدة، وبالتالي ستكون العلاقات الخليجية الإيرانية على حدود الاحتراب والتوتر.

إذن تتسم العلاقات الخليجية – الإيرانية بالتعقد والتشابك الشديدين إلى حد التناقض، ومع التسليم بطبيعة هذه العلاقات التي أخذت طابعاً جديداً بعد نجاح الثورة الخمينية، وفقاً للمتغيرات الاقليمية والدولية، فإنه والحالة هذه لا يمكن تفسير طبيعة ومسار تلك العلاقات بعيداً عن الدور الأمريكي الذي فرض نفسه بقوة في المنطقة بعد احتلاله للعراق حيث أن له تأثير واضح على مسار هذه العلاقات، الأمر الذي يعد معضلة رئيسية تواجه دول الخليج بما فيها إيران.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث سنتناوله من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأيديولوجيا الإيرانية الدينية.

المطلب الثاني: الوجود الأمريكي في الخليج.

المطلب الأول:

الأيديولوجيا الإيرانية الدينية

هناك عدة عوامل دفعت بإتجاه التقارب بين إيران ودول مجلس التعاون رغم أن قضية الجزر بقيت على حالها, لتشكل القضية الرئيسة التي تعترض سبيل العلاقات الحسنة التي يجب أن ترتبط بها دول الجوار في الخليج العربي, إلا أن هنالك مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد وتنعكس سلبياً على العلاقات بين دول الجوار في الخليج, وإن كانت هناك مظاهر تبعث أحياناً على الارتياح بين هذه الدول كالزيارات الرسمية وغير الرسمية من الجانبين وتوقيع اتفاقيات في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية, لكن لغة تصدير الثورة التي جاءت بها إيران بطابع خميني أزعجت الطرف العربي في الخليج, وأدت إلى تنامي مطالب الشيعة وخاصة بعد عام 2003 في دول مجلس التعاون تناغماً مع التصريحات الإيرانية.

وفي هذا المطلب سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما :

أولاً : تصدير الثورة الإسلامية

ثانياً : تنامي مطالب الشيعة بعد عام 2003

أولاً: تصدير الثورة الأسلامية: *يقصد بتصدير الثورة وفقا لتعبير الخمينى تصدير حماس إيران للإسلام، فهو يؤمن بأنه بتصدير هذا الحماس للجماهير الإسلامية تنهض وتخلص نفسها من النظم الفاسدة . ويرى الخمينى أن تصدير الأفكار بالقوة ليس تصديرا ، وأكد قادة إيـــران أن هدف الثورة العالمى لايتحقق إلا بالدور الإلهامى وليس بالتدخل فى شئون الدول. فالنموذج هو الثورة التى خلقها الشعب الإيرانى ويرى بعض الساسة الإيـــرانيين أن إيـــران تـــستطيع تصدير الثورة بشكل أفضل من خلال تقديم النموذج وتعليم المستضعفين كيف أن الإيـــرانيين نهضوا ضد الامبريالية والطغيان على الرغم من أن بعض الإيرانيين لايؤمنون بتصدير الثورة بالبلاغة وحسن البيان .*

وتبنى المتشددون أسلوب التصدير العسكرى للثورة فى أجزاء من العالم الإســـلامى ، واستخدم الإيرانيون مواسم الحج المتتالية لنشر أفكارهم الثورية ، ووجـــه خـــومينى حديثـــه

للدبلوماسيين الإيرانيين بقوله سيكون مصدرنا الإسلام عندما نساعد الجماعات الإسلامية فـــى هذه البلدان وهذه مسئولياتكم والواجب الذى يجب أن تقوموا به أنه ضرورة . كما أن خومينى قد أعطى تصدير الثورة دورا دعائيا فقد صرح آية الله خمينى فى المؤتمر العـــالمى الثـــانى لخطباء الجمعة بقوله " يجب أن تنافسوا إيران يجب ان تنادوا الشعب للتمرد كما فعلت إيران".

وأعلنت دول الخليج عن تخوفها من إعلان آية الله الخمينى " بأن الإسلام لايتفـــق مـــع النظام الملكى ". وزاد من حدة تلك التصريحات الخطب الحماسية المتعصبة التى يشجب فيها المسؤولون الإيرانيون جميع النظم السياسية فى الخليج ويتهمونهـــا بأنهـــا أدوات للاســـتعمار الأمريكى (الخميني، د.ت: 51).

واعتبرت الجمهورية الاسلامية الإيرانية مبدأ تصدير الثورة الإيرانية ومساندة حركـــات المعارضة الراديكالية خاصة ذات التوجه الإسلامى وبالذات الشيعية منها فى الدول المجاورة أسلوباً لهذا الهجوم الوقائى مستغلة البريق الأيديولوجى للثورة فى سنواتها الاولى . وســـعت لاستخدامها كأسلوب توحيدى إقليمى فى مواجهة العامل القومى العربى . فالوضـــع الأمثـــل للريادة الإيرانية فى محيطها الإقليمى بل ولزعامتها وجود نظام إقليمى إسلامى لذلك فإن إيران تسعى إلى توظيف دعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها فى علاقاتهـــا مـــع الأطـــراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهدافها ومصالحها ويمنع الحكومات المعادية لها من التدخل فـــى شئونها الداخلية.

فمنذ الأيام الأولى لقيام الثورة الإيرانية طالب التيار الداعى لتصدير الثـــورة باعتبـــار تصديرها إحدى سبل حمايتها فى الداخل وبعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للنموذج الإيرانى ، بل بتقديم مساعدات والدعم لقوى سياسية خارج إيران وخاصة القوى المعادية للنظم القائمة فى العالم الإسلامى لإنشاء حكومات على النمط الإيرانى . وأدى اعتبار خمينى الولايات المتحدة العدوالأول لإيران " الشيطان الأكبر " بالجمهورية الإسلامية منذ البداية لدعم جماعات العنف السياسى بالشرق الأوسط وتوجيهها ضد المصالح الأمريكية لكسب نقاط فى المواجهـــة مـــع الولايات المتحدة ، وطالب خمينى منذ البداية بتكرار الثورة الإيرانية فى البلـــدان الإســـلامية الأخرى كخطوة أولى نحو التوحد مع إيران فى دولة واحدة يكون مركزها إيران فى المواجهة مع من أسماهم بأعداء الإسلام فى الشرق والغرب . والتزم بتدمير مـــن أســـماهم بالأنظمـــة

الفاسدة التى تقمع المسلمين ، واستبدالها بما اعتبرها حكومات إسلامية . ورأى أن للثورة الإيرانية دورا عالميا لمساندة المحرومين وأكد على ضرورة تصدير الثورة لكل مكان ، وتعهد خمينى بتصدير الثورة الإيرانية إلى كافة أرجاء العالم الإسلامى كما أكد خمينى أن عدم تصدير الثورة الإيرانية سيضعفها أمام الأعداء، وبالرغم من أن نداءات خمينى تميزت بالمثالية فإنها فى مواضع أخرى حرضت الشعوب والتنظيمات السياسية الإسلامية على إسقاط حكوماتها التى اعتبرها ضالعة فى تنفيذ ما سماه بمؤامرات الاستكبار العالمى كما وجه خمينى بيان للطلبة الإيرانيين بالخارج يحثهم على نشر الثورة الإيرانية الإسلامية للعالم لكى تتشكل حكومة عالمية واعتبر بعض أنصار الثورة الإيرانية أن من واجب الثورة الإيرانية نصرة المستضعفين فى العالم الإسلامى بل وفى جميع أنحاء العالم (نصر الله، 1985: 10).

واتفقت معظم الأدبيات الثورية الإيرانية مند قيام الثورة الإيرانية فى العام 1979م على تصنيفها لمعظم حكام البلدان الإسلامية بأنهم يمارسون الاستكبار على شعوبهم مثلهم فى ذلك مثل الحكومات الغربية ، وحثت تلك الشعوب على التخلص من حكوماتها التى تخدم مصالح أعداء الإسلام وأبرزت النموذج الإيرانى بوصفه النموذج الثورى الإسلامى الوحيد ، وبالتالى فهى ملزمة بمساندة الحركات الإسلامية الراديكالية فى جميع أنحاء العالم الإسلامى مما يجعل تصدير الثورة واجبا دينيا وليس مجرد هدف سياسى ويتطلب ذلك من الجمهورية الإسلامية تقديم الدعم المالى والعسكرى والتلقين العقائدى لهذه الحركات وعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للثورة (غريب، 2010: 8-9).

ودعا مجلس الدفاع الأعلى فى إيران إلى ثورة إسلامية عالمية تقف فى وجه إسرائيل والولايات المتحدة وحلفائهما فى المنطقة يكون قوامها الحركات الإسلامية المعارضة فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى . وانعكست تلك الاراء فى الدستور الإيرانى الذى نصت ديباجته على أنه من ضمن أهداف الجمهورية الإسلامية السعى مع الحركات الإسلامية والجماهيرية لبناء الأمة العالمية . وإنقاذ المحرومين فى كل مكان. وأعطى الدستور الإيرانى الحرس الثورى والجيش فى الجمهورية الإسلامية مهمة النضال من أجل توسيع " حكم الله " فى كافة أرجاء العالم . وأكدت المادة الثالثة من الدستور الإيرانى على " الدعم المطلق لمستضعفى العالم " كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية . وأشارت المادة 154 من

الدستور على التزام إيران العمل على إقامة حكومة الحق والعدل فى أرجاء الأرض وحماية الكفاح الشرعى للمستضعفين بالرغم من أن الدستور الإيرانى ينص فى مواضع أخرى منه على عدم تدخل إيران الثورة فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأكد العديد من المسؤولين الإيرانيين بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تأمن من مؤامرات الدول الكبرى إلا إذا حدثت ثورات مماثلة فى العالم الإسلامى وأشارت أغلب قيادات الثورة الإسلامية إلى تصدير الثورة إلى ما أسموها بالدول العميلة للشرق والغرب (نصر الله، 1985: 17).

والملاحظ مما سبق أن مثل هذه التصريحات تتناغم مع مطالب الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا التناغم ربما يبعث على تثوير هذه الفئة في دول مجلس التعاون, الأمر الذي يعتبر مقلقاً لدول مجلس التعاون وتتأثر طبيعة العلاقات بتصريحات الزعامة الإيرانية حول تصدير الثورة.

ثانياً: تنامي مطالب الشيعة بعد عام 2003: *لقد أصبحت التطورات المتعلقة بوضع الشيعة العرب، بشكل عام، والأقليات الشيعية في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، تحظى باهتمام كبير، في ضوء الكثير من الأحداث والتحولات التي شهدها الوطن العربي ومنطقة الخليج والشرق الأوسط, بدءاً من عام 2003، وأهمها الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق, وبداية التمكين السياسي للشيعة هناك, والتغيرات التي لحقت بإيران وسياستها الإقليمية, وموقع البُعد المذهبي الشيعي فيها, وحرب تموز / يوليو 2006 بين إسرائيل وحزب الله اللبناني الشيعي, والضغوط الأمريكية من أجل التغيير والإصلاح في الوطن العربي في عهد بوش الابن, والمواجهة بين النظام اليمني والحوثيين, وغيرها من الأمور التي أبرزت دور الشيعة الإقليمي, ولفتت النظر إليه بشكل غير مسبوق, وهو ما دفع البعض إلى الحديث عن "هلال شيعي" أو "صحوة" الشيعة في الشرق الأوسط, وكيف أنهم أصبحوا رقماً أساسياً في تفاعلات وتوازنات وتطورات المنطقة (الشرق الأوسط،2011: 4/5).*

من القضايا المهمة المطروحة في الحديث عن الشيعة العرب بشكل عام, وشيعة البلدان الثلاثة بشكل خاص, وطبيعة علاقاتهم الداخلية والخارجية وتوجهاتهم السياسية وطريقة

الحكم التي جاء بها آية الله الخميني في إيران بعد الثورة الإيرانية عام 1979, وهي نظرية "ولاية الفقيه", وهذا يعود إلى اعتبارين أساسيين (عثمان،2002: 13-14) :

الاعتبار الأول : يتعلق بالعلاقة بين الشيعة العرب وإيران, وتطرح هنا مسألة "الولاء" على اعتبار أن نظرية "ولاية الفقيه" تجد تطبيقاً عملياً لها في إيران منذ الثورة, وقد أثارت حماسة لدى قوى شيعية عربية عديدة بدرجات مختلفة منذ عام 1979.

الاعتبار الثاني : هو أن الأيديولوجيا السياسية التي تؤمن بها جماعة شيعية عربية معيّنة تؤثر في نظرتها إلى نظام الحكم في البلد الذي تعيش فيه, وتعد من المحددات المهمة في علاقاتها به وموقفها منه.

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ثلاثة أمور كالآتي (شحاته،2011: 42-47) :

1 – على الرغم من الدور الرئيسي الذي قام به رجال الدين الشيعة في نشأة القوى والحركات السياسية الشيعية في البحرين والكويت والعربية السعودية, فإن هذا لا يشير على موقف واحد لهذه القوى من "ولاية الفقيه" ؛ فهناك قوى تؤمن بنظرية "ولاية الفقيه" العامة وليست المطلقة التي جاء بها الخميني, مثل جمعية العمل الإسلامي في البحرين, التي تؤكد "ولاية الفقيه" وولاية الأمة على الفقهاء لأنهم جاؤوا من الأمة, وقوى لا تعطي أي دور خاص للفقهاء في العمل السياسي وإن كانت تلتزم بمرجعية دينية في مجال السياسة, مثل جمعية الوفاق الوطني في البحرين, وهذا على خلاف موقف تيار شيعي عربي يمثله حزب الله اللبناني, الذي يؤمن بـ"ولاية الفقيه" المطلقة وقيادة الولي الفقيه في إيران, وإن كان هذا لم يمنعه عملياً من الانخراط في العملية السياسية اللبنانية وفق قواعد وأسس تختلف جذرياً عن مبادئه الأيديولوجية.

2 – إذا كانت القوى الشيعية في البحرين والكويت والعربية السعودية قد تأثرت, بدرجات مختلفة, بنظرية "ولاية الفقيه" حينما قامت الثورة في إيران, فإنها قامت بحركة مراجعة, وبتحول عن هذه النظرية خلال السنوات التالية ؛ ففي العربية السعودية, بدأت الحركة السياسية الشيعية منذ عام 1989 تراجع أفكارها التي ظلت تعتنقها أعواماً طويلة ؛ فبعد أن كانت ترتبط بالرساليين الطلائع وتؤمن بـ"ولاية الفقيه" المطلقة وتسمّي نفسها منظمة الثورة

الإسلامية, أخذت تقدم مشروعاً إصلاحياً وطنياً بعيداً عن أيديولوجية "ولاية الفقيه", وكانت المشاركة الفاعلة من قبل قياديين سابقين في الحركة, في العرائض التي قُدمت على الحكم السعودي, مثل عريضة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" في كانون الأول/ديسمبر 2002, والعريضة الشيعية "شركاء في الوطن" في نيسان/إبريل 2003, ووثيقة الإصلاح الدستوري في كانون الأول/ديسمبر 2003, تعبيراً عن واقع التحول الذي لحق بها, حيث أكدت هذه العرائض الانتماء الوطني, وأن العربية السعودية هي الوطن النهائي الذي "لا بديل عنه ولا ولاء لغيره", كما جاء في عريضة شركاء في الوطن (ناصر، 2011: 39).

وعلى المستوى البحريني, فإن جمعية الوفاق الوطني الإسلامي, التي تشكلت عام 2001 تجاوباً مع المشروع الإصلاحي الذي بدأ عام 1999, لا تستند إلى المرجعية السياسية الإيرانية, وهذا ما أشار إليه أمينها العام الشيخ علي سلمان بقوله : "إن شيعة البحرين, لهم رؤيتهم الخاصة, ولهم قرارهم الديني الخاص, ولهم قرارهم المرجعي الخاص, ولذلك فإنهم لا يرتبطون بالسيد خامنئي, المرشد الأعلى الإيراني, كمرجعية سياسية أو كولي فقيه لهم بقدر ما إذا كان هناك مقلدون له, وكذلك لا يرتبطون بأي مرجعية أخرى كارتباط سياسي" (ناصر، 2011: 36).

فضلاً عمّا سبق, قام عدد من المثقفين والناشطين الشيعة العرب, ممّن أطلقوا على أنفسهم "أبناء الشيعة من الجيل الجديد", بإصدار بيان مهم في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تحت عنوان "نحو تصحيح مسار الطائفة الشيعية في الوطن العربي", رفضوا فيه "ولاية الفقيه" وقالوا "لا نعتقد بما يسمّى ولاية أمر المسلمين أو النيابة عن الإمام المعصوم بأي عنوان, ولاؤنا فقط لأوطاننا وشعوبنا وأمتنا". وأشاروا كذلك إلى رفض "تدخّل الفقهاء ورجال الدين في جميع شؤون الحياة تحت شعار الإسلام دين ودولة"... و"ندعوهم إلى عدم إقحام أنفسهم في شؤون وتخصصات فقهاء العلوم الأخرى كالعلوم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحقوقية أو الإدارية".

وقد حمل البيان تواقيع 11 كاتباً وناشطاً شيعياً من العربية السعودية والكويت والعراق, حيث رفضوا, إضافة إلى نظرية "ولاية الفقيه", نظام المرجعية والتقليد, أو دفع الخُمس للفقهاء تحديداً.

تنبع أهمية هذا البيان من عدة اعتبارات, هي (مركز الأمارات للدراسات، 2002: 22) :

*أنه ينال من هيمنة رجال الدين الشيعة "الفقهاء", الذين يؤدون دوراً مركزياً في إطار نظرية "ولاية الفقيه", لصالح المثقفين والشباب الشيعة الذين يتبنّون فكراً مستقلاً مخالفاً لهذه النظرية. ولعل هذا هو ما يفسر انتقاد عدد من مراجع ورجال الدين الشيعة للبيان ووصفهم له بأنه "فقاعة إعلامية", أو اتهام موقّعيه بالتحامل على الفقهاء والنقد "الاعتباطي" لـ "ولاية الفقيه".

*كسر هذا البيان محرمات, وأخضع بعض المسلّمات الشيعية للمراجعة, وهذا من شأنه أن يحدث أثراً مهماً في مسار الفكر السياسي الشيعي بشكل عام.

*بعض الذين تبنّوا البيان ووقّعوه من الكتاب والمفكرين هم أصحاب اجتهادات فكرية في مجال الفكر السياسي الشيعي, وخاصة في ما يتعلق بالإمامة و"ولاية الفقيه", مثل أحمد الكاتب الذي شكّك في وجود الإمام الغائب أصلاً.

3 – إن تفاعل القوى السياسية الشيعية في كل من البحرين والكويت والعربية السعودية, مع المتغيرات المحيطة خلال السنوات الماضية, يشير على أن التيار السياسي الشيعي الرئيسي في البلدان الثلاثة يتجه نحو تغليب البراغماتية السياسية على ألأيديولوجيات السياسية على الأيديولوجيات السياسية – المذهبية, وإلى الاندماج في الوطن والمشاركة السياسية, والتماهي مع الحركة المطلبية الوطنية على حساب نزعات الانعزال أو التوجه إلى الخارج.

وهناك أسباب كثيرة تفسر مثل هذه التحولات, لعل من أهمها (شحاته،2011: 37-38) :

أ – تراجع الزخم الأيديولوجي لنظرية "ولاية الفقيه" في إيران, في ضوء الانتقادات التي تعرضت لها من قبل بعض المراجع في إيران نفسها ومن مدينة قم, هذا فضلاً على المشاكل والأزمات التي أنتجها تطبيق النظرية في الواقع السياسي الإيراني والانقسامات التي أحدثتها.

ب – المشاكل التي واجهت وتواجه هدف تصدير الثورة إلى الخارج, وهو ما أدى إلى تراجعه في أولويات السياسة الإيرانية, استجابة لمقتضيات التعامل مع المتغيرات المحيطة بعد موت

الخميني, على الرغم من أن محمود أحمدي نجاد حاول إحياءه منذ أن جاء إلى الرئاسة في إيران عام 2005.

ج – رحيل الروّاد الكبار لنظرية "ولاية الفقيه" في المنطقة العربية, وكان أبرزهم السيد محمد الشيرازي, الذي رحل في كانون الثاني/يناير 2001, وقد ساعد هذا على تحوّل الكثير من القوى الشيعية العربية إلى مراجع لا تؤمن بـ"ولاية الفقيه" المطلقة.

د – بروز المراجع الشيعية المعارضة لـ "ولاية الفقيه" بمفهومها الإيراني, وتزايد دورهم, خاصة المرجع الشيعي العراقي آية الله على السيستاني, الذي ظهر على الساحة العراقية والعربية بقوة بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003.

هـ– رغبة الشيعة العرب في تأكيد وطنيتهم وفي بناء الثقة مع السنّة في البلدان التي يعيشون فيها. في هذا الإطار, فإن بيان "نحو تصحيح مسار الطائفة الشيعية في الوطن العربي" الذي أصدره "أبناء الشيعة من الجيل الجديد", السابق الإشارة إليه, أكد أن الغرض من المراجعات التي وردت في البيان هو وضع "حجر الأساس لبدء عهد جديد من العلاقة الإيجابية المثمرة بين الشيعة العرب ودولهم الوطنية وإخوانهم المواطنين فيها" و "القضاء على كافة معوقات انسجام الشيعة مع أوطانهم وإخوتهم في الدين والوطن والأمة والإنسانية". وتنبع أهمية ذلك من أن النظام السياسي الذي ظهر في إيران بعد عام 1979 تأسيساً على نظرية "ولاية الفقيه", كرّس في دستوره وهويته السياسية البُعد الطائفي, وحافظ على "ثوابت السياسة القومية للدولة الفارسية".

تتأثر نظرة الشيعة في البحرين والكويت والعربية السعودية إلى حكوماتهم ونظرة هذه الحكومات إليهم وتعاملها معهم بالأوضاع الديمغرافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي يعيشونها. وفي هذا السياق, يمكن القول إن في الوقت الذي تتفق فيه آراء البلدان الثلاثة حول حقيقة أن التشيّع فيها يسبق إنشاء الدولة الحديثة في كل منها, فإنها تتباين من حيث أوضاع الشيعة فيها, حيث يمثّل الشيعة غالبية السكان في البحرين, ونحو 20 بالمئة في الكويت, وما بين 15و20 بالمئة في العربية السعودية, مع الأخذ في الاعتبار أن هذه النِسب تختلف من مصدر إلى آخر. وفي الوقت الذي يشكو الشيعة في البحرين والعربية السعودية

تمييزاً اقتصادياً ضدهم, فإن الشكوى غير موجودة في الكويت التي تشهد اندماج الشيعة بصورة كاملة في نشاط البلد الاقتصادي والتجاري. وعلى المستوى الديني, يتمتع شيعة البحرين بمساحة كبيرة من الحقوق الدينية – المذهبية مقارنة بأقرانهم في العربية السعودية وحتى في الكويت, إلا أنهم غير راضين سياسياً مقارنة بالشيعة الكويتيين. وعلى المستوى السياسي, يبدو الشيعة في الكويت الأقل شكوى من وضعهم السياسي, في حين تتصاعد هذه الشكوى بشكل كبير في العربية السعودية التي يعاني الشيعة فيها تهميشاً سياسياً شبه كامل, وكذلك في البحرين التي لا يحصل الشيعة فيها سياسياً على ما يتناسب مع أغلبيتهم العددية. أما على المستوى الجغرافي, فإن الأمر يبدو أكثر تأثيراً من الناحية السياسية في العربية السعودية. نظراً إلى تركز الشيعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط, في حين إنهم يشتكون من أوضاع اقتصادية سيئة, ومن ثم يتقاطع البُعد الجغرافي مع البُعد المذهبي والبعد الاقتصادي في المسألة الشيعية في البلاد, وهو ما يجعلها أكثر تعقيداً (ناصر،2011: 38).

عموماً, على الرغم من واقع الاختلاف بين أوضاع الأقليات الشيعية في كل من البحرين والكويت والعربية السعودية من حيث مستوى المشاركة في السلطة والثروة وحجم التمتع بالحرية المذهبية في ممارسة الطقوس والشعائر, فإنها تشترك جميعها في أمر أساسي هو الإحساس بالغبن, مع تباين درجاته ومستوياته. وعلى الرغم من تباين مستويات انفتاح النظم الحاكمة على الشيعة في البلدان الثلاث وطبيعة نظرتها إليهم وغلى دورهم, فإنها تشترك جميعها أيضاً في وجود نوع من التوجس تجاه توجهات ومطالب بعض التيارات الشيعية وطبيعة روابطها الخارجية, خاصة مع إيران, وإن اختلفت درجات هذا التوجس من دولة إلى أخرى.

تنامت مطالب الشيعة السياسية والاقتصادية والثقافية في كلٍّ من البحرين والكويت والعربية السعودية بعد عام 2003, تأثراً بمجموعة من العوامل, بعضها داخلي, وبعضها خارجي.

على المستوى الداخلي, يمكن الإشارة إلى عاملين (شحاته، 2011: 43-44) :

الأول : هو المشاكل التي تواجهها الأقليات الشيعية في البلدان الثلاثة, حيث إن إحساسها بالتمييز ضدها في الداخل كان أحد العوامل المهمة التي دفعتها إلى التفاعل مع التطورات الإيجابية لأوضاع الشيعة في العراق والمنطقة بشكل عام بعد عام 2003, ومن ثم زيادة طموحاتها نحو وضع سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل.

الثاني : هو مشاكل نظم الحكم في البلدان الثلاثة, وبحثها عن تعزيز شرعيتها, وذلك من مواجهة المشروع الأمريكي لدمقرطة الشرق الأوسط في عهد بوش الابن, وشعار الفوضى الخلاّقة الذي رفعته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في وجه نظم الحكم في المنطقة. وفي هذا السياق سعت هذه النظم إلى التجاوب النسبي مع مطالب التغيير والإصلاح الداخلية, ومنها مطالب الشيعة من أجل تخفيف الضغوط التي تعرضت لها.

وعلى المستوى الخارجي, يمكن الإشارة إلى خمسة عوامل, الأول هو التمكين السياسي للشيعة في العراق ؛ الثاني سياسة الولايات المتحدة الأمريكية, خاصة ما يتعلق منها بمشروع دمقرطة الشرق الأوسط وتهيئة البيئة الإقليمية لصعود الشيعية من خلال إطاحة نظام طالبان السنّي في أفغانستان وإسقاط صدام حسين في العراق, فضلاً على تكريس معادلة طائفية للصراع في الشرق الأوسط ؛ الثالث توجهات إيران السياسية وتصاعد نفوذها الإقليمي, حيث تم إحياء البعد الديني – المذهبي في سياسة إيران الخارجية, خاصة مع مجيء أحمدي نجاد على منصب الرئاسة بتوجهاته الدينية الراديكالية في عام 2005. وقد تزايدت مظاهر التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للبلدان الخليجية المجاورة, فضلاً على الحديث عن حملة إيرانية لنشر التشيع في المنطقة العربية, وتطورات البرنامج النووي الإيراني ؛ الرابع الصعود الإقليمي للشيعة بشكل عام. وفي هذا السياق, تحدث باحث أمريكي من أصل إيراني عن "صعود الشيعة" في منطقة الشرق الأوسط ؛ الخامس ثورة الاتصالات والمعلومات التي أتاحت للشيعة في البلدان الثلاثة فرصة كبيرة للتعبير عن مواقفهم ومطالبهم وإيصالها إلى خارج الحدود, بعيداً عن رقابة الحكومات وأدوات المنع.

المطلب الثاني:

الوجود الأمريكي في الخليج

إن التواجد الأمريكي في المنطقة لم يكن ردة فعل لقضية محددة كضربات سبتمبر أو لتسلط رئيس غاشم، إن التواجد الأمريكي في المنطقة هو استراتيجية لا يمكن لأمريكا أبداً أن تتنازل عنها، وهي على استعداد أن تقاتل دول المنطقة بأكملها من أجل البقاء في المنطقة، كما أنها على استعداد أيضاً لقتال حلفائها من دول أوروبا لتحقيق أهدافها في المنطقة، إن المنطقة هي شريان العالم للحياة، ومن يسيطر على هذا الشريان فسوف ينتعش ويسود، ومن ثم فإنه سيسيطر على العالم ويخنقه بلا رحمة حسب قناعتهم، فمن السذاجة والسخف أن يظن أن القوات نزلت بسبب صدام، وسترحل بزوال صدام، بل كان التواجد في الخليج لضمان السيطرة على منابع النفط، والسيطرة على الممرات وضمان سلامة وصول النفط، وضمان أمن إسرائيل، وضمان عدم وصول الإسلاميين إلى أية سلطة في المنطقة، أو تحركهم بما يهدد سيادة أية دولة في المنطقة، هذه هي الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الثابتة في المنطقة، وهذا هو المظهر الواضح للصورة، وكل ما يحصل في خلفيات الصورة فهو لا يمثل أكثر من تغيير في الديكور لإعطاء الصورة مسحة جمالية خداعة، تروج على شعوب المنطقة.

ولتحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله في الفقرتين التاليتين:

أولاً : حقيقة الوجود الأمريكي في الخليج.

ثانياً : أهداف الوجود الأمريكي في الخليج.

أولاً: حقيقة الوجود الأمريكي في الخليج: إن أهمية المنطقة بالنسبة للأمريكان يمكن أن تعرف من بعض تصريحات قادتهم قديماً حيث يقول (جيمس رورستال) وزير الدفاع الأمريكي عام 1364هـ 1945م كما نقلت عنه مجلة الفكر الاستراتيجي العربي قوله (خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة ستواجه الولايات المتحدة احتياطيات نفطية منخفضة انخفاضاً حاداً، ونظراً لأن النفط ومشتقاته هي أسس القدرة على خوض حرب حديثة، فإنني أعتبر هذه المشكلة واحدة من أهم المشاكل الحكومية، والتي لا يعنيني أية شركة أو شركات

أمريكية سوف تستثمر الاحتياطيات العربية، لكنني أشعر بأقصى قدر من اليقين أنها يجب أن تكون أمريكية) (الغامدي،2005: 25).

ومما زاد من أهمية المنطقة بالنسبة لأمريكا، دخولها الحرب العالمية إلى جانب الحلفاء عام 1360هـ 1941م وقد زادت بالأخص بالنسبة لها أهمية الأراضي السعودية، قال وزير الخارجية الأمريكي السابق (هل) (لقد زادت حاجة وزارتي البحرية والحربية الأمريكية للنفط السعودي، إضافة إلى حاجة الجو الأمريكي للأراضي السعودية) (السالحي،2003: 8).

ولذلك رأت هيئة الأركان الأمريكية عام 1362هـ 1943م أن إمدادات النفط الخام من النفط الأمريكي غير كافية لإمداد القوات المسلحة الأمريكية، وهذا يعني ضرورة وجود مصادر أخرى، شريطة أن تكون قريبة من موقع الأسطول الأمريكي، ولهذا الهدف تم إنشاء مصفاة رأس تنورة عام 1364هـ 1945م، وهذا هو الدافع لبناء أول قاعدة عسكرية في الظهران وذلك عام 1362هـ 1943م التي انتهى تشييدها عام 1365هـ 1946هـ، ثم جددت السعودية الاتفاقية لهذه القاعدة لمدة خمس سنوات أخرى عام 1370هـ 1951م، ولهذا وصف تحليل لوزارة الخارجية الأمريكية عام 1364هـ 1945م (المملكة العربية السعودية بأنها مصدر وافر للقوة الاستراتيجية وإحدى أكبر الجوائز المادية في التاريخ العالمي) (جورج،2005: 27).

هذا الوصف الذي أطلق على السعودية، ليس لتقدمها الحضاري أو لقوتها العسكرية، بل جاءت هذه الأهمية لموقعها على مياه الخليج والبحر الأحمر، ولأنها – وهو الأهم – تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، ويقدر مخزونها بـ (165 مليار برميل)، وهذه الأهمية هي التي دفعت الرئيس الأمريكي (روزفلت) عام 1362هـ 1943م إلى أن يطبق قانون الإعارة مباشرة مع السعودية بدلاً من وساطة بريطانيا الراعي الأول، وأعلن حينها (أن حماية النظام السعودي هي مسئولية أمريكية) ولم يأت هذا الإعلان إلا بعد معرفة الحاجة الماسة إليها وإلى دول المنطقة لما تنعم به من ثروة نفطية، علماً أنهم اعترفوا بالسعودية في شهر محرم لعام 1350هـ 1931م (السالحي، 2003: 15).

والمنطقة كلها ليست السعودية وحدها، بل إن السعودية هي أكبر دول المنطقة مخزونـــاً بل أكبر دول العالم مخزوناً، فدول الخليج تنتج 62% من مجمل الإنتاج العالمي، ويوجد فـــي منطقة الخليج 370 مليار برميل على الأقل من الاحتياطي النفطي، وهو يعادل ثلثي احتياطي العالم، وهذا هو الذي دفع الرئيس الأمريكي السابق نيكسون ليقول في مذكراته (أصبحت الآن مسألة من يسيطر على ما في الخيلج العربي والشرق الأوسط، تشكل مفتاحاً بيد من يـــسيطر على ما في العالم) وقال (إن منطقة الخليج كانت ذات يوم تنعم إلى حد كبير بخيال رومانتيكي أصبحت الآن تمسك مصير العالم بذراعيها أو برمالها بتعبير أدق).

ويقول الرئيس كارتر (لو أن الله أبعد النفط العربي قليلاً نحو الغرب لكانـــت مـــشكلتنا أسهل)، فهم يعانون حقاً مشكلة كبيرة، فمصيرهم معلق بتلك المنطقة، وضمان أمن مـــصيرهم يكتنفه مخاطر جمة هم يرون أن تغلبهم عليها في هذا العقد، لا يضمن تغلبهم عليها في العقـــد الذي بعده؟ لذا فإنهم فكروا بحلول جذرية أو طويلة الأجل لا تنتهي بزوال صدام) (ونـــاس، 1999: 40).

مما سبق يتضح لنا أن التصريح بإنهاء التواجد العسكري الأمريكي بسبب زوال صدام، ما هو إلا إعلان ساذج لاستغفال الأمة، لا يصدقه إلا السذج، التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، يعد بالنسبة لهم تأميناً لأعظم مصالحهم الاستراتيجية والتي بزوالها سيزولون حتماً، وليست أهمية المنطقة محط أنظار الأمريكيين قديماً فقط، بل هي محط أنظار قوى العالم كلها، قبل أمريكا، بما فيهم حلفاء أمريكا الأوروبيون وحلفهم (الناتو).

ثانياً: أهداف الوجود الأمريكي في الخليج : إن أهمية منطقة قلب العالم الإســـلامي، ولا نقول الشرق الأوسط فهو مسمى مستحدث لإدخال الورم السرطاني اليهودي ضمن منظومـــة دول المنطقة، فتعبير الخليج لا يدخل إسرائيل، وتعبير الدول العربية لا يدخل إسرائيل، فـــتم إنشاء مصطلح الشرق الأوسط ليشمل إسرائيل وتكون طبيعية ضمن دول المنطقة.

كما أن أهمية المنطقة بالنسبة للعالم عامة وللأمريكيين خاصة، لم تقتـــصر علـــى أنهـــا منطقة التهديدات المحتملة من قبل المعسكر الشرقي فحسب، بل جاءت الأهمية لأن المنطقـــة

تشكل مسرحاً أساسياً لجميع دول العالم على الصعيد الاستراتيجي، فمن حضي بها فقد حضي بنصيب الأسد على هذا المسرح (الهزايمة، 2007: 225).

والدول الغربية لم تعرف أهمية المنطقة بعد اكتشاف النفط، بل عرفت أهميتها قبل ذلك، فهي تعتبر قلب الممرات الحيوية في العالم، ورابطة القارات، ومنذ أربعة قرون فقد حاول الصليبيون السيطرة على المنطقة، لما لها من أهمية دينية وجغرافية، وحاول البرتغال وحاولت فرنسا وجاءت بعدهما بريطانيا، وتفردت بالنفوذ بعد السيطرة الكاملة لها على سائر المستعمرات فأصبحت إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وكانت المنطقة بالنسبة لها هدفاً استراتيجياً لا يمكن التنازل عنه قبل اكتشاف النفط (السمان،1990: 78).

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت القوة البريطانية تنحسر وتضعف، مما تسبب باستقلال أكثر مستعمراتها، ومع تخلي بريطانيا عن أغلب مستعمراتها، إلا أنها عضت بنواجذها وأنيابها على منطقة الخليج الغنية، ومع ضعف القوة البريطانية برزت مكانها حليفتها الجديدة الولايات المتحدة، وحاولت منازعتها على نفوذها وخاصة في المنطقة التي زادت أهميتها بعد ظهور النفط، ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق نكسون في مذكراته (أن أول تواجد عسكري أمريكي مكثف في المنطقة كان في منتصف عام 1367هـ 1948م عبر (مبدأ ترومان) الذي أمر في ذلك الوقت بتشكيل القوة الخاصة السادسة التي كانت سابقاً تدير الأسطول السادس الأمريكي، وبدأت الطائرات الأمريكية على الفور باستخدام القواعد الليبية والتركية والسعودية ضمن قانون الإعارة والتأجير الذي سعى الرئيس روزفلت إلى إدخال المملكة العربية السعودية فيه كدليل على حسن النوايا تجاهها) (السمان، 1990: 89-90).

يمكننا أن نبين أهداف الوجود الأمريكي في المنطقة بما يلي :

1 – أن لا تدع المنطقة العربية تنقاد للإدارة العربية بل تنقاد للإدارة الغربية (الأمريكية).

2 – أن تحول بين وحدة شعوب وأراضي المنطقة لتبقى شعوب المنطقة وأرضها ممزقة لا تقوى على رد العاديات, بل تعمل على خلق النزاعات والعداوات بين شعوب المنطقة.

3 – ابتزاز شعوب المنطقة وإبقاء أهلها على حال من الفقر والجهل, وهذا ما يخدم الأجنبي ويحقق أهدافه في المنطقة.

4 – إدامة دولة إسرائيل, لأن المشاحنات العربية تؤجل الصراع العربي – الإسرائيلي إلى ما لا نهاية وهذا يديم إسرائيل في المنطقة.

5 – إدامة حالة العداء العربي مع دول الجوار غير العربي ليبقى شغل العرب الشاغل حالة العداء تلك, لتنشغل عن الأجنبي الذي يسرق ثروات الأرض العربية.

الفصل الخامس:

مستقبل العلاقات والسيناريوهات الراسمة لها

الحديث عن مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية في ظل التحديات المحيطة بالمنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام يحضا على أهمية كبيره لا سيما أن إيران ودول الخليج الواقعتين على ضفتي الخليج يمثلان قوة اقتصادية كبيرة ومهمة لدى العالم اجمع فهم يشتركون (أي إيران ودول الخليج) في اقتصادهم على أساس واحد تقريبا وهو النفط إنتاجا وتصديرا . وان تأثيرهم في هذا الجانب سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير والاسعار يؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار النفط العالمية . لذلك وبسبب هذه القوة الاقتصادية التي كانت ولا تزال سببا رئيسيا للصراع الدولي الساخن والبارد في العالم فان مصير كل من إيران ودول الخليج سواء وافقوا أو أبوا مشترك وان الصراع الدولي وخاصة الأمريكي في السيطرة على المنطقة لا يمكن مواجهته إلا من خلال التعاون المشترك بين الطرفين الإيراني والخليجي.

ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناول طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية المستقبلية عبر المبحثين التاليين :

المبحث الأول: عوامل التقارب و التباعد في العلاقات.

المبحث الثاني: السيناريوهات الراسمة لمستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية.

المبحث الأول:

عوامل التباعد والتقارب في العلاقات.

شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية ما يمكن تسميته بالنقلة النوعية نحو تطبيع العلاقات الإيرانية الخليجية، بل وأخذت منحى متميزًا في جميع أشكاله وبصورة غير مسبوقة عن ذي قبل، ويعكس هذا التطور في العلاقات مجموعة من التفاعلات الخليجية الإيرانية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين ضفتي الخليج، وهو أمر لم يكن معهودًا من ذي قبل، وقد تُوِّجت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج: إيران والسعودية، وهو ما يمثل تأسيسًا لبداية مرحلة جديدة لعلاقات متميزة خليجيًّا وإيرانيًّا، لكن صفة الحساسية المفرطة للعلاقات ظلت من أهم السمات التي تميز طبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية، حيث يمكن القول: إن التقارب الإيراني مع بعض الدول الخليجية يشكل حساسية لدى دول خليجية أخرى لديها مشكلات مع إيران، وهو الأمر الذي كشف عنه بوضوح الموقف الإماراتي من التقارب السعودي الإيراني، مما أدى إلى وجود أزمة بين البلدين.

وتُعَدّ هذه الأزمة السعودية – الإماراتية مثالاً بارزًا على التحديات التي تواجه تطبيع العلاقات الخليجية الإيرانية، حيث تردد وقتها أن الإمارات هدّدت بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، ولعلّ مثل هذه الأزمة دفعت السياسة السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع طهران إلى نفي الربط بين الاتفاقية الأمنية وقضية الجزر الإماراتية المحتلة، كذلك الحال بالنسبة لعُمان حين نفت توقيع اتفاقية دفاعية مع طهران، بل لم تكتفِ بالنفي، حيث سارعت إلى تأكيد دعمها للموقف الإماراتي بشأن قضية الجزر، والتأكيد على الانتماء الخليجي للسياسة العمانية، وتنهج بقية دول مجلس التعاون النهج نفسه بصدد علاقاتها مع إيران بالمسارعة بتأكيد دعمها لحل قضية الجزر الإماراتية المحتلة.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين اثنين هما :

المطلب الأول: عوامل التقارب في العلاقات.

المطلب الثاني: عوامل التباعد في العلاقات.

المطلب الأول:

عوامل التقارب في العلاقات

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي، وتبقى قضية الجزر الإماراتية العقبة الرئيسة في إعاقة هذا التقارب؛ حيث توجد مسببات تدعو إلى هذا التقارب رغم هذا الوضع الذي فرضه احتلال الجزر الثلاث, على اعتبار أن التقارب يؤدي إلى مصلحة تعود إلى الطرفين, حيث يعتبر الجانب الخليجي أن له الحق في الجزر وإن طال زمن احتلال إيران لها إلا أنه في نهاية الأمر سيعود الحق إلى أصحابه, وفي هذا المطلب ونحن نتناول العوامل ومظاهر التقارب بالعلاقات فإننا سنتناول بيانها في الفقرتين التاليتين:

أولاً : مبادرات التقارب الإيرانية.

ثانياً : مظاهر التقارب في العلاقات.

أولاً : مبادرات التقارب الإيرانية: لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك. وذلك نتيجة للحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ فمثلاً، نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في المسائل المهمة؛ الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، والخلاف

الأيديولوجي. وكذلك، فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضـــرورة تـــوفر عـــدة عناصـــر للمشروع الأمني، من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عـــدم التعـــارض مـــع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة (النبالي،2005: 6).

لقد ظهر الاهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران في مظاهر عـــدة كـــان أهمهـــا الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين وتوقيع اتفاقات مشتركة في مختلف المجـــالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبما يهدف إلى تنشيط المتبادلات التجارية البينيـــة وتفعيـــل الاستثمارات المشتركة. هذا إضافة إلى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، إلـــى جانـــب التنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك. فعلى سبيل المثال، تعد دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر الشركاء التجاريين لإيران في العالم نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي والحـــضاري بين ضفتي الخليج، حيث قال الدكتور مهدي غضنفري وزير التجارة الإيرانـــي فـــي مـــايو 2010: (إن حجم الميزان التجاري بين الإمارات وإيران بلغ نحو 47.7412 مليـــار درهـــم (13 مليار دولار)، بينما يصل إلى نحو ملياري دولار بين سلطنة عمان وإيـــران، ومليـــار دولار بين السعودية وإيران، و650 مليون دولار بين الكويت وإيران، ونحـــو 200 مليـــون دولار بين قطر وإيران، وأقل من ذلك إلى حوالي 150 مليون دولار مع البحرين).

وأضاف (نسعى إلى رفع مستوى المبادلات التجارية بين الإمارات وإيران، كما نرغب برفعها مع قطر إلى 500 مليون دولار، وأيضاً مع بقية دول التعاون، لأن الإمكانات المتاحة بين إيران ودول الخليج لزيادة حجم المبادلات كبيرة جداً وما زال جانب مهـــم منهـــا غيـــر مستغل).

ووصف غضنفري علاقات بلاده الاقتصادية والتجارية مع الخليج بـــ«التاريخية» ولـــن تتزعزع تحت أي ظرف، مشدداً على أن إيران تسعى دائماً إلى تطوير هذه العلاقات لما فيـــه مصلحة الطرفين. (الشبكة العنكبوتية،2010: الرؤية الاقتصادية)، هذا وقد تحددت المبادرات الإيرانية على النحو الأتي (مبيضين، 2008: 355):

إن المبادرات الإيرانية اتخذت عدة وسائل تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تمثلت بما يلي(مبيضين،2008: 321-322):

أ- لقد اتخذت إيران قرارها بإقامة علاقات طبيعية مع الخليج عامة والسعودية خاصة على أعلى المستويات، غير مرتبط على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في إيران. لذلك فإن الاتجاه نحو إقامة علاقات مع السعودية يسير نحو الحالة الإستراتيجية وليس التكتيكية وبعيدا عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب.

ب- الزيارات المتعددة والنوعية من قبل الطرفين تعكس جدية وتحركا دبلوماسيا من نوع جديد ساهمت في عملية التقارب بين الطرفين.

جـ- لقد بدأ التقارب الإيراني الخليجي بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان الوضع في السابق.

د- شكل موضوع النفط تأثيرا واضحا على عملية التقارب لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج، بحيث عانت من تدهور في أسعاره بدءا من عام 1997-1998م حين نزل سعره إلى أقل من 10 دولارات للبرميل، ونتيجة لاتفاق السعودية وإيران والتعاون مع بعض الدول النفطية فقد استقر سعره ضمن منظمة الأوبك. لقد كان الصدام هو السمة المميزة في الماضي بين الطرفين الإيراني والخليجي في إطار منظمة الأوبك بسبب توتر العلاقات السياسية بين الطرفين. ولكن بعد التقارب فقد شاركت إيران بفاعلية مع السعودية وبعض الدول الخليجية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بالأداء الاقتصادي لتلك الدول؛ فعلى سبيل المثال فقد استطاعت منظمة الأوبك من خلال التنسيق الفاعل بين السعودية وإيران وفنزويلا (منذ عام 2002م) في توحيد صفوفها وإعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يحقق المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين ما بين 22-28 دولارا للبرميل في المتوسط (مبيضين،2008: 356).

هـ- الاهتمام بالتعاون الثقافي وخاصة مع السعودية في إطار اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين السعودية وإيران من أجل تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين. وقد أكد الرئيس محمد خاتمي في هذا السياق في افتتاحية أسبوع الثقافة الإيراني في مركز الملك فهد الثقافي (2005/1/2)

أن العلاقة السعودية بإيران علاقة متميزة "وذات خصوصية فريدة ولا تساويها أي علاقة في العالم أجمع، وأن الجانب الثقافي يأتي في المرتبة الأولى لوجود عامل الحضارة والإسلام الذي يزيد من أواصر هذه العلاقات ويعمل على تنميتها فكريا وعلميا وثقافيا" (مبيضين،2008: 356).

و- اختفاء حدة الصراع حول الزعامة الإسلامية فمنذ نجاح الثورة الإسلامية واستمرار مرحلة "التأسيس الثوري" حتى وفاة الخميني، حدث صراع إيراني سعودي حول زعامة العالم الإسلامي؛ فكلتا الدولتين كانتا تريان في نفسيهما الممثل الحقيقي للإسلام النقي ومبادئه. وبالتالي كان لابد من حدوث نوع من اصطدام الشرعيات والتنافس. ولكن مع خفوت وهج الثورة الإسلامية في أواخر الثمانينيات وحدوث بعض المتغيرات الدولية والإقليمية، والتأكد من عدم القدرة على تحقيق أهداف الثورة وظهور قيادات إيرانية جديدة، كل ذلك أدى إلى تبلور قناعة لدى السعودية وإيران بأن صراع الشرعيات بينهما لن يؤدي إلى نتيجة. والأهم أن هذا الصراع لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وبالوصول إلى مثل هذه القناعة تبلورت أرضية تفاهم مشتركة بين البلدين نحو التقارب (مبيضين،2008: 356).

أما عن العوامل التي أدت إلى التقارب الخليجي الإيراني فقد ساهمت عوامل متعددة في دفع عمليات التقارب الخليجي، وكانت هذه العوامل نتيجة لظروف داخلية أو إقليمية أو دولية، ويمكن أن نبين العوامل التي أدت إلى التقارب بما هو آت(عويس، 2001: 89):

أ- ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته فحسب بل أن تكون نداً له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها: "رسل المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية – الإيرانية.

ب- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها، الأمر الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

جـ- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق: أخذت محاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.

د- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق قد بلغ عام 1999 ما يقارب 36 بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين 6% إلى 15% من الناتج المحلي لهذه الدول. كذلك فإن دول الخليج تمثل 15% من حجم سوق السلاح العالمية و4% من الإنفاق العالمي على الدفاع. وخلال عقد 1990-1999 بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعاون والعراق وإيران) 291 مليار دولار، ووصلت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية عام 1999 إلى 50% في بعض الدول الخليجية. ولكن تطور العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات الثلاث (1999-2001)، قد أسهم

كثيرا في تخفيض مؤشرات التسلح لدى الدولتين مما انعكس إيجابيا على الدول الخليجية الأخرى (سالم،2001: 5).

هـ- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام 1987م، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية 1999م بمنزلة مؤشر جديد على مزيد من التقارب الحاصل بين البلدين، ولاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات المسألة العراقية (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2002: 10/2).

و- تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية ، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 مايو 2000م، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب سوريا في هذا الانتصار، من خلال تقديمه للدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة لدعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام الماضي 2000م. (صلاح،2005: 2)

ز- احتلال مسألة أمن الخليج موقعا مهما في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة.

ح- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛ فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والسعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق مؤخرا، خاتمي (2005/7/25م) عن أمله بأن تشهد العلاقات الإيرانية السعودية مزيدا من التطور بهذا الخصوص. (السقير،2005: 7/25).

ط- مسألة النفط؛ كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق. فقد كان التعارض في وجهات النظر لسنوات طويلة سببًا في عدم استقرار أسعار النفط، حيث كانت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر، في حين أن النظرية الإيرانية كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى. وقد أدى التعاون السعودي الإيراني في إطار منظمة أوبك إلى تحقيق هدف "حدود السعر" أو "سقف السعر" لأول مرة منذ حقبة طويلة، حيث تم تحديد متوسط سعر البرميل عند 24دولاراً مع نسبة تذبذب لا تزيد على 3دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد 22 دولاراً، وأعلى سعر 28دولاراً، ثم ارتفع سعر البرميل فيما بعد الـ 60 دولارا، حتى وصل لأكثر من 70 دولار نتيجة لأزمة الملف النووي الإيراني (الرأي الاردنية،2006/4/21).

ثانياً: مظاهر التقارب في العلاقات: أما بالنسبة لمسببات التقارب الخاصة، فقد بدت واضحة منذ نهاية القرن الماضي، ومنذ عقد من الزمن تقريبا، وذلك بتطورات ملحوظة في علاقات دول مجلس التعاون بإيران. ذلك أن عناصر التباعد لم تكرس القطيعة بين الجانبين، وقد رأت السعودية أن تبدأ صفحة من التقارب مع إيران، وكانت الأخيرة تسعى بالاتجاه نفسه. وكانت مظاهر هذا التقارب تتجلى فيما يلي (مبيضين،2008: 360):

أ- الزيارات المتبادلة منذ عام 1997م بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. ومنها زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني للسعودية

(2000/4/23)، والتي تزامنت مع إعداد قادة دول مجلس التعاون الخليجي للقمة التشاورية في عمان.

ب- اتفاقيات التعاون العسكري بين إيران وبعض دول الخليج مثل سلطنة عمان في التسعينات.

جـ- اتفاقية التعاون الأمني بين إيران والسعودية وتتضمن أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال وغيرها.

د- اللجان المشتركة بين إيران ودول المجلس (8 لجان) من أهمها اللجان العليا بين الطرفين.

ه-زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين الخليجي والإيراني.

و- إعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران.

ز- التنسيق التام بين السعودية وإيران في اجتماعات منظمة دول الأوبك لمناقشة زيادة إنتاج دول الأوبك من النفط خلال الفترة الممتدة من أوائل 2000 حتى الآن، بعدما أدت سياسات المنظمة إلى رفع سعر برميل البترول حتى وصل إلى ما يقارب 30 دولارا للبرميل الواحد، ثم إلى أكثر من 60 دولارا فيما بعد (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2000 :4/15)

وكما يرى بعض الدارسين، فقد كان لتبادل الزيارات بين الطرفين الدور الكبير في عملية التقارب، كأهم عامل بهذا الخصوص؛ فقد تولد عنه الكثير من العوامل التي عززت من أوجه التقارب, وإن ما سبق من مظاهر للتقارب في اعتقادنا فأنها لا تخفي الكثير من الخلافات لدى القادة السياسين وخصوصاً أن ما سبق تقديمه من أطماع إيرانية في الأرض العربية لمجلس التعاون لم تخفى على أحد, كما أن تفسير التصدير ذاك بعدة تعابير قللت من توتر العلاقات إلا أنها لم تمحها بعد.

المطلب الثاني:

عوامل التباعد في العلاقات.

يربط العرب بالايرانيين تاريخ من الصراع تعود أسبابه إلى عوامل الصراع التاريخي في قيادة المنطقة الجغرافية التي تربط العرب مع العمق الأسيوي, فالتنافس الذي أشعلت نيرانه دول الغرب وذلك بإحتلالها العراق عام 2003 جددت فيه هذا الصراع وإن أخرجته في ثوب جديد مختلف, هذا الثوب هو تثوير المذهب الشيعي بحلته الخمينية ضد المذهب السني, ومن مظاهر هذا الصراع أيضاً أنه بات يسير قدماً نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل, لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التنافر؛ تمثل عقبات أمام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التقارب، أو عوامل أخرى، منها ما هو ديني، ثقافي، سياسي، أمني، ومنها ما هو خاص بظروف خارجية، ومن أهمها:

أولاً: المخاوف الخليجية من تطوير البرنامج النووي

ثانياً : السياسات العدائية الإيرانية

أولاً: المخاوف الخليجية من تطوير البرنامج النووي: لقد أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الإيراني إلا أن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، حاول أن يلطف ويهدئ الوضع مع إيران وذلك بعد أزمة الأخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي، عندما قال: "إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة. . . وإن إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وإمكانات عظيمة لأن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة. إن السياسة التي اتفقنا عليها هي أن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل الحوار مع الإيرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة خاصة وأنها من المناطق المهمة في العالم". وفي رده على سؤال عن موقف المملكة من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. قال الأمير "إن المملكة تفضل نهج الحوار"، واصفا إيران "بأنها تقبل الاستماع والأخذ والرد بديلا عن المواجهة". معربا عن أمله بأن لا "تكون إيران راغبة في حيازة سلاح نووي".

وقد أقر الملك عبد الله بن عبد العزيز مؤخرا في حديث مطول له، لمحطة أ. بي. سي، الأمريكية بوجود الخلافات مع الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق الأمر بمسائل مثل القضية الفلسطينية والحرب في أفغانستان والعراق. وبالنسبة لإيران فقد قال عنها، إنها دولة صديقة وبلد مسلم نأمل بألا يصبح عقبة في وجه الأمن والسلام في العراق. أما بالنسبة للأسلحة النووية فقال: "إن العالم يحرم هذه الأسلحة راجيا من إيران أن تعمل على ذلك" (العيسى،1996: 52).

كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليج في قمته السادسة والعشرين التي عُقدت في أبو ظبي في ديسمبر 2005م, حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة, وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول "مجلس التعاون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة", "والمجلس فزع بشدة من ذلك". لكن المفارقة أن البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديداً والمنطقة عموماً, حيث طالب المجلس "إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج". وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان تُعزى إلى عدة أسباب. (البدراوي, 2006 : 65) :

أولاً : رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية, فإنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الصُعد السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية – الخليجية.

ثانياً : يبدو أن الدول الخليجية لم تشأ أن تنتهج خيار التصعيد مع إيران تلك الدولة ذات الـ 70 مليون نسمة, وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة, خاصة وإن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك جيداً مدى النفوذ الإيراني فيه.

ثالثاً : يوجد لدى دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي, ولهذه المخاوف ما يبررها, سيما وأنها أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية (الهند, باكستان, إسرائيل, إيران), ومن ثم اتخذ الموقف الخليجي صيغة وسطا فلم يتجاهل البيان الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

والحاصل أن هناك موقفاً واضحاً وعليه إجماع من دول الخليج بشأن القلق والرفض للبرنامج النووي الإيراني, إلا أن السياسة الخليجية تنتهج نهج الصبر والحكمة وعدم التسرع وتعول كثيراً على الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة بين إيران والغرب. وهي لا تود أن تجد نفسها متورطة في أتون مواجهة قاسية وخطرة بين الطرفين المتصارعين تكون ضحيتها دول الخليج العربية على المستويات البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية كافة. (إدريس, 2006 : 101)

وهناك العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي العام وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني, ومنها أن إيران هي الدولة الجارة الكبيرة التي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الانتماء جميعاً للأمة الإسلامية. وأنها سبق واتخذت إيران مواقف إيجابية في القضايا التي تخص العالمين العربي والإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. إلى جانب أن نسبة كبيرة من سكان الخليج تعود جذورهم إلى أصول فارسية ومعظمهم ينتمون للمذهب الشيعي. هذا فضلاً عن إعلان إيران ذاتها أن برنامجها النووي سلمي وأنها لا تسعى إلى امتلاك سلاح نووي, بل تسعى إلى الحصول على ستة آلاف ميجاوات من الطاقة النووية بهدف تأمين 20 في المائة من طاقتها الكهربائية.

كما أن الأزمة الراهنة في الخليج وعجز دول المجلس عن التعامل معها في ظل غياب نظام موحد للأمن الجماعي بين دول المجلس, هي أزمة اختلال في ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران. وأن هذه الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم وذلك باستمرار التنازع والخلاف بين دول المجلس حول تدابير الأمن الجماعي في الخليج. فدول المجلس لم تتوصل حتى الآن, رغم كل التهديدات الداخلية والخارجية لاتفاق حول تدابير أمن جماعي لأسباب كثيرة منها ميراث قديم وطويل من المنازعات, ولا نقول فقدان ترتيبات بناء الثقة. ناهيك عن توجه بعضها في إلقاء

المهمة كلها على عاتق الأمريكيين, واهتمام بإشراك حلف شمال الأطلسي هو الآخر ليتكفلا معاً (الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي) بمسئولية الأمن في الخليج في ظل قناعة خطيرة ما زالت ترى أن الأمن يمكن استيراده من الخارج بغض النظر عن تقديرات هذا "الخارج" لمصالحه في التدخل من عدمه, والأثمان الفادحة التي سوف تُدفع مقابل هذا الدور. والأثمان التي نعنيها ليست فقط أموال, بل هي أيضاً اقتطاع من مقادير حاضر دول وشعوب المنطقة ومستقبلها وفق معايير جديدة لرسم الخرائط السياسية التي هي بالتحديد كيانات الدول القائمة ذاتها وما سوف تؤول إليه وفق تلك الخرائط. (إدريس, 2006 : 69)

ثانياً: السياسات العدائية الإيرانية: وتتمثل هذه السياسات والتي لا تخفى على الناظر في ما تقوم به إيران فيما يلي (قطب،2005: 2/16) :

1- عدم احترام الحقوق الدينية للمسلمين السنة: إن الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران، وهذه قضية كثر فيها اللغط حتى يومنا الحاضر. ولكن التوجه الحالي الملاحظ من الطرفين، العربي والإيراني نتيجة لما يحدث، هو الوعي لنقطة مهمة وهي وجوب الاستفادة من إمكانات الشيعة خاصة أن لهم دولة قوية نسبيا، في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الظاهرين كاليهود والصليبيين لمواجهة الهجمة على ديار الإسلام، أفضل من التناحر الداخلي بين الفرق الإسلامية. أما بالنسبة للشيعة في السعودية، فإنه منذ التسعينيات فقد أعطت الحكومة السعودية للطائفة الشيعية الفرصة للتعبير عن رأيها باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الوطن، وذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقة بين السعودية وإيران. فالشيعة في السعودية لهم حقوق كبقية الشعب ولا يجدون تفرقة من قبل الدولة ولا يعيشون عيشة أقلية كما هو الحال في بقية الدول الأخرى، وينالون مثل غيرهم مناصب قيادية ويمارسون حقهم في العبادة والتجارة. وإذا حاولنا أن نجري مقارنة بين السنة في إيران والشيعة في غيرها (وبخاصة في السعودية) لتفحصنا بيان رابطة أهل السنة في إيران، على الرغم من التحرز من الأخذ به على إطلاقه، على النحو الآتي (بيان هايد بارك لندن- 99/4/11):

لا يوجد في الحكم الإيراني واحد من مسلمي السنة؛ لا وزير ولا سفير ولا رئيس بلدية ولا موظف كبير. . . الخ. علما بأن ثلث السكان من أهل السنة، وهم من الأكراد والبلوش

والتركمان وبعض الفرس وبعض العرب. "فالحكم في إيران هو حكم طائفي"، قيام إيران بقتل علماء السنة وهدم عشرات المساجد ولا يوجد مسجد واحد لأهل السنة في طهـــران وجميـــع المدن الكبرى، مع وجود عدد من الكنائس والمعابد للنصارى وغير المسلمين علما بأن عـــدد أهل السنة في طهران وحدها يفوق جميع الأقليات غير المسلمة(الـــشبكة العنكبوتيـــة،2003: Google).

2- مناوئة السياسات الاقتصادية الخليجية: حيث ذهبت إيران إلى تأييـــد بعـــض الـــسياسات النفطية لدول الخليج ؛ ومنها التأييد الإيراني عام 2001م للمرشح الفنزويلي لأمانـــة منظمـــة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظا. هذا إضافة لبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة؛ وما حدث في أواخر عـــام 2001م خير دليل على ذلك، عندما قامت إيران بزيادة إنتاجها في شهر تموز بمقدار 548 ألف برميل عن حصتها المقررة لها، على الرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور أردبيلي في مجلس أمناء أوبك (رويترز،2001/8/22).

3 – التدخلات في الشؤون الخليجية : ويظهر هذا التدخل جلياً في البحرين حيث أنها تعمـــل على تثوير الطائفة الشيعية هناك، الأمر الذي أسفر عن مواجهات مع الجيش والأمـــن ووقـــع بسببه العديد من القتلى, والناظر في الفضائيات الشيعية يجد أن هذا التدخل ســـافراً, علمـــاً أن التدخل لا يمثل فقط دخول قوات عسكرية للبلد فحسب, بل الإعلام له دور كبيـــر فـــي هـــذا المجال كذلك (الرأي, 2011 : 5/4)

4 – تعكير صفو الملاحة في مياه الخليج : وهذا من خلال المناورات الإيرانيـــة المتواليـــة, والتي تأتي في صورة إستعراض للقوة, الأمر الذي يؤدي إلى تحسب السفن العابرة والداخلـــة للخليج العربي مما يؤثر على سير الملاحة هناك (السفر, 2010 : 11/23)

5 – التدخل في إدارة مضيق هرمز : حيث أن إيران تلعب دور حامل العصا هناك مـــستغلة ضرب قوتها مقابل دولة عُمان, وهذا التدخل يكون لصالح الشأن الإيراني في المضيق, علمـــاً أن المضيق قد يتعرض للإغلاق بين حين وآخر تبعاً لمقتضيات الظروف.

إن ما سبق يعتبر سياسات عدائية تنتهجها إيران ضد جاراتها في دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية, وهذه السياسات تأتي رغم توقيع إيران على كثير من المعاهدات التي تنظم سير العمل في الخليج ومضائقه وموانئه.

المبحث الثاني:

السيناريوهات الراسمة لمستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية.

الحديث عن مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية في ظل التحديات المحيطة بالمنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام يحضا على أهمية كبيره لا سيما أن إيران ودول الخليج الواقعتين على ضفتي الخليج يمثلان قوة اقتصادية كبيرة ومهمة لدى العالم اجمع فهم يشتركون (أي إيران ودول الخليج) في اقتصادهم على أساس واحد تقريبا وهو النفط إنتاجا وتصديرا . وان تأثيرهم في هذا الجانب سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير والأسعار يؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار النفط العالمية . لذلك وبسبب هذه القوة الاقتصادية التي كانت ولا تزال سببا رئيسيا للصراع الدولي الساخن والبارد في العالم فان مصير كل من إيران ودول الخليج سواء وافقوا أو أبوا مشترك وان الصراع الدولي وخاصة الأمريكي في السيطرة على المنطقة لا يمكن مواجهته إلا من خلال التعاون المشترك بين الطرفين الإيراني والخليجي.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سوف نتناوله في ثلاث مطالب؛ هي:

المطلب الأول: سيناريو تصاعد الخلافات للأسوء.

المطلب الثاني: سيناريو تحسن العلاقات للأفضل.

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن.

المطلب الأول:

سيناريو تصاعد الخلافات للأسوء

تشير أزمة تبادل طرد الدبلوماسيين بين الكويت وإيران (على خلفية قضية شبكة التجسس الإيرانية) وكذلك الأزمة بين البحرين وإيران (على خلفية تدخل إيران في أحداث

البحرين الأخيرة) إلى أن العلاقات الخليجية – الإيرانية تأخذ منحى غير موات، وأن المنطقة مقبلة على مرحلة غير واضحة المعالم في ظل تعدد وتتابع الأزمات التي تكتنف هذه العلاقات وتصاعد حالة التوتر التي تعكسها سياسة إيران تجاه دول المنطقة.

فهنالك إجماع على أن العلاقات الخليجيةالإيرانية غير مستقرة، وهذا الأمر ولا شك له أسبابه، كما أن له شواهده العديدة التي تؤكده (بعيدًا عن الأزمتين الأخيرتين مع الكويت والبحرين). فمن الأسباب أو العوامل التي تلعب دور في تصاعد الخلافات الإيرانية الخليجية ما يلي:

أولاً: العامل المذهبي: فالتنوع المذهبي والطائفي في دول الخليج جعل إيران تتصور إمكانية استغلال العامل الطائفي كعنصر ضغط في التأثير على سياسات ومواقف هذه الدول.

ثانياً: عامل التنافس الدولي: فأهمية منطقة الخليج بالنسبة للاقتصاد العالمي ولجهة تأثيرها القوي في السوق الدولية للطاقة جعلها منطقة محورية في الاستراتيجية الدولية للقوى الكبرى وهو أمر يقلق إيران ويدفعها لاتباع سياسة مناوئة للوجود الغربي في هذه المنطقة.

ثالثاً: عامل الجغرافيا والديموغرافيا: فأغلب دول الخليج – ما عدا السعودية – صغيرة المساحة (البحرين مساحتها 740 كم2 وقطر لا تتجاوز 11 ألف كم2) كما أنها قليلة السكان (البحرين 1,2 مليون نسمة، وقطر 1,6مليون، والكويت 3,3 مليون، وعُمان 2,5 مليون، والإمارات 7,5 ملايين) في حين تتصف إيران بكبر المساحة الجغرافية (1,6 مليون كم2) وضخامة عدد السكان (74 مليون نسمة) (الشبكة العنكبوتية، 2006: 1) وهو ما يمنح الأخيرة عناصر تفوق في القوة الاستراتيجية على دول الخليج.

رابعاً: عامل القدرات العسكرية: فإيران تتمتع بقوة عسكرية ضخمة قوامها 1,7 مليون جندي نظامي ومليون عنصر من الحرس الثوري، فضلاً عن ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية تعضدها صناعة عسكرية متطورة، بعكس دول الخليج التي تحاول أن تعوض محدودية عدد جيوشها بالاعتماد على الأنظمة العسكرية والتسليحية الغربية المتطورة.

خامساً: عامل القدرات الاقتصادية: فدول الخليج لا تمتلك من مصادر الثروة غير النفط بعكس إيران التي تمتلك علاوة على النفط والغاز مصادر أخرى للثروة، فضلاً عن تنوع في النشاط الاقتصادي ما بين زراعة وصناعة وخدمات.

سادساً: عامل النفط: فغنى دول الخليج بالنفط (وامتلاكها ما يزيد على 40% من احتياطيه العالمي) جعل منها مطمعًا لإيران رغم غناها هي الأخرى بالنفط والغاز، فتلك الرؤية بما يعضدها من عوامل هي التي جعلت إيران تنظر لدول الخليج نظرة تفوق واستعلاء وتنمر، وجعلت الأخيرة في المقابل تنظر بريبة حيال جميع ما يصدر عن إيران من مواقف وسياسات على مدار تاريخ العلاقات بين البلدين، وهو الأمر الذي ظهرت وتظهر تجلياته في العديد من السياسات والممارسات والأزمات التي افتعلتها إيران، وإن الأزمات التي اعترت العلاقات الإيرانية الخليجية، **لا تفضي إلا إلى حقيقة واحدة، وهي أن إيران هي المسؤول الأول عن وصول هذه العلاقات إلى تلك الحالة، بسبب إصرارها الدائم على ممارسة أسلوب الاستعلاء وسياسات التدخل والتصعيد في تعاملها مع دول الخليج التي لا تفتأ تظهر حسن نياتها تجاه طهران، وتعلن دائمًا استعدادها لتطوير العلاقات معها، وتدعو إلى حل القضايا الخلافية بالدبلوماسية والحوار، ولعله في ظل إصرار إيران على عدم تغيير سياستها تجاه دول الخليج، ستصبح الأخيرة مطالبة بالبحث عن بدائل وخيارات للتعامل معها. وهنا قد تجد دول الخليج نفسها أمام خيارات بعضها بسيط وشكلي والأخر حاسم قد يؤدي إلى حدوث تداعيات كارثية على المنطقة. ومن هذه الخيارات:**

أ – إمكانية اللجوء إلى اتباع سياسة المعاملة بالمثل مع إيران مادامت تستمرئ التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، وذلك من قبيل توجيه الانتقادات العلنية لها على طريقة تعاملها مع المعارضة الإصلاحية الإيرانية ومطالبتها بمنح الأقليات الدينية والعرقية حقوقها السياسية والاقتصادية.. إلخ.

ب – اتخاذ موقف حاسم من عملاء إيران بالمنطقة، الذين يلعبون على وتر الطائفية، ويسعون لإشعال فتنة طائفية في منطقة الخليج.

جـ– شن حملات دبلوماسية وإعلامية دولية تكشف السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج، ولاسيما إصرارها على الإضرار الدائم بأمن منطقة الخليج سواء من خلال برنامجها

النووي أو تدخلاتها في شؤون دولها مثلما حدث في البحرين والكويت وموقفها من الجـزر الإماراتية المحتلة.

د – العمل على توصيل رسالة إلى إيران مؤداها أن علاقاتها بدول الخليج تمر بأزمـة حقيقية، وذلك من خلال استدعاء سفراء هذه الدول العاملين في طهران.

هـ– إمكان الاستعاضة عن العمالة الإيرانية في دول الخليج بعمالة عربية، خاصة في ظل الشكوك الأمنية التي تحوم حول الإيرانيين الذين مـن السـهل تجنيـدهم مـن جانـب الاستخبارات الإيرانية لأجل استهداف هذه الدول.

و– إمكانية اللجوء إلى سلاح الاقتصاد والمصالح المـشتركة، ففـي ظـل العقوبـات المفروضة على إيران تعتبر دول الخليج نافذة تجارية مهمة بالنسبة لها، ومن ثـم يمكـن اللجوء إلى تجميد التعاون الاقتصادي بين الجانبين حتى تعدل إيران عن سياستها تجاه دول الخليج، وتمتنع عن التدخل في شؤونها.

ز– تسريع عجلة الوحدة الخليجية – وهو الأهم – حيث إنه كلما تم التعجيل بخطوات التكامل والاندماج الخليجي على المستويات الاقتصادية والأمنية والعسكرية ضاعف ذلك من قوة دول الخليج، وزاد من منعتها في مواجهة التهديدات القائمة والقادمة أيا يكن مصدرها.

ح– إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنيـة بالقـضية النوويـة تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من اسـتراتيجيات الولايـات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بـالقول "لا نـستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشـكالا عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلـى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان).

ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض– أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها

عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي.

المطلب الثاني:

سيناريو تحسن العلاقات للأفضل

وهو سيناريو سيتحقق اذا حسنت النوايا ووضعت نقاط الخلاف على طاولة البحث والتمحيص ونوقشت بكل شفافية ووضوح ووضعت نقاط الاتفاق كذلك في اجنده التعاون وتم السعي لتقويتها وتأصيلها، ومن أهم النقاط التي يجب الأخذ بها لبناء علاقات إيرانية خليجية أفضل:

1- تغليب الجانب الاقتصادي في التعامل بين الطرفين واستطيع أن أقول بأن الاقتصاد هو البوابة الحقيقية للعلاقات المستقبلية بين الطرفين.

2- إبعاد الجانب الديني عن التعامل حيث من المفترض أن يكون الدين الإسلامي أرضية مشتركة بين الجانبين ولكن في الوضع الإيراني الخليجي يشكل الدين حساسية مفرطة من الجانبين ومسبب لاستغلال المتطرفين في كلا الجانبين لتسخين العلاقة وتعقيدها كما حدث في كاريكاتير البحرين

3 - على إيران أن تتخذ خطوات ايجابية وعملية اكبر لطمأنة دول الخليج بنواياها السلمية حتى يتسنى لدول الخليج التعامل مباشره مع النظام الإيراني دون خوف من السيطرة أو الاحتواء ودون حاجة للحليف الأجنبي .

4- رسم السياسة الإيرانية الخارجية تجاه المنطقة بعيدا عن الوضع الداخلي الإيراني وتأثره بنتائج الانتخابات ومن يفوز بها سواء الإصلاحيين أو المحافظين فيجب أن تكون هناك سياسة واضحة مستقره لا تتأثر سلبا أو إيجابا بمن يحكم إيران.

ومن أبرز تداعيات هذا السيناريو:

أ - تحسن الأوضاع الاقتصادية لدى الطرفين على المستويين الاقليمي والدولي، فهذه الدول تعيش على بركة من النفط مما يجعلها تتحكم بشريان الحياة الدولية الا وهو الذهب الاسود.

ب - التعاون والتطور العسكري لدى الطرفين الأمر الذي سوف يجنبهم الضغوط والتهديدات الخارجية، وشيوع الأمن والاستقرار الداخلي والاقليمي.

جـ- القوة الاقتصادية والعسكرية المكتسبة جراء تحسن العلاقات في هذا السيناريو، سيعطي للطرفين الخليجي والإيراني القوة على المستويين الاقليمي والدولي، على اعتبارهم قوة فاعلة تتحكم بالنفط بالإضافة لقدراتهم العسكرية التي هي في أدنى حالاتها سوف تستطيع الدفاع وردع أي عدوان خارجي يهدد مصالحها.

د - الاستغناء عن الجانب الغربي وخصوصاً أمريكا، والتي تسعى من خلال تواجدها في الخليج إلى استنزاف خيرات المنطقة والتدخل في شوؤنها الداخلية، وإبقاء الخليج بثرواته وسياسته تابع للإرادة الأمريكية.

هـ- من خلال هذا سيناريو تظهر قوة إيرانية خليجية مشتركة، داعمة للقضايا العربية والاسلامية في شتى المحافل الدولية لكونها متحررة من القيود الأمريكية من جهة فهي قوة مستقلة بحد ذاتها، ومن جهة أخرى فهي مرتبطة بالقضايا الاسلامية والعربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية بحكم رابطة الاخوة الاسلامية والتاريخ المشترك.

المطلب الثالث:

سيناريو استمرار الوضع الراهن

وهو سيناريو الأزمة الممتدة، أي استمرار الوضع الراهن في المنطقة على ما هو عليه، سواء لجهة الملف النووي الإيراني، او الوضع الداخلي في إيران، أو لجهة النفوذ الأمريكي

في المنطقة، وكذلك الحال للعلاقات بين دول مجاس التعاون الخليجي وإيران، وهذا السيناريو له مبرراته :

1 – أن الوجود الأمريكي في المنطقة يعمل باتجاه إبقاء الوضع على ما هو عليه, لأن مثل هذه الأجواء هي التي تجعل الولايات المتحدة تحقق أهدافها في المنطقة والغرض من وجودها وما يدفع بهذا الاتجاه ما يلي :

أ – أن دول مجلس التعاون تتأمل بالولايات المتحدة خيراً لكونها تعمل على كبح جماح التطلعات السياسية الإيرانية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ب – إن دول مجلس التعاون ترى بالولايات المتحدة صديقة وبالتالي فهي حامية لهذه الدول وكثيراً ما ترددت عبارات من المسؤولين الأمريكيين أن هذه الدول صديقة, وخاصة أثناء أزمة الخليج حيث قالت الولايات المتحدة على لسان رئيسها بوش الأب : (إننا لن نسمح للعراق بانتهاك سيادة أصدقائنا في الجزيرة العربية).

هـ – إن هناك من ينادي داخل دول مجلس التعاون بالترحيب بالوجود الأمريكي في الخليج ولكن المنادي اشترط بضرورة تقييد الوجود ذاك باتفاقيات.

2 – إن إيران وبعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية عام 2003 أخذت ما كان قد حرمت منه أيام حربها الثمان سنوات مع العراق, وبالتالي عززت وجودها في رأس الخليج, وأخذت تتصل بالطائفة الشيعية دون المرور بأية ممرات كانت قد أغلقت بوجهها, فهي والحالة هذه راضية بما أحرزته من فوائد ولم يبقى لديها في الوقت الحاضر إلا تعزيز تلك المكتسبات, وإن الولايات المتحدة راضية عن الدور الإيراني الذي كان مشجعاً وداعماً لها.

وأخيراً فإن الباحث يرجح السيناريو الثالث الرامي إلى استمرار الوضع الراهن عما هو عليه ولذلك لعدة اعتبارات هي :

1 – سيناريو تصاعد الخلافات للأسوأ فالباحث يرى أن العلاقات الإيرانية – الخليجية وصلت إلى أعلى سقف التصاعد, إلا إذا تدخلت الولايات المتحدة ودفعت ذلك للتصعيد متخذة من ابرنامج النووي الإيراني وتطويره سبباً لتدفع دول الخليج لتكون رأس حربة في الصراع كما جعلت القوات العربية التي اشتركت بحرب التحالف عام 1991 رأس حربة إلا أن الولايات

المتحدة ليس من مصلحتها إشعال حرب لكون المنطقة اليوم لا تحتمل حربين والعـــراق لـــم يستتب أمنه بعد وجراحه لا زالت تنزف, بالاضافة إلى أن الولايات المتحدة تخـــشى تـــدخل أطراف دولية في المنطقة بعد أن باتت المنطقة تحت لواء جيشها.

2 – سيناريو تحسن العلاقات للأفضل, وهذا في اعتقادنا أمر بعيد وذلك للأسباب الآتية :

أ – أن إيران تقف وراء تثوير الأقلية الشيعية في دول مجلس التعاون الخليجي ونذكر في ذلك أحداث البحرين الأخيرة عام 2011

ب– تزايد مطالب الشيعة بعد عام 2003 في دول مجلس التعاون الخليجية وتعتبر دول مجلس التعاون أن وراء هذا التغير إيران، وهذه المطالب جاءت لتشكل عامل عدم استقرار فـــي دول مجلس التعاون.

ج– تطوير البرنامج النووي الإيراني وهذا ما تخشاه دول مجلس التعاون إذا وصل الـــسلاح النووي لمرحلة انتاجه، حيث يصبح عند إيران سلاح وقوة لا تقوى دول مجلس التعاون إلـــى الوصول إلى ما وصلت إليه إيران, وبالتالي ستكون إيران القوة القائدة في منطقة الخليج وهذا ما يجعل دول مجلس التعاون تتوجس من امتلاك ذلك السلاح إذن يبقى تـــرجيح الـــسيناريو الثالث المرجح ليكون سيد الموقف الراهن ولأكثر من عقد قادم.

الفصل السادس :

الخاتمة

يرتبط العرب والإيرانيون بالجوار الجغرافي, والمصير السياسي, لأنهم مستهدفون من قبل التحالف الرأسمالي الغربي ويقعون في صلب أهداف مشروع الهيمنة والإحتواء الغربـــي, وعلى الرغم من وجود التهديد الامبريالي والصهيوني للعرب والايرانيين معاً، لذا فإن عوامل الخوف والتوتر سائدة بينهم, فهل يمكن أن نعيد أسباب عوامل الخـــوف العربـــي للتحـــريض

الاستعماري – الصهيوني؟ أي إلى ما نسميه نظرية المؤامرة بتحميل المسؤولية للإستعمار والصهيونية وحدهما؟

إن ما يعزز ما ذهبنا إليه هو أن الولايات المتحدة حطت رحالها في منطقة الخليج على إثر احتلالها للعراق عام 2003م, وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة تمتد حدودها إلى إيران ودول مجلس التعاون الخليجي أيضاً، وهذا الأمر مؤقت حتى ترحل الولايات المتحدة من منطقة الخليج وهذا في اعتقادنا أمر سيطول ويمتد لسنوات وسنوات عديدة.

والملاحظ أنه بعد حرب السنوات الثمانية بين العراق وإيران, أخذ التأثير الايراني يعم أكثر الأقطار العربية وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون الخليجي وسادت حالة الخوف أرجاء الوطن العربي عامة ودول مجلس التعاون بخاصة, وساءت العلاقات العربية – الإيرانية بوجه العموم والعلاقات الإيرانية – ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص, إذ كان الإعلام الايراني قد شوه الحقائق وانحرف بها عن مسارها الحقيقي.

لقد جاءت هذه الدراسة لتضع تصوراً للعلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي ليجلس الطرفان على طاولة واحدة من دون أية وصاية من أحد, على أن تستجيب لمصلحة الشعبين معاً وليس الواحد في مواجهة الامبريالية الأمريكية الطامعة بالاستيلاء على أرض الشعبين وابتزاز خيرات تلك الأرض, واستعباد شعوب الطرفين, إننا كنا نتوخى أن تكون العلاقات هكذا وخصوصاً أن التصريحات التي تفوه بها زعماء الثورة الإيرانية والتي جاء في أحدها وصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر وإنزال العلم الإسرائيلي من على السفارة التي كانت زمن الشاه ورفع العلم الفلسطيني, وحشد الاعلام من أجل القدس ولتحرير القدس ودعم منظمة التحرير الفلسطينية, لقد جاءت هذه التصريحات على عكس ما كنا نتوقع منها, حيث أصبحت إيران في مواجهة العرب والعرب في مواجهة إيران.

إن هذه الدراسة قامت على فرضيتين أساسيتين هما :

الأولى : أن علاقة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي يشوبها الحذر وتميل إلى التوتر في معظم الأحيان, لأن الايدلوجيا الثورية التي تتبناها الدولة الإيرانية ذات صبغة دينية تستند إلى "ولاية الفقيه" تختلف كلياً وتتصادم مع الايديولوجيا التي تتبناها دول مجلس التعاون

والقائمة على رفض هذه الأيديولوجيا, وهو السبب في وصف هذه العلاقات بالحـــذر الـــشديد, وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى الميل نحو التوتر في العلاقات. وأما الثانية, فإن احتلال الولايـــات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 عمل على توتر العلاقات بين الطرفين لتبقى الأجـــواء سانحة لها لقطف ثمار احتلالها من المنطقة.

إن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضيتين, وذلك لأن العلاقـــات بـــين الأطـــراف الخليجية زاد توترها أكثر من أي وقت مضى قبل الثورة الإيرانية وقبل الاحتلال الأمريكـــي للعراق عام 2003 واستناداً لذلك فإن الدراسة جاءت بتأكيد صحة الفرضـــيات وباســـتنتاجات استوحيت هي الأخرى عدد من التوصيات وسنبين ذلك على النحو التالي :

أولاً : تأكيد صحة الفرضيتين: ما ذهبنا إليه من تأكيد صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة ما يلي :

1 – إن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي هي علاقات حكمتها قومية فارسية في إيران وعربية في الجانب الآخر من الخليج, وهاتين القوميتين في تنافر مستمر منذ زمن بعيد، لذا فالحذر يشوب العلاقات بين الطرفين ويتوجس كل طرف من الآخر.

2 – إن رسم الحدود المشوه بين الطرفين وخاصة في مياه الخليج ولدّ لـــدى الطـــرف الآخر ألا وهو إيران مطامع مستغلة بذلك قوتها العسكرية مقابل الضعف الذي تتجلى ملامحه في الدول الخليجية, وهذه المطامع ولدت التوجس والتخوف في العلاقات بين الطرفين.

3 – إن احتلال إيران للجزر الثلاث أمر لا يمكن بأي حال تناســـيه مـــن قبـــل دولـــة الإمارات العربية المتحدة.

4 – إن الاحتلال الامريكي للعراق شحن الأطراف الخليجية سواء في إيران أو في دول مجلس التعاون بشحنة عداوة وبغضاء لكي يبقى سيداً وحكماً في منطقـــة مليئـــة بـــالخيرات والموارد الصناعية.

5 – ما تثيره الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003 من مخاوف في صدور الطرفين يعد سبباً هاماً في إفساد علاقات الطرفين مع بعضهم البعض.

ثانياً : الاســتنتاجات : إن هذه الدراسة أفضت إلى العديد مــن الاســتنتاجات ويمكننــا إبرازها بما يلي :

1 – إن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربــي علاقــات حتميــة ولدتها الجغرافيا فالجوار صانع للعلاقات سلباً أم إيجاباً.

2 – إن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي أخذت طابع عدائي منــذ أن إحتلت إيران الشاه الجزر الثلاث : طنب الكبرى طنب الصغر وأبو موسى.

3 – إن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي زاد في عدائها قيام الزعامة الدينية الإيرانية بتبني أيديولوجية تصدير الثورة القائمة على "ولاية الفقيه" والمرفوضة لدى الجانب الآخر على ضفتي الخليج.

4 – إن العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي زاد في توترهــا احــتلال الولايات المتحدة للعراق لانها أفسحت مجالاً لإيران على الضفة الأخرى للخليج ولعــب دور بارز على الصعيد العراقي المجاور لدول مجلس التعاون .

5 – إن تطوير البرنامج النووي الإيراني أدى إلى توتر العلاقات الإيرانية – الخليجيــة أكثر من أي وقت مضى وخاصة الولايات المتحدة دفعت بذلك قدماً للأمام.

6 – إن الخشية من الهيمنة والاحتواء الأمريكي للمنطقة هم كل من إيران ودول الخليج إذ بدت هذه المخاوف أكثر من أي وقت مضى بعد أن احتلت الولايات المتحــدة الأمريكيــة العراق عام 2003

7 – إن الجانب الإيراني يرفض الوجود الأمريكي في المنطقة إلا أن الجانب العربــي (دول مجلس التعاون الخليجي) يرى البعض منه وجوده بات ضروري لردع إيران حتــى لا تحقق مطامعها بالخليج, إلا أن هذا الجانب رأى أن يكون قبول الوجود بشروط.

8 – إن ما يعكر صفو العلاقات الإيرانية – الخليجية هو احتلال الجزر الــثلاث : أبــو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إذ لا تستطيع دولة الامارات العربية والتي هي احدى

دول مجلس التعاون الخليجي أن تمحي من ذاكرتها أن لها أرضاً محتلة وتؤيـدها كـل دول الخليج على هذا الموقف.

9 – إن تبني إيران الثورة أيديولوجية تصدير الثورة, أمر أدى بالعلاقات بين الجـانبين الإيراني – الخليجي إلى توتر دائم في العلاقات وزاد الجانب الخليجي تحـسباً وتخوفـاً مـن الجانب الإيراني.

10 – إن تنامي المطالب الشيعة في دول مجلس التعـاون الخليجـي أدى إلـى تـوتر العلاقات الإيرانية – الخليجية لكون الشيعة الذين هم في دول المجلس يتأثرون بما يجري في إيران وما يصدر عنها من تصريحات.

11 – إن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة هو نقل قواتها إلى منطقة الخليج كي لا تسمح للعرب مرة أخرى استخدام سلاح النفط في أي نزاع مستقبلي يكون العرب طرفاً فيـه, كمـا استخدمها الملك فيصل ملك السعودية عام 1973 على إثر حرب رمضان التحريريـة أو مـا عرفت بحرب تشرين.

12 – إن هناك من عوامل التباعد في العلاقات بين إيران – ودول مجلس التعاون أكثر من عوامل التقارب, وخصوصاً بعد أن حطت الولايات المتحدة بجيوشها في المنطقة الأمـر الذي سيجعل العلاقات في توتر وحساسية دائمين.

13 – إن من بين السيناريوهات الراسمة لمستقبل العلاقات الإيرانية – الخليجية سيناريو استمرار الوضع الراهن في العلاقات, وهذا السيناريو أكثر السيناريوهات ترشيحاً, وذلك وفق عدة اعتبارات أهمها أن الولايات المتحدة ستعمل بعد وجودها في المنطقـة علـى اسـتمرار الوضع الراهن, لان هذا الوضع هو الملائم لتحقيق الأهداف الأمريكية التي جاءت مـن وراء المحيطات لتحقيقها.

ثالثاً : التوصيات : إن الإستنتاجات السابقة استدعت عدة توصيات هي :

1 – أن تقوم دول مجلس التعاون على رأب الصف العربي والعمل على تقويته وذلك من خلال الدعم اللازم لان هذا يؤدي إلى تقوية صفها أمام إيران الطامعة بالأرض العربية, وخير رد على استقوائها في منطقة الخليج.

2 – إعداد وتطوير القوات المسلحة التابعة لدول مجلس التعاون لاظهار الندية لايران, وإن لم يصل الاعداد والتطوير إلى المستوى الذي تتمتع به الجيوش الإيرانية.

3 – رغم الاعداد والتطوير للقوات المسلحة لدول مجلس التعاون لا ننسى الحوار والمفاوضات كسلاح يمكن أن يكون أكثر نجاحاً مع إيران بشأن الأمور المختلف عليها.

4 – استخدام الدبلوماسية لشرح الأمور العالقة ونقل ذلك إلى العالم بصورة معبرة عن الحقوق العربية.

5 – التخلي عن السياسات المالية المائلة إلى البذخ من شراء الأندية العالمية وغيرها وتوظيف المال العربي بالأرض العربية ليغدوا شباب العرب صفاً واحداً أمام كل من تسول له نفسه بسوء من حيث زيادة المطامع بالأرض العربية.

6 – عدم الاعتماد المطلق على الولايات المتحدة لكون الولايات المتحدة لها أجندة سياسية اقتصادية اجتماعية في المنطقة فهي لا تهدف إلا لتنفيذ أجندتها ولو على حساب الشعوب التي تنعتها بالصديقة.

7 – إعطاء أولوية لتشخيص الأسس الاستراتيجية لبناء علاقات عربية إيرانية – خليجية سليمة, والاستثناء أن تكون سلبية, بمعنى دراسة العوامل التي تدفع بالعلاقات نحو الأمام على أعتبار أن العامل الجغرافية لا يرحل, وأن النزاعات لا تمحى من ذاكرة الشعوب.

وأخيراً أن الجانب الإيراني والجانب العربي (مجلس التعاون الخليجي) في حالة صراع تعود أسبابه كما ذكرنا إلى عوامل الصراع التاريخي في قيادة المنطقة الجغرافية, ولأن متغيرات جذرية حصلت في المنطقة بعد احتلال الولايات المتحدة العراق, ونقل قواتها إلى المنطقة تبقى المنطقة واقعة تحت تأثير الولايات المتحدة التي لم تحدد موعداً لانسحابها, ووجودها أمرٌ وجدت الأسباب الواهية لتجعله واقعاً, وبالتالي فالعلاقات الإيرانية مع دول

مجلس التعاون علاقات لن تذوق طعم الاستقرار, ويبقى كل طرف ينظر للآخر نظرة تخوف وتحسب, والتي بدورها تلقي بظلالها على علاقات متوترة بين الجانبين وهذا ما تراه الولايات المتحدة ليبقى لها اليد الطولى بالمنطقة, وليبقى ابتزاز شعوب المنطقة وخاصة في الجانب العربي هو سيد الموقف.

وإنني إذ أضع السطور الأخيرة في هذه الرسالة وبعد الجهد المبذول لا يسعني إلا أن أتوجه إلى رب العزة لأسأله من فضله العظيم أن يوحد أمة الإسلام ويجمع كلمتهم لتعود الأمة من جديد كما وصفها ربي جل في علاه في كتابه المجيد : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) آل عمران: ???

الباحث

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- باديب, سعيد (1994) **العلاقات السعودية الإيرانية**, لنـــدن : مركـــز الدراســـات الإيرانية والعربية.
- البرجس, محمد (1993) **حتى لا ننسى جريمة العصر**, الكويت : بيـــت الإعـــلام الكويتي.
- البستكي, نصرة عبدالله (2003) **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العـــراق**, بيروت : دار الجيل.
- التدمري, أحمد جلال (1999) **إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين "العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية" ومتطلبات التغييـــر**, ندوة نحو آفاق جديـــدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران, جامعة الكويت : مركـــز دراســـات الخليج والجزيرة العربية.
- جرين, جيرولد (1996) **إيران والخليج : البحث عن الاستقرار**, أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- الحويني, نزار عبداللطيف (1982) **العلاقات العربية الفارسية : دراسة تاريخية**, لندن : دار واسط.
- خالدي, أحمدو آغا, حسين (1997) **سوريا وإيران تنـــافس وتعـــاون**, ترجمـــة : عدنان حسن, بيروت : دار الكنوز الأدبية.
- الخميني, آيه (د . ت), **الحكومة الإسلامية (ولاية الفقيه)**، بيروت : دار القدس.
- رجب, يحيى حصي (1989) **الخلـــيج العربـــي والـــصراع الـــدولي المعاصـــر**, الكويت:مكتبة دار العروبة.
- سلامة, غسان (1980) **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 : دراسة في العلاقات الدولية**, بيروت : معهد الإنماء العربي.
- السمان, نبيل (1990) **آل سعود : أمريكا والاحتلال** ، عمان : المطابع التجارية.
- السويدي, جمال (1996) **إيران والخليج : البحث عن الاســـتقرار**, أبـــو ظبـــي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- الطحاوي عبدالحكيم (2004) **العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي (1951 – 1981)**, الرياض : مكتبة العبيكان.

- أبي عاد, ناجي وجريسون, ميشيل (1999) **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط : الناس, النفط, التهديدات الأمنية**, ترجمة محمد النجار, عمان : الأهلية للنشر والتوزيع.

- غريب, حسن خليل (2010) **العلاقات العربية – الإيرانية**, البصرة : دار شبكة البصرة.

- أبو غنيمة, زياد (1984) **السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام الغربية**, عمان: دار عمار.

- الكندري, عبدالله رمضان (1992) البيئة والتنمية المستديمة, الكويت : دار المهند.

- المدني, سيد جلال الدين (1993) **تاريخ إيران السياسي المعاصر**, ترجمة سالم مشكور, طهران : منظمة الإعلام الإسلامي.

- مسعد, نيفين (1994) **أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات**، تحرير د . عبدالمنعم المشاط, القاهرة، دار أنجلو مصرية.

- مسعد, نيفين (2002) **صنع القرار في إيران**, بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- المشاط, محمد (2008) **كنت سفيراً للعراق في واشنطن : حكايتي مع صدام في غزو الكويت**, بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- النجار, حسين فوزي (1953) **السياسة والإستراتيجية في الشرق الأوسط**, القاهرة، د.ن.

- الهزايمة, محمد عوض (2007) **قضايا دولية معاصرة**, عمان : دار الحامد.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- الخالدي, حمد عدنان (2007) **التسلح النووي الإيراني وأثـره علـى أمـن دول الخليج العربية (1991 – 2006)**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية.
- الزايد, عطا الله زايد الزايد (2003) **العلاقات السياسية السعودية – الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي : 1980 – 2003**, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية.
- سفاف, سلام (2005) **دور إيران الإقليمي في المشرق العربي**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة حلب, سوريا.
- الطنيجي, عبدالله (2010) **الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الشرق الأوسط (عمان) : قسم العلوم السياسية.
- العوامله, خالد (1992) **الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية** (أطروحة دكتوراة غير منشورة) جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ثالثاً: المجلات والدوريات

- إبراهيم, شهروز (2007) **الخليج الفارسي : النظام الجديد للقوى**, مختارات إيرانية, عدد 36.
- إدريس, محمد (2000) **النظام الإقليمي للخليج العربي**, بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- إدريس, محمد (2006) **التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني**, مختارات إيرانية, العدد 66 يناير 2006.
- إدريس, محمد السعيد (2006) **الخليج والأزمة النووية الإيرانية**, مجلة السياسة الدولية, العدد 165.
- الأسطل, كمال (1999) **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي,**

سلسلة دراسات إستراتيجية, العدد 33, أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- البدراوي, مغازي (2006) **النووي الإيراني ونفاد صبر المجتمع الدولي**, مجلة أراء حول الخليج, العدد 17.

- بهجت, جودت وجوهر, حسن (1996) **عوامل الاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات إرهاصات الداخل وضغوط الخارج**, مجلة المستقبل العربية, العدد 211.

- التميمي, عبدالملك خلف (1983) **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي, فلسطين, الخليج العربي, دراسات تاريخية مقارنة**, سلسلة عالم المعرفة, العدد 250, الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- جورج, سمير (2005) **البترول ثروة الخليج** ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات الأستراتيجية.

- الحيدري, محمد (2006) **الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني**, مجلة شؤون الأوسط, العدد 121.

- السالحي, محمد (2003) **قرن من الحروب والإرهاب في سبيل النفط**, القدس العربي (لندن) العدد (4329) تاريخ 22 نيسان.

- السبكي, آمال (1999) **تاريخ إيران السياسي بين بؤرتين**, سلسلة عالم المعرفة, العدد 250, الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- سلامة, غسان(1981), **تأثير العلاقات العربية والدولية**, مجلة المستقبل العربي, العدد 28.

- سنايدر, روبرت (2003) **الولايات المتحدة الأمريكية وإيران : تحليل العوائق البينوية للتقارب بينهما**, العدد 69, أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- شحادة, مهدي (1999) **إيران "تحديات العقيدة والثورة"**, مجلة السياسة الدولية, عدد 137.

- شكارة, أحمد (2004) **تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي**, عدد 89, أبو ظبي : سلسلة محاضرات الإمارات.

- أبو عامود, محمد سعد (2001) **العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق**, مختارت إيرانية : مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية.

- عبدالناصر, وليد (1991) **الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية**, مجلة السياسة الدولية, العدد 106 .

- عثمان, سيد عوض (2002) **العلاقات الإيرانية – الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل**, مختارات إيرانية, العدد 28.

- العيساوي, اشرف سعيد (2006), **معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمين لدول التعاون**, مجلة آراء حول الخليج, العدد 16

- الغامدي, محمد (2005) **الولايات المتحدة وعقود المستقبل**, مجلة الفكر الاستراتيجي,العدد (52).

- قاسم, جمال زكريا (1997) **مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج**, سلسلة محاضرات الإمارات رقم (11), أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- كشك, أشرف محمد (2993) **كلمة صغيرة إما الحرب وإما الحرب**, مجلة البيان, العدد 185.

- مبيضين, مخلد (2008) **العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006** (السعودية حالة دراسة), مجلة المنارة, العدد 2.

- مركز الإمارات للدراسات (2004) **أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل** ، أبو

ظبي : مركز الإمارات للدراسات الأستراتيجة.

– ناصر, شحاتة محمد (2011) **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 – 2008) : دراسة مقارنة**, مجلة المستقبل العربي, العدد 387 .

– نصر الله, حسن (1985) **محاضرة في يوم الثورة** ، مجلة العهد (بيروت) العدد(55)

– وناس, المنصف (1999) **النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي**, مجلة الوحدة (الرباط) العدد (88) .

– يوسف, عبدالله (1999) **السياسة الخارجية الإيرانية – تحليل لصناعة القرار**, مجلسة السياسة الدولية, العدد 138.

رابعاً: الشبكة العنكبوتية

– الزهراني, إبراهيم عبدالله (2009), **أبعاد السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي** (شبكة الدفاع عن السنة) الشبكة العنكبوتية 13 حزيران 2011.

– السعيد, عبدالمؤمن 2005, **المواجهة الوقائية بمنظور إيراني**, شبكة الأهرام (www.ahram.org).

– شحاتة, أمين (2004) **آثار الحصار على العراق**, شبكة الجزيرة الإخبارية, 30 حزيران 2011.

– عزباوي, يسري أحمد 2005, **العلاقات الأمريكية الإيرانية وحرب العراق**, شبكة الأهرام (www.ahram.org).

– قطب, أميرة, (2005) **العلاقات الإيرانية الخليجية**, الحلقات من (1–3)، الشبكة العنكبوتية 9 حزيران 2011

- **الكويت تسلمت تعويضات من العراق بأكثر من 13 مليار دولار**, شبكة الجزيـــرة الإخبارية 23 فبراير 2009.

خامساً: الصحف اليومية

- **الرأي الأردنية** ، 2011/5/4
- **الوطن السعودية** ، 2003/6/6
- **القبس الكويتية**، 2007/2/3